جوزيف سماحة

سلام عابر

نحو حلّ عربي ل «المسألة اليهوديّة»





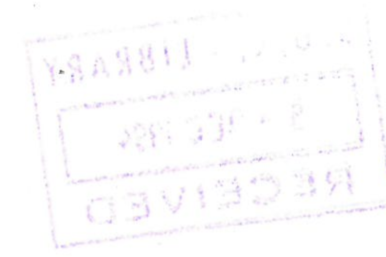
جوزيف سماحة

سلام عابر

نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية»



إلى أميّة وزياد



شارع روما، بناية فارس
هاتف ٣٥٣٦٩٩، ٣٥٤٦٩٩
تلكس NHRPS ٢٠٤١٧ LE

مقدمة

«النقد الذاتي» بعد كل هزيمة ضروري. الأمّة مهزومة. تختتم قرناً من المقاومة مستسلمة لأعدائها، فيما لا يبدو أن المشهد العام يتيح مكاناً لمن يريد التأسيس على وعي الأسباب العميقة للإندحار من أجل إستئناف المواجهة. سيجري تقديم النقد، هذه المرة، بصفته عودة للوعي. لن يطاول لماذا حصل ما حصل بل الأسباب التي دفعت العرب إلى «الوجود»، أصلاً، في موقع الصراع. سيغلب «فعل الندامة» على ما غيره: الخطأ هو مبدأ المقاومة! لا بدّ، اذاً، من مراجعة عامّة تعيد النظر بتاريخ الصراع في المنطقة وطبيعته وقواه وأحداثه ووقائعه.

غاية هذا الكتاب المساهمة في إستباق الإرتداد الذي تلوح معالمه منذ سنوات والصاعد، كما هو واضح، إلى موقع الهيمنة. لن يكون ما سوف نشهده «نقداً ذاتياً بعد الهزيمة» لأنه تعبير عن كره الذات التي عرّضت نفسها لهذه المهانة واختارت، على الدوام، أسوأ ما هو معروض عليها.

نقد الذات ضروري. والذهاب به بعيداً واجب. لنا في ذلك التجربة القيّمة والغنيّة التي قام بها ياسين الحافظ والياس

مرقص. غير أن شرط ذلك إعتبار ما جرى «هزيمة». النقد الهاجم يرفض هذا التوصيف. لذا، لا بدّ من محاولة للوقوف في عكس الإتّجاه العام. الدعوة إلى التمسّك بالبديهيات والأساسيّات هي نوع من مخاطبة النفس. يحادث المرء نفسه في الليل ليتأكّد انه ليس وحيداً. ليست الأولويّة، في المرحلة الجديدة، للنقد. الأولويّة هي للعناد. لمنع سيل الهزيمة الجارف من أن يطيح كل شيء. الأولويّة هي، أيضاً، للمؤاساة والإستنهاض: لقد كنا، إجمالاً، على حقّ وما يجري لنا محطّة في مسيرة طويلة.

لقد طبعت «قضية فلسطين» حياتنا كلّها. وعاش البعض هذه التجربة من باب الإدراك لوحدة المصالح. لا مكان هنا للتضامن أو تبرئة النفس أو شراء مقعد في جنّة. ولا مكان، طبعاً، لمزايدة شوّهت الطبيعة القوميّة للمواجهة من فرط الإستخدام «القطري» وما دون القطري لهذا الشعار. غير أن «قضية فلسطين» ليست هي إيّاها عند العرب جميعاً. من لا يعتبرها مجرّد بند على جدول أعمال النهوض العربي، سواء لأنه يعتبرها أقلّ من ذلك أو أكثر منه، معرّض لأن يسيئ قراءة التطوّرات الحالّة بالعرب منذ عقود.

لا تغلق التسوية المفروضة على العرب فصلاً من «قضية فلسطين» إلّا لأنها نجحت في إغلاق فصل من الممانعة العربية وهي تريد البناء فوق ذلك من أجل إحكام القبضة على الأمة وثرواتها ومواردها وإرادتها و . . . مستقبلها. غير أن الجديد هو أن الوعي الصاعد إلى الهيمنة يدعو إلى عيش هذا المأتم بصفته عرساً. لا يفترض بهذا الوعي إستدراج ردة فعل عامة ترفض

النقد الذاتي والوصول به إلى تبيّن قعر الهزيمة. إنه وعي إستفزازي ورقيع ومحمول على موجة عاتية. غير أنه، أيضاً، متردّد وديماغوجي وقائم على خواء. إنه، في العمق، عابر . . .

١

عندما يتفاوض عدوّان، يسجّل واحد منهما إنتصاره الأول على خصمه متى أرغمه على مغادرة بديهيّاته. البديهيّة الأولى هي أن «هذا الآخر» عدو. من تَغيب عن وعيه هذه الحقيقة يبدأ الإنزلاق نحو تسويات لا يحضر فيها الماضي ولا تحسب حساب المستقبل. يجري تزوير الماضي ويتمّ القبول بمستقبل غير متكافئ.

زمن التفاوض هو زمن التمسّك بالبديهيات. زمن التنازل بالقطّارة عن حقوق لا شكّ فيها. زمن الوعي الحادّ لصحّة الموقف الأصلي وشرعيته وصوابيته واعتبار أن كل ما ينتزعه «العدو» غير أخلاقي ولا صحيح ولا دائم. زمن التفاوض هو زمن مرونة من نوع خاص تدرك أن ما يؤخذ من كفّة يوضع في أخرى وأن المصالح المشتركة معدومة. زمن التفاوض هو لحظة في صراع، في حرب. إنه حرب.

المفاوض الجيّد هو الذي يعرف خصمه تماماً، ويأخذ في الإعتبار موازين القوى، ولكنه كلّما تعرّف إلى خصمه، ازداد كراهيّة له، وكلّما تنازل له عن حق كلّما أدرك بطلان حجّته، وكلّما أعطاه وعداً فكّر بكيفية نقضه، وكلّما انتزع مكسباً أحسّ

أن المسافة بينه وبين تحصيل ما له لا تزال بعيدة جداً. المفاوض الجيّد لا يكلّ عن المطالبة ولا يشبع من الأخذ ويستميت حتى لا يعطي شيئاً. إنه، في آن معاً، التجسيد المطلق لحقّ قومه والناطق بإسم إضطرارهم المأساوي إلى «التفريط». المفاوض الجيّد هو من تراوده فكرة الإنتحار بعد التسوية مهما كانت عادلة، لأن التسوية، تعريفاً، تخضع لضوابط الممكن والمتاح. إنه حال نزاع دائم بين وجدان ديني وعقل تجاري. المفاوض الجيّد هو من يخشى الذين يفاوض بإسمهم خشية رهيبة ولا يقول كلمة إلا ويتصوّر عيونهم موجّهة وينسب إليهم مواقف أكثر تطرّفاً منه وأكثر طهرانية. ينسى أنه ممثل لحصيلة جهدهم، منتصر إذا كانوا منتصرين ومهزوم اذا كانوا مهزومين. يتحوّل إلى الطلقة الأخيرة لديهم. علّ وعسى!

منذ أن دخلنا في المفاوضات مع إسرائيل نتصرّف وكأننا تركنا بديهياتنا عند الباب. علّقناها على المشاجب لنباشر حواراً مع طرف نكاد ننسى عداوته لولا أنه يذكّرنا بها باستمرار. ثمّة محادثات في واشنطن وغيرها، مباحثات، مداولات، ولكن لا تفاوض. ويمكن للعربي العادي أن يشكّ في أن المفاوض بإسمه مسكون بوعي حاسم مؤدّاه أنه اذ يفاوض الإسرائيلي على الأرض والسلام فإنه، في قرارة نفسه، جازم في أنه «يتحاور» مع غاصب لا للأرض المحتلّة في ١٩٦٧ فقط، بل لفلسطين كلّها وانه لن يسلّم له بحقّه في النطق بإسم دولة عدوّة لا يمكن التسليم بوجودها مهما حصل. صحيح أن التوازن الإستراتيجي مختلّ لصالح إسرائيل

وضد العرب ولكن هذا لا يبرّر أن يكون «التوازن النفسي» مختلّاً أيضاً بحيث يكون الإسرائيلي قادراً على التصرّف وكأنه يعطي بعضاً مما يملكه شرعاً ويكون العربي قد أصبح مسلّماً بالخسارة الأصليّة ومنطلقاً منها وساعياً للإكتفاء بما قيل له أنه حقّه، إن لم يكن ببعض هذا الحق.

يتوجّب على العرب، في زمن المفاوضات، التمسّك قدر الإمكان بتعريف للصهيونية لا يكون خاضعاً للمساومة. إنها حركة عدوان على العرب. تطال الفلسطينيين منهم في وجودهم فوق أرضهم ثم في سائر حقوقهم الأخرى فتبدّدهم وتحرمهم من التعبير الوطني المستقلّ عن هويّتهم وتطاردهم وتسعى إلى محو شخصيتهم وثقافتهم. وتطال العرب الآخرين في تطلّعهم إلى بناء مصيرهم ومستقبلهم بحرّية. هذه هي الحركة الصهيونية تكوينياً. كَوَت الفلسطينيين عَرَضاً من أجل امتلاك موقع لإيذاء العرب جميعاً. وقد نجحت.

كانت، في البداية، تمثّل تياراً اقلاوياً بين يهود العالم. أنه التيّار الذي اختار الإرتباط العضوي مع القوى الإستعمارية الطامحة إلى إخضاع العرب. إن اسرائيل هي الذراع الضاربة للغرب الإستعماري. إنها حاجة إستعمارية واستثمار إستعماري. لم يكن في وسعها أن تكون موجودة ثم أن تتطوّر وتنتصر لو لم يكن الأمر كذلك. لا بل يدلّ حجم التوظيف فيها على حجم المصالح المستهدفة. تغيّرت القوى الداعمة لها (من بريطانيا إلى أميركا بعد فترة فرنسية سريعة) والأهداف التكتيكية لهذا الدعم، ولكن الثوابت بقيت: حراسة التجزئة العربية، والتبعيّة، والتخلّف، والتصدّي لمشاريع

الإستقلال الوطني الجدّية والتوجّهات الوحدوية العربية.

هذه بديهيّات لسنا في معرض نقاشها. إنها منطلقات. قيل الكثير من الجانب العربي في شرحها. حصلت خلافات تؤكّد على هذا الجانب أو ذلك. لا بل نشأت تيّارات تغفل بعداً من هذه الأبعاد. ليس هنا موضع السجال مع هذه الاطروحات.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول أن التناقض بين الأمّة العربية وإسرائيل هو تناقض غير قابل للحسم إلّا بانتصار أحد الطرفين. سيمتدّ الصراع وتتغيّر أشكاله وتتحوّل وتتكيّف. يمكن لهدنات أن تحصل ولوقف إطلاق نار أن ينفّذ ولـ«سلام» أن يعيش بعض الوقت. لكن هذه محطّات لا تغيّر من الأمر شيئاً. لا مجال للتعايش بين تصوّرين للمنطقة. تصوّر أول يضمن سلامة اسرائيل وتفوّقها وأرجحيّة المصالح الغربية، وتصوّر ثانٍ يعتبر أن الأمة العربية لا بد متقدّمة نحو تنمية فعلية، وإستقلال، وتكامل، وصياغة عقلانيّة وعصريّة وحديثة لعلاقاتها، تدفع بها تدريجياً نحو الوحدة. لن يجد هذان المشروعان صيغة تجاور. أما إسرائيل قوية فالأمة العربية ضعيفة ومفتتة ومنهوبة، وأما الأمة العربية قوية فإسرائيل محاصرة ومتآكلة وزائلة كدولة.

يؤكّد الوضع الراهن هذه الحقيقة ولا يدحضها. العلاقة كانت طردية وسوف تبقى بين العرب وإسرائيل. يقوى طرف بضعف الآخر والعكس. وهذه العلاقة هي ميزان حرارة الوضع العربي برمته لأنها البند الأول على جدول أعمال الصلة بين الأمة العربية والدول الإستعمارية في الغرب. عندما تُستباح الأمّة أمام هذه القوى المعادية تقوى دولة إسرائيل.

وعندما ترفع الأمة رأسها لتستعيد حقوقها تجد نفسها في مواجهة إسرائيل. إن العربدة الأميركيّة ـ الإسرائيليّة هي الوجه الآخر للهزيمة العربية. هذه معادلة قابلة للتحوّل. ليست قدراً. إنها عنصر يشجّع، إذا جاز التعبير، على الإعتقاد بأن المنطقة قابلة لانكسارات وانتصارات من هذا النوع والى هذا المدى وبأنه من الممكن، في ظلّ شروط مختلفة نوعياً، الحاق هزيمة بالخصم تكون نقلاً حرفياً عن الهزيمة اللاحقة بنا اليوم والتي تدلّ المؤشرات كلّها أن العدو ماضٍ في تكريسها، لا بل، في تعميقها.

٢

لا بدّ من المجازفة بقول رأي مع الدعوة إلى التعاطي معه بحذر وحتى إلى إساءة فهمه عند القراءة الأولى: ليست هناك، بالمعنى العميق للكلمة، مشكلة فلسطينية مطروحة في وجه العرب.

لو كانت هذه المشكلة ناجمة عن تهجير قسم من الشعب العربي من أرضه من أجل إنشاء وطن قومي لشعب آخر يعيش، حيث يقيم، ومنذ قرون، أوضاعاً تتراوح بين الدونية والإضطهاد ومشاريع الإبادة، لو كان هذا هو الموضوع لكان الحل سهلاً نوعاً ما. تجري محاولة لإعادة هذا الشعب إلى أرضه، يتمّ إقتراح تسوية تقوم على تقاسمها، وفي حال العجز عن ذلك، يبذل الجهد المطلوب لتوطين هذا الشعب بين إخوانه العرب الكثيرين في أرضهم الفسيحة. صحيح أن الخسارة تكون كبيرة وأن الفلسطينيين يكونون أكبر الخاسرين على الإطلاق غير أن ذلك يبقى أقلّ بكثير من الثمن الذي جرى دفعه حتى الآن، بشرياً ومادياً، من أجل ما يبدو أنه الإصرار العربي على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

لو كان الأمر كما تقدّم، لكان في وسع العرب، بعد

محاولة فاشلة أو إثنتين، إدارة الظهر، ولو بصعوبة، إلى «القضية الفلسطينية» والإنصراف إلى صياغة مشروعهم القومي وتدبّر شؤون نهضتهم تاركين إسرائيل تعيش في سلام مقابل أن تبادلهم بالمثل وتكتفي بما استولت عليه ممتنعة عن المزيد من التوسّع الجغرافي. كان يمكن التصرّف وكأن اسرائيل غير موجودة، أو أنها قائمة على أطراف الحياة العربية العامة مع أنها في القلب منها عملياً وموضوعياً. التظاهر بالتناسي قد يصبح سهلاً إذا كان موضوع التناسي يساعد على ذلك. كان نشأ في المنطقة خطّان متوازيان: إسرائيلي يعيش في سلام، يداوي جروح ماضيه، وعربي يعيش في سلام يبحث عن مستقبله. خطّان لا يلتقيان إلاّ في نوع من اللامبالاة الباردة التي يمكن لها أن تتحوّل إلى خلافات مضبوطة أو علاقات فاترة.

غير أن «القضية الفلسطينية» شيء آخر تماماً.

نزيد فنقول أنها ليست قضية العرب الأولى او المركزية. إنها، اذا كانت كما تقدّم، قضية هامّة وفرعية. يستطيع أي جسم أن يعيش معها كما يعيش مع درن خارجي. لا بل يستطيع بيع العالم تجاهله للخسارة التي حلّت به طالما أنها أنتجت حلاً لمشكلة صعبة ومزمنة من نوع «المشكلة اليهودية».

إن القضية الأولى والمركزية للعرب هي التدرّج نحو الوحدة العربية. هذا هو ردّهم الكبير على المشروع المضاد لهم والذي تتقاطع، عنده، قضاياهم: التنمية، التحديث،

الإستقلال الفعلي، الإلغاء العقلاني والطوعي للحدود المفتعلة الفاصلة بينهم، دخولهم العصر، تحويل علاقاتهم الداخلية، الخ . . . وتأسيساً على ذلك، يمكن القول أن القضية الفعلية التي تواجههم ليست «القضية الفلسطينية» بل «القضية الإسرائيلية». وذلك أن الوجود الصهيوني في فلسطين يختلف، جذرياً، عمّا تقدّم. إنه يتذرّع بإيجاد «وطن قومي» يهودي من أجل أن يلعب دوراً محورياً في إعاقة التقدّم العربي ومنعه بالقوّة وربط المنطقة ومصالحها بعجلة المشاريع الإستعمارية ومطامعها.

إسرائيل كيان ودور. قد يكون التعايش مع الكيان صعباً بعض الشيء إلاّ انه ممكن. اما التعايش مع الدور فهو مستحيل لأنه بالضبط، دور عدواني لا يهدف إلى التوسّع الجغرافي فحسب بل، أساساً، إلى تجيير المحيط العربي لصالح قوى أجنبية وتركه مستباحاً أمامها. لا مجال، مع هذا الدور، للحديث عن مستقبل عربي يُدير ظهره له لأن طبيعة الدور تقضي بعدم السماح بإدارة الظهر وتتدخّل ليس للمشاركة في صياغة هذا المستقبل، بل لتحديد وجهته ومضمونه على قاعدة إخضاعه لقوى أخرى ولنفوذها وطموحاتها.

ومما يزيد في الأمر تعقيداً ان إسرائيل باتت المركز الرئيسي للحياة السياسية والدينية والثقافية اليهودية. صحيح انها لم تحلّ مشكلة ما يُسمّى الـ«الدياسبورا»، غير أنها نقلت نقطة الثقل إليها من وسط اوروبا. وقد نجم عن ذلك تطوّر بالغ الأهمية يتمثّل في التراجع الحاد الذي أصاب العداء للصهيونية

في الأوساط اليهودية الموزّعة في العالم. ولعبت أحداث الحرب العالمية الثانية دوراً كبيراً في حسم الجدال ضمن يهود العالم لصالح الخيار الصهيوني الذي بقيت خارجه قلّة أمينة لأفكار أخرى. إن هذا المعطى الجديد لا يضع العرب في مواجهة «القضية الإسرائيلية» فحسب، بل «القضية اليهودية» بكل تاريخها وتعقيداتها والحساسيات التي تثيرها. هذه هي المهمّة التاريخية الحضارية الكبرى المطروحة على الأمّة العربية: هل في إمكانها الإرتقاء وامتلاك وسائل القوة السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية الكفيلة بتقديم حلّ لا لـ«القضية الفلسطينية» ولا لـ«القضية الإسرائيلية» بل لـ«القضية اليهودية»؟

يدور الصراع في المنطقة بين حلّ صهيوني لـ «القضية اليهودية» لا يمكنه أن يكون إلّا على حساب الفلسطينيين والمستقبل العربي، وهو الحل الصاعد منذ عقود، وبين مشروع حلّ عربي لمستقبل الأمة ولـ «القضية اليهودية» معاً، وهو مشروع يتلقّى الهزائم ويعجز عن بلورة نفسه. لا مجال للتهرّب من هذه الحقيقة إلّا إذا جرى الإقرار بأن المشروع العربي هُزم نهائياً ولن تقوم له قائمة بعد اليوم. وفي هذا التصوّر قدر من العنصرية حيال العرب حين يتبنّاه الآخرون وقدر هائل من كراهية الذات واحتقارها عندما يصدر عن عرب. وفي خلفية هذا الصراع بين الحلّين إرتباط الحركة الصهيونية، وإسرائيل تالياً، وبشكل لا فِكاك منه، بالمشاريع الإستعمارية حيال الوطن العربي وبالرغبات المُعلنة في إبقائه على حال من التجزئة والتخلّف والتبعية.

ليست الحركة الصهيونية أول مشروع حلّ تاريخي لـ«المسألة اليهودية». فهذه الأخيرة أقدم منها وأسبق عليها.

يجب على العرب إمتلاك شجاعة القول بأن «المسألة اليهودية» قائمة منذ قرون. الإضطهاد الذي تعرّض له اليهود في غير مكان وزمان هائل ومريع ومحزن. وقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً كارثياً في هذا المجال وعمّمت ثقافة يندّى لها أي جبين خجلاً. لم تكن المعضلة ثقافية-دينية فقط. فالكتابات التاريخية التي تحلّل المشكلة من جوانبها كلّها وتبحث عن سرّها في العلاقات الإجتماعية وتطوّر الأنظمة وموقع اليهود في مختلفها كثيرة. ليس الموضوع إذاً رغبة اليهود بالإنعزال وشعورهم بالتفوّق والعداء لمحيطهم. ربما كانت هذه نتيجة، وليس أدلّ على ذلك من أن التجربة التاريخية تقول انه لمّا سنحت لهم الفرصة لحدٍ أدنى من التفتّح والحرية، كما كان يحصل عند لجوئهم إلى فضاء الحضارة الإسلامية، فإنهم كانوا يسعون إلى قدر أكبر من المشاركة في الحياة العامة. لا ينكر غلاة الصهاينة هذه الحقيقة، وإن كانوا يركّزون، مع غيرهم، وعن حق، على الوضعية الدونية لليهود. اللاسامية هي إبنة الحضارات الأوروبية المسيحية المتعاقبة.

يمكن إعتبار الثورة الفرنسية، قبل قرنين، أول محاولة جدّية لحلّ «المسألة اليهودية»: إلغاء التمييز ضدّهم، علمنة السياسة، تقليص دور الكنيسة، فكرة المواطنة، الدمج، إحترام الحقوق الدينية والشخصية والمدنية. غير أن هذه المحاولة، على أسبقيتها وعظمتها (كل الحقوق لليهود

كمواطنين!) تعرّضت إلى نكستين كبيرتين: قضية دريفوس (كان هذا هو الإطار العام لإطلاق دعوة تيودور هرتزل) ثم التعاون الفرنسي الواسع مع النازيين في الحرب العالمية الثانية وما تركه من إضطهاد منظّم ومنهجي لحق بالفرنسيين اليهود وقاد عشرات الآلاف منهم إلى الذبح علماً أنهم مواطنون مثل غيرهم. في الحالين كانت «الجمهورية» تفقد روحها وتتصرّف، كما قال ليون تروتسكي ذات مرّة عن المانيا النازية، تصرّف مَن «يقذف برازاً من فمه»!

تزامنت الإنتكاسة الأولى، وهي تعبير عن عناد الوقائع وثقل الموروث، مع بروز مشروعي حلّ آخرين: الحلّ الصهيوني والحلّ الشيوعي. تبنّت أقليّة يهودية ضئيلة الخيار الأول وتصدّت لتواكب بروز النعرة القومية لدى الحركة العمّالية الأوروبيّة. إنها النعرة إياها التي قضت على «الأمميّة الثانية» وتميّزت بالتحاق الطبقة العاملة، في كل بلد، بالبورجوازيّة القوميّة الكولونياليّة والشوفينيّة. وبما أن الخصوصية اليهودية تمنع ذلك فإن الذي حصل هو ارتباط هذه الفئات بالبورجوازية البريطانية ومشاريعها الإستعمارية وتلاقي الطرفين على اختيار فلسطين والمنطقة العربية هدفاً لهما (نتيجة حسابات قد يكون العامل الديني لعب الدور الأقل أهمية فيها إذ لا شك بعلمانية الروّاد الصهاينة).

في موازاة ذلك كان يبرز «الحلّ الشيوعي» لـ«المسألة اليهودية» وهو متشكّل من تيّارين عريضين. كان حزب «البوند» يدعو إلى الإشتراكية معتبراً أنها تلغي الأساس الإقتصادي للتمييز ضد اليهود غير أنها تحترم خصوصيتهم الثقافية. وقد

لقي هذا الطرح تجاوباً واسعاً في صفوف النخبة الثقافية اليهودية والعمّال اليهود. وكانت الأحزاب الشيوعيّة، وعدد المثقّفين اليهود فيها، وفي قيادتها، كبير، تشكّل التيّار الثاني. لقد ساجل الشيوعيّون مع الحركة الصهيونية وأحسنوا تشخيص طابعها الإستعماري وساجلوا ضد «اللوثة القومية» لدى «البوند» واعتبروا أن الحلّ الوحيد يقوم على انتصار البروليتاريا الثورية. وفي حين شكّل «البوند» خزّاناً غرفت منه الحركة الصهيونية، يسارها خاصة، مع بروز الفاشيّة والنازيّة، فإن «الحلّ الشيوعي» تلقّى ضربتين كبيرتين. تتمثّل الأولى في فشل الثورة الاشتراكية في المانيا، مما ساعد في فتح الطريق أمام النازية التي صفّت حساباً مع اليهود لأسباب عديدة، منها، طبعاً، دورهم المميّز في الحركات الثورية. وتمثّلت الثانية في السياسات الستالينية المتدرّجة من الإعتراف باليهودية كقومية خاصة إلى ضرب الحزب الشيوعي وقياداته اليهودية او ذات الأصل اليهودي، إلى تعزيز النعرة القومية ـ الدينية لمواجهة الغزو الألماني. وتميّزت الستالينيّة بتسعير السجال ضد النزعة «الكوسموبوليتيّة» التي ادّعت أن اليهود يمثّلونها وضد العنصرية الضيّقة التي ادّعت، من دون خشية التناقض، أن اليهود إياهم يحملونها. ويجب القول، في هذا المجال، أن الستالينية لم تَسْتَعِدْ تراث السجال الشيوعي ضد الصهيونية إلّا من أجل تحميله، أحياناً، مضامين لاسامية مقزّزة.

قادت الستالينية إلى إفشال الحل الشيوعي لـ«المسألة اليهوديّة» لا بل إلى تعزيزها. ولم يشذّ خلفاء ستالين عن ذلك طالما أنهم قبلوا إستخدام مواطنيهم اليهود كرهائن يُطلَق

سراحهم في إطار العلاقة مع الغرب، عامة، والولايات المتحدة، خاصة. وليس أسهل من رسم خط بياني لهجرة اليهود السوفيات منذ قيام دولة إسرائيل: عندما تشتدّ «الحرب الباردة» يحصل التضييق وعند «الإنفراج الدولي» يحلّ التسامح مع الهجرة. وذلك بغضّ النظر عن العلاقات السوفياتيّة-الإسرائيليّة او السوفياتيّة-العربيّة. كانت الهجرة اليهوديّة، على الدوام، بنداً على جدول أعمال العلاقات السوفياتيّة-الأميركيّة.

أطلق اسم «الحلّ النهائي للمسألة اليهوديّة» على تلك المحاولة المجنونة المتمثّلة في المشروع النازي: الإبادة الجسديّة الكاملة. إنها واحدة من أكبر الجرائم في تاريخ البشرية، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق. ستمضي البشرية وقتاً طويلاً قبل أن تفهم ما جرى وتستوعبه. كيف أمكن لألمانيا المتقدّمة فكرياً وتقنيّاً، لهذه الدولة الرائدة في أوروبا، لهذا الكيان الذي إستلحق تأخُر وحدته واستدرك آثار الحرب العالمية الأولى، كيف أمكن له أن ينصب شطراً من مواطنيه أعداء له لا حلّ لهم إلّا إخفاء أثرهم تماماً وبمنهجيّة باردة وصارمة؟ ليست جريمة فقط، إنها الجريمة. وهي تدلّ، وحدها، على مبلغ ما يمكن للإنسان أن ينحطّ اليه. لا قدرة لأي كان أن يعيش بعد ذلك متجاهلاً ما حاولته النازية في أرضها وفي كل مكان وطأه جيشها او تأثّر بأفكارها.

مع بروز فشل الحلّ الإشتراكي واتّضاح هول الحلّ النازي، وهو هول يشير إلى فشل الحلّ البورجوازي الديمقراطي كله، عرف مشروع الحل الصهيوني لـ«المسألة اليهودية» إندفاعة

كبيرة إلى الأمام واستطاع، عبر السياسات التحالفيّة للقيادة الصهيونيّة (تأسيس التحالف مع اميركا بصفتها القوّة الصاعدة وذلك في مؤتمر بِلْتْمور عام ١٩٤٢) أن يفرض نفسه في فلسطين: وطن قومي يمكنه أن يضمّ يهود العالم ويحميهم من أي إضطهاد، يمكنهم، فيه، أن يمارسوا حياة عادية. إنه الكيان الخاص بهم منذ الدمار الثاني والأخير لـ«الهيكل». لا مسألة يهوديّة بعد الآن. وحتى في حال تجدّدت اللاساميّة، فإن وجود إسرائيل يكاد يجعلها غير ذات أهميّة لأنه يوفّر الملجأ والقدرة على الردّ.

لقد كانت هذه عناصر دائمة في الدعاية الصهيونية غير أنها عناصر تدعّمت كثيراً بعد انهيار الحلول الأخرى والإكتشاف التدريجي لما قام به النازيّون فعلاً. لقد وفّرت «المحرقة» تغطية أخلاقية لاحقة للمشروع الصهيوني وبلغ تأنيب الضمير ذروته في أوروبا بحيث أن عويل اليهود في معسكرات القتل أصمّ الآذان عن أنين الضحايا الجدد. وساعد في ذلك أن أوروبا، إياها، وجدت، وبكلبيّة لا حدود لها، أن في وسعها الإستفادة من الذين نجوا من براثن النازية وتواطؤ الكثيرين معها من أجل خوض معارك ضد أعداء جدد.

إن ما قام به الأوروبيون يساوي نقل اليهود من «معسكرات الإبادة» إلى «معسكر الحضارة الغربية في وجه البربريّة العربية». هذه هي، تقريباً، كلمات تيودور هرتزل قبل أن ترتكب «الحضارة الغربية» في حق من كان يدّعي النطق بإسمهم المجزرة البربريّة الهائلة.

أعاد «الحلّ الصهيوني» إنتاج «المسألة اليهودية» في شروط

جديدة، اذ وُضع اليهود، ولأول مرة منذ تشرّدهم التاريخي، في موقع «الجلّاد». إنه حلّ يقوم عضوياً وتكوينياً على قاعدة التصفية الوطنيّة والسياسيّة لشعب آخر وإيجاد مأساة جديدة، المأساة الفلسطينيّة، يمكن لها أن تشكّل «الحد الأقصى» من الجرائم «المسموح بها» بعد المراجعة الشاملة، ولو غير الكاملة، لدروس «المحرقة». لحظة إنشاء «الكيان الإسرائيلي» هي، لحظة شطب شعب آخر. ثم إن هذا الكيان ربط نفسه، مصيرياً، بدور لا يمكن له الإستغناء عنه: الإرتباط بقوى من خارج المنطقة العربيّة تريد إخضاع إرادتها وكسر شوكتها ومصادرة مستقبلها. العدوان الإسرائيلي على العرب هو الشكل الجديد الذي ترتديه «المسألة اليهودية» بعد عملية الـ«ترانسفير» الجسدي والنفسي التي قام بها الغرب في ما يتعلّق بهذا الموضوع.

ثمّة كمّية رهيبة من الخبث: إن كل إضطهاد إسرائيلي للفلسطينيين والعرب، لصالح الغرب، يتحوّل إلى مساهمة في تبرئة ذمة هذا الغرب من إضطهاد اليهود. ولا شك في أن الممارسات الإسرائيلية تتسبّب في ابتسامة غربيّة مكبوتة: يمكن لليهودي أن يكون مثلنا وهذا ينتقص من حقّه في الإدّعاء أنه ضحيّتنا المثلى!

أكثر من ذلك، تنعكس هذه الممارسات في وعي لا يمانع في جعل «المحرقة» جريمة نسبيّة. يعبّر هذا الوعي عن نفسه في أشكال متطرّفة أحياناً. «التحريفيّة الفرنسيّة» واحد من هذه الأشكال. إنها تراجع التاريخ لتنفي وقوع ما هو ثابت، جاعلةً من «المحرقة» لا «الجريمة الكبرى» بل «المؤامرة الكبرى». لا

تجرؤ التحريفيّة الإلمانية على الذهاب هذا المذهب. تكتفي بالقول أن النازية شكل من البربرية عرفه القرن العشرون كما عرف غيره، الستالينية، وإن هذه الثانية، ربما كانت أكثر خطراً ودماراً. ويبدو أحياناً أن «الضمير الغربي مستعدّ للتسامح مع هذا الشكل الملطّف من التحريفية كما دلّت الزيارة الشهيرة التي قام بها رونالد ريغان إلى مقابر الـ«اس. اس». لقد كان زرع البِرشينغ في المانيا ضرورة من ضرورات «الحرب الباردة» وهو يقتضي حداً أدنى من «عسكرة» ألمانيا، فلا بأس، والحال هذه، من تحويل الستالينيّة، الحيّة، إلى «إمبراطوريّة شر» تحلّ محلّ النازية الميتة. لا يؤدي سلوك «اليهود» ضد العرب إلى تعزيز هذه التحريفية غير أنه يساعد الغرب على أن يكون أكثر «توازناً» في العلاقة مع تاريخه القديم والحديث.

إن تصرّف بعض اليهود إنطلاقاً من مرارات ذاكرتهم وعلى أساس أن العرب لا ذاكرة لهم يخفّف العبء عن الذاكرة الغربيّة. يتسبّب هذا التصرّف في إشاعة جو من التشاؤم حول قدرة الإنسان وروحه: اذا كان أبناء «المحرقة» كفيلون بفعل ما يفعلونه، فأين يمكن للخير أن يكون؟ الإنسان شرّير بطبعه غير أن «شرّ اليهودي» في أرض العرب مفيد مادّياً ومعنويّاً. إنه مصدر ربح لا ينضب وتعويض بسيكولوجي مهمّ لغرب يبحث عن الإثنين معاً. أن يكون حصل فيهم ما حصل فهو كارثة، أمّا أن يرتكبوا هم، في حقّ غيرهم، ما يرتكبونه، فهذه كارثة أكبر.

لقد نجح «الغرب» في تصدير «المسألة اليهودية» إلى

«الشرق» جاعلًا منها وسيلة من وسائل إخضاعه. وهي باتت تعيش اليوم في ثنايا وتضاعيف العلاقات غير المتكافئة والإستتباعية بين الكتلتين. غير أن هذا هو الشرط اللازم لنجاح «الحل الصهيوني»: تحويل إسرائيل إلى صنّارة مغروسة في جسم العرب تربطه بعجلة المصالح الغربيّة. يمكن لهذا الجسم أن يموت نزفاً وإرهاقاً فلا يتألّم ولا يقاوم، كما يمكنه أن يواجه. السؤال الكبير هو: هل يتحمّل الجسم العربي العذابات هذه إلى الأبد؟ هل يتخلّص منها وكيف؟

ليست الصنّارة عادية. إنها «صنّارة نوويّة» وقد نجحت في «إقناع» الجسم بالتسليم بانغراسها فيه عبر التسوية التي فرضت عليه.

٣

تملك إسرائيل ترسانة نووية استراتيجيّة وتملك، على الأرجع، سلاحاً نووياً تكتيكياً والصواريخ والطائرات القادرة على حمل هذه الرؤوس. يعني أنها تستطيع، نظريّاً على الأقلّ، تدمير مدن عربيّة كثيرة وضرب أي جيش يتقدّم لتهديد وجودها. لا بأس من التشديد على هذه الفكرة. لنتخيّل فقط أن ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مدينة عربية يمكنها أن تُباد أو تُصاب بأضرار هائلة وقاتلة في حال اضطر قادة العدو إلى اتّخاذ قرار بهذا المعنى. ومغزى وجود الأسلحة النووية التكتيكية هو أن القرب الجغرافي من إسرائيل لا يحول دون تدمير مدينة أو جيش أو تجمّع عسكري. هذا ممكن من غير وصول الأشعّة الذريّة إلى إسرائيل.

يعرف العالم كله هذا «السر الشائع» ويصمت عنه إلّا من حين إلى آخر. ولا تتردّد الولايات المتّحدة نفسها من الإشارة، أحياناً، إلى الموضوع، خاصة عندما يتعلّق الأمر بإقدام إسرائيل لحسابات خاصة بها على «بيع» تكنولوجيا نوويّة. يصبح الصمت الدولي بليغاً جداً عند إنتقال الحديث إلى ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لقد

خيضت حملات عسكرية وسياسية وإعلامية ضد الصواريخ العراقيّة (جرى تدميرها) أو الليبيّة أو السوريّة أو السعوديّة. وتمارس الولايات المتّحدة، وإلى حدٍّ ما الدول الغربيّة الأخرى، ضغوطاً كبيرة على البلدان التي يمكنها أن تصدّر أسلحة متطوّرة إلى الشرق الأوسط (الصين، كوريا...) وأحياناً، إلى غيره. ولا تتردّد الإدارة الأميركية في إفتعال أزمات حادّة مع حكومات لمجرّد أنها ترفض تطبيق القانون الأميركي حول الحظر أو لأنها لا تلتزم بمعاهدات دولية لم توقّع عليها.

ومن نافل القول الإشارة إلى أن الرأي العام الإسرائيلي حسّاس جداً حيال هذا الأمر وأن حكومته تعكس هذه الحساسية وتضع الرقابة على تسلّح الدول العربية في أولويّة إهتمامها. ولا يتردّد المسؤولون الإسرائيليون في الإعلان عن أبوّة الشعار الذي تتبنّاه الولايات المتّحدة الأميركية بحماس والقائم على إلغاء معادلة: الأسلحة غير التقليديّة العربيّة مقابل السلاح النووي الإسرائيلي. لا بل نجحت واشنطن في تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال بحيث يمكن القول أن الإحتياطي الذري الإسرائيلي باتَ خارج البحث في حين أن المطروح فعلاً هو التقييد على التسلّح العربي إلّا في حدود حاجات مصانع السلاح الغربية، والأميركية أساساً، إلى البيع، وفي حدود الحفاظ على «الأمن الداخلي» أو درء أخطار يمكنها أن تهدّد المصالح الغربية (إيران مثلاً).

ما من شكّ في أن سياسات دولة إسرائيل مبنيّة على هذا البعد النووي. ليس التصلّب مجانياً، لأنه مستند إلى طمأنينة

عميقة قد لا يعيشها الرأي العام الإسرائيلي لكنها داخلة في حسابات قادته السياسيين والعسكريين. كذلك فإن هذا البعد يوفّر لإسرائيل القدرة على احتمال خلاف مع الولايات المتّحدة نفسها لأنها تدرك حجم قوّتها. إنّ توفُّر هذا السلاح هو الذي يسمح بالقول أن إسرائيل هي، عسكرياً واستراتيجياً، القوّة الإقليمية العظمى في الشرق الأوسط. يكفي للمرء أن يتصوّر كيف كان يمكن للتوازن الدولي أنّ يكون بعد الحرب العالمية الثانية لو لم ينجح الإتحاد السوفياتي، سريعاً، في امتلاك السلاح الرادع.

تضع إسرائيل ترسانتها النووية في ميزان العلاقة مع الولايات المتّحدة الأميركية. لقد طوّرت هذه الأخيرة علاقاتها الإستراتيجية معها وأشركتها في برامجها العسكرية الكبرى بعد أن امتلكت الصواريخ المتوسطة المدى القادرة على تهديد منابع النفط في باكو. وقد اضطرّ الإتّحاد السوفياتي، يومها، إلى أخذ هذا الموضوع في الإعتبار في خططه الدفاعية، تماماً مثلما أخذتها الولايات المتّحدة في حساب قوّتها وقوّة حلفائها.

إن من أشدّ الأمور غرابة على الإطلاق، الغياب الكامل لهذه الفرضيّة الصحيحة عن الأدب السياسي العربي. وإذا كان مسموحاً تقديم شهادة شخصية فإنه يمكن القول أن آلاف المناقشات التي خاضها المرء حول الصراع العربي-الإسرائيلي تكاد تخلو تماماً من الإشارة، مجرّد الإشارة، إلى آثار البعد النووي عليه. نادرة جداً هي الكتابات العربية التي تربط بين

مستقبل هذا الصراع وبين امتلاك أحد طرفيه للقدرة المؤكّدة على إلحاق تدمير شبه كامل بالطرف الآخر. وعندما يَرِد الأمر، وهو يَرِد لماماً، فإنه يطرح بصفته «شتيمة». إنه نوع من «التنديد» بالعدو والتشهير به. من الرغبة الغبيّة في «فضحه» أمام «الضمير العالمي».

ويصل هذا الغياب الكامل إلى حدّ أن دعاة السلام مع إسرائيل والموقّعين معها على اتّفاقات إستغنوا عن هذه الحجّة الثمينة في تبرير ما أقدموا عليه. لم يُعرف عن واحد منهم أنه ألقى خطاباً واحداً مخصّصاً لطرح هذه القضية على شعبه والقول له بأن الحرب ربما كانت مستحيلة لأن الجهة المقابلة تملك ما يجعل الحياة مستحيلة. لم يحصل ذلك عند جماعة السلام لأنهم قدّموا التسويات مع إسرائيل بصفتها إنتصارات لا يعقل لها أن تكون مؤسّسة على هذا الخلل العميق في موازين القوى. لا يمكن لمن يستسلم رافعاً شارة النصر أو مُضفياً على نفسه ألقاب البطولة أن يستخدم هذه «الحجّة التافهة».

من سعى إلى السلام هو كمن سعى إلى الحرب. رفض الإثنان إدخال العامل النووي الإسرائيلي في حساباتهما، أو على الأقل، في المعلن منها والمشروح للشعب. وحتى الذين طرحوا مفهوم «التوازن الإستراتيجي» وحاولوا تطوير مضمونه، وهم قلائل جداً جداً، لم يكلّفوا أنفسهم البحث في كيفية تحقيق ذلك في ضوء هذه الحقيقة الحاسمة.

لم تغرس هذه «الشتيمة» في وجدان الرأي العام العربي ليكون على بصيرة من قدرة الخصم سواء أردنا محاربته أو خفنا من إحتمال التعرّض إلى إبادة وغلّبنا التعب على ما سواه

وارتضينا تسويات غير مرضية. قد يكون السبب في هذا «النسيان» وجود قناعة ضمنيّة بأن هذا السلاح النووي هو مجرد «خردة» غير قابلة للإستخدام. هل هذا صحيح؟

كلا. ألف كلا. إن الصراع العربي-الإسرائيلي هو الصراع الإقليمي الوحيد الذي وضع العالم غير مرة على شفير مواجهة نووية. ويمكن الدفاع، بسهولة، عن الأطروحة القائلة بأن إسرائيل لن تتردّد في الإستخدام التدريجي لسلاحها النووي في حال كانت مهدّدة ككيان. غير ذلك يعني أن تل أبيب بذلت الجهد الذي بذلته في مراكمة هذه الترسانة كما تفعل دول عربية معروفة. السلاح النووي الإسرائيلي ليس موجوداً فحسب، بل هو قابل للإستعمال في حال قضت الضرورة بذلك فضلاً عن أن هذا الإستخدام يملك تغطية سياسية و«أخلاقية» عالمية في ظروف محدّدة.

يجب التدقيق أكثر.

في حرب ١٩٧٣ جرى تهديد الإحتلال الإسرائيلي لسيناء قبل أن تستعيد تل أبيب المبادرة. وحتى لو لم تستعدها بالسرعة المطلوبة فإن اللجوء إلى الخيار النووي كان مستحيلاً لانعدام الدواعي العسكرية ولضعف الحجّة السياسية و«الأخلاقية». فأهداف الحرب محدّدة والعرب يحاولون استعادة أرضهم التي لا يعترف العالم بشرعيّة الإحتلال الإسرائيلي لها. ولكن، لنفترض أن الهزيمة الإسرائيلية في الساعات الأولى تحوّلت إلى انحدار جدّي وشامل وأن الجيوش العربية وصلت إلى حدود ١٩٤٨ وباتت «طريق تل أبيب مفتوحة» وأن القرار السياسي العربي هو استغلال هذه

الفرصة من أجل الإنتهاء، مرة وإلى الأبد، من الكيان الإسرائيلي.

لو حصل ذلك كنا سنكون أمام اللوحة التالية: تَوَافق عالمي غير مسبوق على وضع الكيان الصهيوني خارج نطاق التهديد. الإتحاد السوفياتي، هنا، مثل الولايات المتّحدة، وأوروبا مثل الهند. إيصال التهديد إلى هذا المستوى هو من الممنوعات. يمكن للردّ عليه أن يكون إنذاراً نووياً دولياً موجّهاً إلى العرب أو تلويحاً إسرائيلياً باستخدام ترسانتها إن لم يكن استخدامها فعلاً في حال تعاظم التهديد. كانت الجيوش العربية ستتسمّر عند الأسوار أو تلقى ردّاً صاعقاً وعالي الكلفة. لا يوجد مسؤول عربي، مسؤول فعلاً، قادراً على اتّخاذ قرار آخر.

إن حرباً عربية على إسرائيل لاستعادة الأرض قد تكون محمولة دولياً ولا تستدعي توجيه مثل هذا الإنذار خاصة إذا بدا واضحاً أنها ستكون نصف رابحة. وهي لا توفّر الشروط التي تسمح لإسرائيل بأن تتصرّف بحرّية، خارقة الوسائل التقليدية للصراع. غير أن حرباً من النوع الأول المُشار إليه وبالنتائج المحتملة لها هي مسألة مختلفة جذرياً ونوعياً. سيبدو الردّ الإسرائيلي النووي معها، في حال أصبح الحل الوحيد لمنع تدمير الدولة، ردّاً «مشروعاً» على الأصعدة العسكرية والسياسية والأخلاقية. سيعيش العالم الغربي هذه اللحظات وكأنها تكرار لـ «المحرقة» وسوف يمنح اليهود الحق الكامل في استخدام الوسائل المتوفّرة، مهما كانت، من أجل منع وقوع مذبحة جديدة، على هذا المستوى، في حقّهم.

ليست هذه اللوحة خيالية إلّا في جانب واحد: إفتراض أن

الجيوش العربية قادرة على تنفيذ قرار سياسي من هذا النوع وأن هذا القرار يمكن له أن يُتّخذ. الشقّ الثاني منها واقعي جداً: ليكن واضحاً جداً أن تهديد دولة إسرائيل بالتدمير العسكري الكامل سيفتح أبواب جهنّم على الأمّة العربية كلّها. لا يجب الكلل من ترداد هذه الحقيقة.

لقد بات مطلوباً التعويض، اليوم، عن السنوات التي أمضيناها من غير إدخال العامل النووي الإسرائيلي في حساباتنا. لقد أصبح تدمير هذه الدولة فوق المستطاع منذ أن تراكمت أول عشر رؤوس نووية. ومع ذلك لم تُبْنَ سياسات عربية على قاعدة إمتلاك العدو هذه «القوة الرادعة». لم يكن يفترض بذلك أن يقود إلى عدم المضي في بناء جيوش أو إلى تغيير الأهداف القوميّة إنما كان يتوجّب عليه أن يدفع نحو إعادة نظر راديكاليّة تماماً في إستراتيجيّة الصراع مع إسرائيل.

إن التشديد على هذه النقاط أكثر من مهمّ لأنه مدخل أساسي وحاسم في صياغة مشروع المواجهة العربية، هذا المشروع القائم على الفرضية القائلة بأن طبيعة الصراع لا بد أن تفرز غالباً ومغلوباً ولو بعد فترة توازن مؤقتة وأن سعْينا هو أن نكون، نحن، الغالبين. يقضي الحد الأدنى من حسّ المسؤولية تتفيه أي كلام حول «إزالة الكيان الصهيوني» لا يجيب بادئ ذي بدء على السؤال التالي: كيف يمكن ذلك في ظلّ وجود مئات الرؤوس النووية لدى إسرائيل وتوفُّر إمكانية استخدامها تقنياً وسياسياً؟ لا يجوز لأي عربي منحاز إلى هذا الرأي أن يستمع إلى اللغو اللفظي والجذري إن لم يطمئن إلى الإجابة عن هذا السؤال.

تأسيساً على ذلك، يجب الإستطراد من أجل القول بأن الظروف الناشئة في المنطقة والعالم تعزّز الإتّجاه المشار إليه آنفاً. إن زوال الإتّحاد السوفياتي وإلتحاق روسيا بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط يحرم العرب من «حليف نووي» كان يمكن له أن يشكلّ غطاء يعـطّل على الحلف المعادي، القيام بمغامرات. قد يقول قائل أن موسكو لم تكن لتلجأ إلى السلاح النووي حتى لو كانت إسرائيل غير مهدّدة جدياً وحتى لو كانت هي البادئة بالعدوان. الجواب على ذلك سهل: لم يكن في وسع إسرائيل أن تقدم على تصعيد من هذا النوع لمجرد أن السلاح النووي موجود، بمعنى ما، في مواجهتها. هذه هي ميزة التوازن النووي الذي اخْتُبِر في سنوات «الحرب الباردة»: الردع المتبادل.

المنطقة متّجهة إلى «السلام» وهو يعني، في حال إستقراره، إعتراف العرب بالحدود المتفّق عليها مع إسرائيل وانتهاء الجانب العسكري من الصراع حول الأهداف السابقة للمواجهة. وربما «اقتضى» السلام وضع عوائق جديدة في وجه القدرة العربية على الحرب: تخفيض الجيوش، نوعيّة تسليحها، مناطق إنتشارها، ضمانات أمنية، وجود قوّات فصل دولية، زيادة الإلتزامات الأميركية بأمن إسرائيل والنص على ذلك صراحة، الخ... لنفترض جدلاً، مع إستقرار هذا الوضع الجديد، بروز قوة عربية عسكرية قادرة على تهديد إسرائيل. ستبدو هذه القوة خارقة للشرعية ومهدّدة للسلام الإقليمي المتّفق عليه ومعادية للعالم كله. وعليه فإن إسرائيل

تملك حقّ الرد المتدرّج عليها وصولاً إلى الحد الأقصى في حال اقتضت الضرورة ذلك. ثم إن النظام الأمني الإقليمي الناشئ يتضمّن آليات تعيق قيام هذه القوة وهي آليات ستكون محروسة وخاضعة للرقابة.

سيطوي «السلام» على الأرجح إحتمال المواجهة العسكريّة الرسميّة بين العرب وإسرائيل حول مصالح محدّدة ومحدودة ويطال هذا، بالتأكيد، التهديد بإزالة إسرائيل بالعنف.

إن حسم التناقض الجذري بين العرب وإسرائيل عسكرياً ممنوع ومستحيل علينا. كان ذلك منذ إمتلاك العدو للسلاح النووي، وهو، حالياً، محاط بعوائق جديدة. غير أن ذلك لا يجب أن يغيّر شيئاً من «جذريّة» هذا التناقض ولا يُفترض فيه أن يقود إلى توليد أوهام حول القوّة التي يجب على المرء أن يصالحها طالما أنه لا يستطيع إزالتها.

لقد كانت هذه هي الحال بين «العالم الحُرّ» و«المعسكر الإشتراكي». قوّتان نوويّتان ضخمتان تملكان مصالح متضاربة وتديران علاقات معقّدة من التوتّر والإنفراج من غير أن تخفي إحداهما رغبتها في رؤية الثانية وقد اختفت نهائياً. لم يكن الحسم العسكري ممكناً لأسباب معروفة وهي الأسباب التي دعت الأكثرية الساحقة من المعلّقين إلى دعوة شعوب الأرض إلى تعايش مديد مع هذا الاستقطاب... مع ذلك حُسم هذا الصراع الجذري جذرياً بانهيار أحد الطرفين والتحاقه بعدو الأمس. لم يكن لأي خيال جامح أن يتصوّر إمكان ذلك في مطلع الثمانينات. لا بل أن أحداً لم يجرؤ على قراءة «بيريسترويكا» في سنواتها الأولى، إلاّ بصفتها محاولة من

ميخائيل غورباتشوف لتحسين أداء النظام الإشتراكي، وصياغة علاقاته المتجدّدة مع العالم الرأسمالي. وقد اضطرّ الرجل إلى التركيز على أخطار كونية لا يمكن مواجهتها من أجل القول بأن ثمّة مصلحة في تقارب المعسكرين وإيجاد ردّ مشترك على ما يهدّد الكوكب الأرضي. غير أن ما جرى قاد عبر سلسلة من التفاعلات، إلى هذه النهاية. وشهد العالم، لأول مرة في تاريخه، سقوط إمبراطورية بهذا الحجم من دون طلقة رصاص واحدة، من دون إراقة دم. إنعقد الضغط الخارجي على الأزمات الكبرى لتوليد إنفجار من الداخل تذرّرت معه هذه القوّة التي بدت، للحظة، جبّارة لا تقهر. أفاق العالم ذات يوم فلم يجدها. تداعت. وُلِدت حروب على أنقاضها طبعاً ولكنها تبقى، برغم وحشيّتها، دون ما كان متوقّعاً (حتى نهاية ١٩٩٣ على الأقل). «الطريف» أن ذلك حصل في وقت كانت الدعوة إلى رمي فكرة «الثورة» في المزبلة في عِزّ ازدهارها. ومن دون إعطاء تقييم لما حدث، يمكن القول أن العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ كانا عامين «ثوريين» بمعنى أنهما كانا عامين شهد فيهما العالم إنقلاباً قلّ نظيره. لقد كان العرب في موقع الخاسر. سواء عبر «إختفاء» الحليف الدولي أو عبر الإنتصار الإقليمي الذي حقّقه التحالف المعادي في المنطقة. وجرى في سياق ذلك (وما قبله) وتتويجاً له الإستسلام أمام إسرائيل والإنسحاب الرسمي من دائرة الصراع معها وصولاً إلى مسالمتها إن لم يكن مصالحتها.

غير أنه يمكن لمن كان في موقع المهزوم أن يرى الأمور بعيون مختلفة: إن الأوضاع قابلة، فعلاً، لانقلابات جذرية

إلى هذا الحد، وأن الخسارة التي حلّت بنا وقسوتها البالغة وتطوّرها إلى ما يشبه «المعس» الكامل. إن هذا كلّه يدلّ، من جهة، على أن في الأمكان توفير شروط معيّنة لتحقيق نتائج معاكسة، ومن جهة ثانية على أنه لا يجب علينا، في المستقبل، أن نقبل نصراً لنا أقلّ مما يعتبره الحلف المعادي، نصراً له. يقول لنا العدو وتقول الوقائع معه أن الإنتصار ممكن وأن هذا هو مداه. حسناً. يجب حفظ الدرس جيداً وبدء تلمّس الطريق التي تقود إلى نتائج مماثلة.

يمكن الخلوص إلى ثلاثة إستنتاجات مما تقدّم:

أوّلاً: إسرائيل قوّة نوويّة وتدميرها عسكرياً غير وارد.

ثانياً: كان الإتحاد السوفياتي قوّة نوويّة عظمى وقد أمكن، مع ذلك، تدميره. لم يستوعب العرب كفاية «الموضوعة» الأولى. وقد لا يستوعب كثيرون «ثراء» الموضوعة الثانية ودروسها الغنية جداً في كيفية إدارة الصراع. هذا يعني أن المجال مفتوح أمامنا للانتقال من البهورة الفارغة (عدم فهم البعد النووي لإسرائيل) إلى الخنوع الفعلي (إعتبار أن البعد النووي يغيّر جذرية الصراع ويقود إلى الإستسلام أما العدو). وفي الحالين ثمّة تهرّب من المواجهة حيث تدور فعلاً.

ثالثاً: ليس في الإمكان التخلّي عن الأهداف البعيدة التي يلخّصها عنوان واحد: نهضة العرب. وهذه النهضة يصعب، بل يستحيل، التقدّم نحوها ثم الترقّي فيها من غير مقاومة تتدرّج نحو تحقيق إنتصار حاسم على العدو الاميركي-الإسرائيلي. وهو إنتصار حاسم بقدر ما هو حاسم الإنتصار

ميخائيل غورباتشوف لتحسين أداء النظام الإشتراكي، وصياغة علاقاته المتجدّدة مع العالم الرأسمالي. وقد اضطرّ الرجل إلى التركيز على أخطار كونية لا يمكن مواجهتها من أجل القول بأن ثمّة مصلحة في تقارب المعسكرين وإيجاد ردّ مشترك على ما يهدّد الكوكب الأرضي. غير أن ما جرى قاد عبر سلسلة من التفاعلات، إلى هذه النهاية. وشهد العالم، لأول مرة في تاريخه، سقوط إمبراطورية بهذا الحجم من دون طلقة رصاص واحدة، من دون إراقة دم. إنعقد الضغط الخارجي على الأزمات الكبرى لتوليد إنفجار من الداخل تذرّرت معه هذه القوّة التي بدت، للحظة، جبّارة لا تقهر. أفاق العالم ذات يوم فلم يجدها. تداعت. وُلِدت حروب على أنقاضها طبعاً ولكنها تبقى، برغم وحشيّتها، دون ما كان متوقّعاً (حتى نهاية ١٩٩٣ على الأقل). «الطريف» أن ذلك حصل في وقت كانت الدعوة إلى رمي فكرة «الثورة» في المزبلة في عِزّ ازدهارها. ومن دون إعطاء تقييم لما حدث، يمكن القول أن العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ كانا عامين «ثوريين» بمعنى أنهما كانا عامين شهد فيهما العالم إنقلاباً قلّ نظيره. لقد كان العرب في موقع الخاسر. سواء عبر «إختفاء» الحليف الدولي أو عبر الإنتصار الإقليمي الذي حقّقه التحالف المعادي في المنطقة. وجرى في سياق ذلك (وما قبله) وتتويجاً له الإستسلام أمام إسرائيل والإنسحاب الرسمي من دائرة الصراع معها وصولاً إلى مسالمتها إن لم يكن مصالحتها.

غير أنه يمكن لمن كان في موقع المهزوم أن يرى الأمور بعيون مختلفة: إن الأوضاع قابلة، فعلاً، لانقلابات جذرية

إلى هذا الحد، وأن الخسارة التي حلّت بنا وقسوتها البالغة وتطوّرها إلى ما يشبه «المعس» الكامل. إن هذا كلّه يدلّ، من جهة، على أن في الأمكان توفير شروط معيّنة لتحقيق نتائج معاكسة، ومن جهة ثانية على أنه لا يجب علينا، في المستقبل، أن نقبل نصراً لنا أقلّ مما يعتبره الحلف المعادي، نصراً له. يقول لنا العدو وتقول الوقائع معه أن الإنتصار ممكن وأن هذا هو مداه. حسناً. يجب حفظ الدرس جيداً وبدء تلمّس الطريق التي تقود إلى نتائج مماثلة.

يمكن الخلوص إلى ثلاثة إستنتاجات مما تقدّم:

أوّلاً: إسرائيل قوّة نوويّة وتدميرها عسكرياً غير وارد.

ثانياً: كان الإتحاد السوفياتي قوّة نوويّة عظمى وقد أمكن، مع ذلك، تدميره. لم يستوعب العرب كفاية «الموضوعة» الأولى. وقد لا يستوعب كثيرون «ثراء» الموضوعة الثانية ودروسها الغنية جداً في كيفية إدارة الصراع. هذا يعني أن المجال مفتوح أمامنا للانتقال من البهورة الفارغة (عدم فهم البعد النووي لإسرائيل) إلى الخنوع الفعلي (إعتبار أن البعد النووي يغيّر جذرية الصراع ويقود إلى الإستسلام أما العدو). وفي الحالين ثمّة تهرّب من المواجهة حيث تدور فعلاً.

ثالثاً: ليس في الإمكان التخلّي عن الأهداف البعيدة التي يلخّصها عنوان واحد: نهضة العرب. وهذه النهضة يصعب، بل يستحيل، التقدّم نحوها ثم الترقّي فيها من غير مقاومة تتدرّج نحو تحقيق إنتصار حاسم على العدو الاميركي-الإسرائيلي. وهو إنتصار حاسم بقدر ما هو حاسم الإنتصار

الذي حقّقه هذا الخصم ضدّنا فرمانا حيث نحن.

وإذا كان ثمّة الكثير مما نتعلّمه من هذا الخصم، وهناك الكثير فعلاً، فلا يجب أن ننسى أنه يلقّننا الآن درساً في كيف تكون عليه الإنتصارات. ثمّة جانب ثأري في هذا الكلام. صحيح. لعله ضروري، حالياً، من أجل تحديد الخسائر غير أنه لا يقود إلى أي نصر. إن الحسم الذي يجب أن يصبو إليه العرب هو حسم يختلف عن ذلك الممارس ضدهم الآن لأنه سيقوم على تقديم حلّ واعد لهم أولاً، وطبعاً، ولكن أيضاً لإسرائيليين قد يوافقون على الشروط التي يضعها أهل المنطقة على أنفسهم وعلى من يريد العيش بينهم. ومن المؤكّد أن يكون بينها، إن لم يكن في مقدّمتها، تفكيك دولة اسرائيل.

يستدعي الحسم العربي تصوّراً يجمع بين الرغبة في حلّ جذري وبين إستحالة ان يكون هذا الحل عسكرياً خالصاً. ليس هذا التصوّر سوى بند على جدول أعمال النهضة العربيّة وهو يتدرّج من أدنى درجات الممانعة، راهناً، إلى أقصى حالات الضغط المتنوّع الأشكال والمفتوح على أرحب الآفاق، لاحقاً.

٤

نحن الآن حيث نحن، لأن مشاريع المقاومة التي خضناها ضد العدوان تحطّمت كلّها. حاول الفلسطينيون التصدّي للغزوة الصهيونية فسجّلوا خسارات متتالية إنتهت بهزيمتهم في ١٩٤٨ ـ وقبل دخول الجيوش العربية الحرب. جرّب القادة العرب تطويع الفلسطينيين مرّة، ثم إسنادهم، مرة أخرى، ولم ينجحوا. على العكس. الأنظمة التقدّمية العسكرية التي قامت بعد ١٩٤٨ إصطدمت بإسرائيل وحُماتها، فشُنّت عليها حرب ١٩٦٧ وأُلحقت بها هزيمة. تجدّدت الحركة الوطنية الفلسطينيّة ثم انكسرت أو تكاد. حصلت الإنتفاضة لتحاول السباحة في عكس التيّار العربي (كما حاول، قبل ذلك، التحالف الوطني اللبناني-الفلسطيني) لكن الأفق كان مسدوداً أمامها لأن التوازن العربي-العربي والعربي-الإسرائيلي لم يكن مؤاتياً. سلسلة الإعتداءات علينا أنتجت سلسلة من الهزائم. ونشأ، في سياق ذلك، خط بياني مُتنازِل للطموحات والمطالب يسمح بالقول، في كل محطّة، أن ما كان معروضاً في المرحلة السابقة كان أفضل. هذا القول لا أساس له من الصحّة. إنه احدى أكثر الأكاذيب المستخدمة من أجل كسر

إرادة المقاومة وإظهار لاجدواها.

لقد كان مطلوباً، ولا يزال، إيصال المنطقة إلى نوع من الإستسلام يُفقدها قرارها المستقلّ وقدرتها على المبادرة. وكانت الحروب عليها تتجدّد لأنها، وهذا طبيعي، لم تبدِ حماساً لتُعطي الآخرين، سلماً، كل ما يريدونه. ولا يجوز، في هذا المجال، قصر الخط البياني المتنازل على الموضوع الفلسطيني فقط، لأن الحقيقة أنه يطال مشروع النهضة العربية برمّته ومحاولة الأمة الخروج من إسار التبعية والتخلّف. فبعد كل هزيمة كان تَراجع المطلب الفلسطيني يؤشّر إلى تَراجع المطلب القومي العام. ولكن، في كل مرة، كان هذا المطلب يبقى فوق ما تريده القوى الإستعمارية للمنطقة كلها. يجب البحث، هنا، عن سرّ الحروب المتتالية على العرب ومعنى الإنتصارات المتتالية عليهم والهدف البعيد منها، والكفّ، بالتالي، عن تحميل النفس مسؤولية ما جرى والتوهّم أن وضعنا كان يمكنه أن يكون أفضل لو «أخذنا ما هو معروض علينا وطالبنا بالمزيد». لقد كانت خطوات التراجع ستأخذ برقاب بعضها فنصل إلى حيث نحن الآن من غير مقاومة كما أننا قد نصل في المستقبل إلى ما هو أسوأ من وضعنا اليوم سواء قاومنا أم لا. لم يكن ثمّة بديلاً عن الرفض، في الماضي كما في الحاضر.

إن الإدعاء القائل بأننا لو أخذنا مرّة ما كان معروضاً علينا لكنّا ربحنا أكثر ووفّرنا على أنفسنا عناء ما حلّ بنا لاحقاً، إن هذا الإدّعاء يقوم على تصوير خاطىء جذرياً لطبيعة الصراع في المنطقة، لا بل على تبنّي التقديم الإستعماري-الصهيوني لهذا

الصراع (سنعود إلى هذا لاحقاً). غير أن هذا الإدعاء يستمد مشروعية ما من تصويرنا لما يجري. لقد كانت الهوّة شاسعة، على الدوام بين حقّنا وبين استعدادنا للدفاع عنه أو لانتزاعه. وليس المقصود بـ «الإستعداد» هنا العسكري فقط بل الشامل للسياسة والثقافة والإقتصاد... كنّا «أخلاقيين» بمعنى ما، نعتبر الموقف السياسي الصحيح هو ما يفيض فيضاً عن «الواجب» ويضرب عرض الحائط بموازين القوى. ومن هنا كانت الشعارات التي رفعناها تسمح بتقديم تصوّر مغلوط تماماً للصراع بيننا وبين أعدائنا.

نحن، في الحقيقة، ومنذ قرن إن لم يكن أكثر، في موقع الدفاع عن النفس أمام هجوم شرس وظافر. لا أساس إطلاقاً، ولا لمرة في التاريخ، لفكرة أن الحركة الصهيونية والقوى الداعمة لها كانت مهدّدة، ولا، طبعاً، لفكرة «إسرائيل الضعيفة والقابلة للإختناق في هذا الخضمّ العربي المعادي». كنا نتلقّى الضربات ونتصرّف، أو يتصرّف بعضنا، وكأننا في موقع الهجوم. ولقد تسبّب قرع الطبول الذي قمنا به في جعل حالتنا الدفاعية معزولة سياسيّاً وضعيفة، سهلة الإختراق. وبهذا المعنى فشلت مشاريع المقاومة التي قمنا بها ونحن نعتقد أن ما فشل هو سعينا إلى إحراز نصر نهائي.

ولعل هذا التصوّر المغلوط هو الذي يوفّر أحد الأسس للنزعة الإنهزاميّة الحالية التي تخاطب العرب بقولها «أما آن لكم أن تيأسوا من فشل محاولاتكم المتكرّرة؟»، «ألم نقل لكم أن الحلول الوسط المعروضة ممتازة بقياس ما سوف يأتي بعدها؟». وكأننا نحن الذين نحاول! وكأن المطلوب أن يقال

لنا نحن وليس للطرف المهاجم فعلاً والذي لم يكن ينوي الإكتفاء بحلول لا تجعل المنطقة مفتوحة له، وثرواتها في خدمته، وتحالفاتها رهن إرادته!

لقد وصل مسارنا الإنحداري إلى حيث نحن اليوم، أي إلى أكثر حالاتنا بؤساً وتعاسة. نفاوض لأننا مهزومون ونفاوض من أجل تكريس الهزيمة. أكثر من ذلك، نجلس إلى طاولة واحدة مع إسرائيل ليُشرِف على ما نقوله حليفها الاستراتيجي الأول: الولايات المتّحدة الأميركية. خاصمتنا اميركا وهزمتنا إلى حد إرتضيناها حكماً بيننا و... بينها! حاربتنا إسرائيل بدعم أميركي فوصلت الخسارة إلى حد إيهامنا بأن «الأصيل» أكثر رأفة من «الوكيل».

قد يقول قائل أن «البهْورة الثورجيّة» السابقة ساعدت في إنتاج الوضع الراهن. هذا صحيح، ولكن هذا لا يلغي أن الحال السابقة، بما فيها من «بهورة»، هي أرقى مما نحن عليه الآن حيث تكاد تسود «بهورة إستسلاميّة» ترفع العصا في وجه من يحاول تقديم قراءة نقديّة جدّية، ومن موقع يرفض مغادرة بديهيّاته، للصراع العربي-الإسرائيلي.

ليس كل تفاوض دليل تعاسة. إنعدام أي خيار آخر غير التفاوض هو المشكلة. فهو يتمّ على قاعدة هزيمة وفي ظلّ فقدان كامل للمبادرة مما يهدّد بمفاقمة الخسارة العربية. يكاد يكون إملاء شروط. شرطه الأول هو الإعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها، أي السلام وتأمين الحماية لمفاعيل السلام. ستنتقل الحرب على العرب، بعد السلام، إلى

مستوى أعلى. سيُقال للفلسطينيين أن السلام يعني التخلّي عن معظم الأرض والإرتضاء بأقلّ المكاسب. وداعاً للمشروع الوطني. وسيُقال للعرب أن هذا السلام سيكون فارغاً من مضمونه إن لم يصاحبه دفن طموحات الإستقلال والتنمية والتكامل الحرّ والطوعي والوحدة والعدالة والديمقراطية. يخطئ من يظنّ أن التفاوض يدور حول مواضيع أخرى. هذا هو جدول أعماله الفعلي. وكل توقيع على نتيجته إقرار بالتخلّي عن أي محاولة لأن يكون العرب موجودين كأمّة تحترم نفسها في القرن المقبل.

لم نصل إلى حيث نحن، أي إلى شفير الهاوية، فجأة. نحن ندفع، الآن، ثمن مسارنا الإنحداري والعدو يقطف ثمار إنتصاراته. إننا ندفع بالجملة ومرة واحدة مستحقّات الهزائم السابقة كلها. التي أُنزلت بنا أو أنزلناها بأنفسنا. ويقبض الخصم ثمن التوظيف الذي وضعه في قهرنا. حان وقت الحساب الإجمالي الذي يختتم قرناً من المواجهة ويفتتح عهداً جديداً.

مئة عام من الهزيمة العربية. فهل يشكّ أحد في حجم البدل المطلوب دفعه مِمَنْ أضاع على «الآخر» عشرة عقود من عمره؟ صحيح أن الذين دعموا إسرائيل لم يدفعوا، إقتصادياً، بدل إدارتهم للهزائم العربية. على العكس ربحوا وأثبتت لهم اسرائيل أنها أحسن إستثماراتهم الخارجية. غير أنهم صرفوا جهداً، ووقتاً، وأعصاباً في إلحاق الخسارات المتتالية بالعرب وهم يريدون، اليوم، لا تعويض القليل من خسائرهم بل إستلحاق النقص في الربحية الذي كان يمكنهم تحقيقه لو أن

الأمة العربية لم يخطر على بالها تحصيل الحاصل: لا بد من محاولة المقاومة!

نعم، لقد فشلت هذه المحاولة ولكن الفشل لا يغيّر شيئاً من أنها كانت واجباً وأنها كانت الخيار الوحيد. والمسؤولية العربيّة كبيرة جداً في هذا المجال. والوعي النقدي العربي كان قاصراً. غير أن ذلك لا يغيّر من طبيعة الأشياء ولا يقود إلى مراجعة تتحوّل إلى تراجع يقرأ الصراع بالمقلوب.

يجدر هنا، الإصرار على توزيع عادل للمسؤوليات العربية. الذين لم يُحسنوا الإعداد للمواجهة يقفون على مسافة فَلَكيّة من الذين دعوا، ويدعون إلى الإستسلام. من اجتهد ولم يفلح خير من الطابور الخامس. لو راكمنا أخطاء المقاومين جميعها لما كانت شيئا أمام خطيئة الخونة. وكل الأضرار التي ألحقتها الممانعة بالعرب هي أقل من تلك التي كان ألحقها الخنوع. ومع أننا نعيش عصراً يهدّد بانقلاب في المقاييس فإن ما يجب التمسّك به والإعتقاد الراسخ بحتميّته هو أن تاريخنا، عندما سنكتبه، سيتضمّن سِجِلّاً خاصاً لمن قاوم فأخفق، وآخر لمن رفع الراية البيضاء وساعد العدو على اختراق الجبهة العربية وإضعافها وكسر معنوياتها وصمودها. الذين مانعوا وقاوموا كانوا على الدوام موطن الشرعية العربية وليست قلّة عددهم، في مرحلة ما، حجّة عليهم. الآخرون زَبَد.

٥

حان وقت الحصاد. العرب مدعوّون إلى توليف خساراتهم الماضية كلها في هزيمة تاريخية عظمى. الإسم «الفنّي» هو: النظام الإقليمي الجديد. تهندس الولايات المتّحدة الأميركية البناء. حجر الزاوية فيه التفوّق الاسرائيلي النوعي. العرب مادّته. يتشكّلون كما يُراد لهم التشكّل. جسم مائع. سائل بالأحرى، يأخذ شكل الوعاء الذي يحتويه. وظيفة هذا النظام التأسيس لحقبة مقبلة وإفراز المؤسّسات والأُطر والعلاقات الداخلية التي تحمي موازين القوى الناشئة.

يُفترض في هذا النظام أن يملك أواليّات صلبة تعطّل، بنفسها، بروز أي رغبة في المقاومة واقتراح بدائل. حيث «الديمقراطية» مفيدة لحماية مفاعيل الإنسحاق ستنتعش الديمقراطية. وحيث القمع أفضل سيكون القمع هو الخيار. نشوء الإتحادات الإقليميّة يمكنه أن يكون حلّاً، كما تقسيم أي قطر من الأقطار الموجودة. سيتقرّر كل شيء حسب منظور برّاني بالكامل ووفق مصالح عليا يحدّدها «الخارج» ويرسم «داخلًا» متوافقاً معها.

الحيّز الضيّق للمصالح العربية هو ذلك الذي تُمليه الرغبة

في تأبيد الإستسلام. لا يعني النظام الإقليمي الجديد أكثر من إيكال حصّة إلى العرب في حراسة هزيمتهم. فالعربي الجيّد هو العربي المدجّج بالسلاح الواقف حارساً لمنع أمّته من دخول التاريخ. إنه العربي المبتسم ببلاهة، ما بعدها بلاهة، لنجاحه في إيجاد حَلّ «عبقري» لإغتصاب فلسطين: تزويجها من المغتصب. رحم الله ناجي العلي. لقد بقي يهدّد بهذا الكابوس متناسياً، في الكاريكاتور الشهير الذي رسمه، شهود العرس والمطبّلين فيه.

ليس في تشخيص هذا النظام الإقليمي الجديد مبالغة. يكفي أن يعكس المرء شعارات البرنامج القومي العربي. ليضع كل واحد مكان «إستقلال» «تبعيّة»، ومكان «تنمية» «تخلّف»، ومكان «تكامل» «تصدّع» ومكان «وحدة» «تفتّت» ومكان «عدالة» «قوانين السوق» (العالمية بالضرورة!). يكفي جمع هذه البدائل لتبيان المشروع المضاد، ودرّة التاج فيه إسرائيل ومن يشاركها من العرب في إباحة المنطقة وخيراتها وثرواتها ومواردها ومصيرها ومستقبلها.

لن يتوطّد هذا النظام الإقليمي الجديد إلّا إذا كان له مفعول رجعي. لن يكون الإعتراض اللاحق ممنوعاً فحسب، طالما أن الإعتذار واجب عن المقاومة السابقة. سيجري تقديمها بصفتها مضيعة للوقت والجهد والمال والأرواح. سيرغم العرب على مراجعة تاريخهم الحديث برغم وجود الشهود الأحياء عليه. سيرفع «التحريفيّون» (بالمعنى الذي يُطلق على المؤرّخين الأوروبيّين ممن ينكرون وقوع «المحرقة») إلى

مستوى المؤرّخين الرسميّين والمعتمدين دون غيرهم. قد تجري مطاردة لشهود. سنقرأ أننا عشنا ما لم نعشه. ما عشنا عكسه. سنندم. سيُمنع تداول كتب التاريخ التي ندرسها حالياً. ستحترق اللغة. سنروي الوقائع إياها إنّما بقراءة جديدة. سننتقل إلى خلف المرآة بحيث لا نعود نرى أو نسمع إلا ما يراه الاسرائيلي الناظر إلى وجهه... وما ينقله لنا عن حقيقتنا. سيتلو علينا ما يريد. سيُلقّننا. سنحفظ روايته ونحتلّ فيها مواقع الشخصيات التي رسمها لنا. أكثر من ذلك. عندما تنهار مقاومتنا تماماً، فإنها ستجرف معها إرهاصات السجال الداخلي الإسرائيلي والمحاولات الخجولة، عندهم، لتقديم قراءة ملوّنة بعض الشيء للصراع. سنكون، والحال هذه، كما يريد لنا أن نكون. سقط المتاع عند من كان عدونا.

المفعول الرجعي للنظام الإقليمي الجديد يعني أن يستبطن العرب تقديم الإستعمار والحركة الصهيونية لنفسيهما. أن «يتصَهيَن» العرب بمعنى ما. أن يشاركوا عدوّهم فرحته بهزيمتهم، أو بالهزيمة التي ألحقها الحلف العربي-الإسرائيلي بعدوّ مشترك هو «الوعي» الخرافي العربي للماضي القريب. لا تعود الهزيمة هزيمة. تصبح إكتشافاً عربيّاً متأخّراً للحقيقة و... للمصالح الفعلية. لا تعود الحروب الإسرائيليّة سلسلة إعتداءات على العرب بل نوعاً من العلاج بالصدمة مورِسَ عليهم مما أدّى إلى يقظتهم وعودة الحواس والعقل. كانوا في غيبة. يهذون. يردّدون كلاماً مبهماً حول العروبة وفلسطين والتحرّر والوحدة والإشتراكية كمن يردّد، في إغماءاته، أسماء الذين اعتدوا عليه. مشروع اليقظة العربية لم تكن مشكلته في

أنه لم يحقّق الإنجازات التي ادّعاها لنفسه بل أنه كان، في الحقيقة، مشروع «غفلة» آن أوان الخروج منه من دون عقدة ذنب كبيرة: الذين قضوا في خلال «الغفلة»، وبسببها، دمهم مهدور لأن المسؤول عن ذلك ليس مسؤولاً ولا كان يملك قواه العقليّة. هذه خدمة تقدّم للعرب التائبين: سنساعدكم في نسيان قَتْلاكم لأن شرط تبرئتكم من دمهم هو إنكار مسؤوليتكم عنه. الغافل لا يُحاسَب. والقاصر أيضاً...

تلحق الهزيمة الكبرى بالعرب عندما يصدّقون أنهم أمام إنتصار كبير حقّقوه على أمراضهم السابقة فشفوا منها وفُتحت أمامهم أبواب المستقبل. سيغيب عن وعيهم أنهم انحدروا إلى حيث هم لنقص في مقاومتهم لا لمجرّد مقاومتهم وسيعتقدون أنهم ارتقوا إلى حيث هم لأن حظّهم الكبير جعل مقاومتهم عاثرة. سيحمدون ربّهم على هذا النقص الذي مكّنهم من تجنّب كارثة الإنتصار ولو أنه زوّر وعيهم لفترة وجعلهم يصرفون جهداً في غير محلّه. لم تهزمنا إسرائيل. لقد انتصرنا على أنفسنا. إنها القابلة التي ساعدت على ولادتنا من جديد، على إنتصار العقلاني فينا، في كل واحد منّا، على الظلامي القومي المتعصّب. نغيّر جلدنا بإشرافها ورعايتها ويقتل كل منّا نصفه ويتحرّر منه ليدخل طليقاً من كل قيد ماضوي في العصر القادم.

«عربي» النظام الإقليمي الجديد مواطن حرّ من... سوابقه، متعجّب كيف أمكن له أن يكون أخطأ إلى هذا الحدّ، مدين لمن أخرجه من التيه، مُعادٍ لكل مَن وما يسبّب له «نكوصاً»! العربي الجيّد هو «غوييم السبت» يقوم بالأعمال

التي لا يقوم بها اليهودي في يوم راحته. إنه «المعادل» السياسي، الثقافي، الإقتصادي لـ«القوّات اللبنانيّة» في مجازر صبرا وشاتيلا: يضع نفسه طائعاً في خدمة «السيّد» ويقوم عنه بجزء من عمله.

سيُراد لهذا الوعي أن يتأسّس على «لحظة» الهزيمة، وهي مديدة. والقصد إلغاء أي وعي بتاريخية الهزيمة، وبالتالي إمتلاك موقف غير عقلاني حيالها. ليس صحيحاً أن الإنكسار العربي قدر بدليل أنه حصل. إنه ظاهرة ولدت ونشأت وكبرت. يمكن تغييرها بتغيير الظروف التي أدّت اليها. يبدأ ذلك بوعيها وفهم أسبابها والتعامل مع نتائجها... وصولاً إلى فرض مسارٍ آخر. الوعي المؤسّس على الهزيمة... مهزوم.

وعي الهزيمة شيء آخر تماماً. إنه مزيج من تشاؤم عقلاني وتفاؤل إرادوي. الحاضر أسود الأفق أبيض لا لشيء إلّا لأنه أفقنا. ولأن هذه طبيعة الأمور. السواد الحالي سواد نفق. الخروج منه حتميّ شرط أن نحاول. لن تَمُرّ الهزيمة فوقنا وتذهب. علينا أن نعبرها أي أن نبني موازين القوى التي تلغيها. التمسّك بالأهداف البعيدة شرط الإستمرار. أما تكييف أساليب العمل والإرتضاء بما هو مرحلي (حتى لو كان مجرّد تحديد للخسارة) فمن الأمور البديهية. ألف باء. الخيانة هي التخلّي عن طموحات الحد الأقصى، والحماقة هي رفض التعاطي مع الوضع الراهن، والسياسة، بالمعنى النبيل للكلمة، هي الزواج السعيد بين الإفراط في التشاؤم والإفراط في التفاؤل.

هذه هي المعادلة التي تمنع الخسارة من أن تتحوّل مدخلاً إلى مراجعة البديهيات. لا يُعيد أحد النظر في نفسه لمجرّد أنه تعرّض إلى اعتداء وكان الإعتداء قاسياً وأليماً وناجحاً إلى أبعد حدّ. ولا يُعيد أحد النظر في نفسه لأنه يُدرك أن إعتداءً جديداً يحضّر ضده. يستعدّ له. ويحاسب نفسه اذا لم يحسن الإستعداد. ليس حلّاً إيهام النفس بأن الإعتداء الذي حصل إنّما هو... ملاطفة. لا يلوم أحد نفسه اذا حُكِمَ عليه، ظلماً، بخمسين جلدة ولا نفع من القول: طالما أن الظلم وقع فإن عشرين جلدة كانت تكفي وربما كانت الثلاثون الباقية من مسؤوليتي!

إن العدوان جزء تكويني، عضوي، في المشروع الإستعماري-الصهيوني حيال العرب. هذا أمر لا حلّ له ولا أمل في تغييره. لا مجال حياله إلّا لتحصين النفس. لم نفعل شيئاً يستوجب الإعتداء علينا سوى أننا كنا موجودين حيث نحن. وقعت ضدنا جريمة موصوفة. ومع ذلك فإن القاتل غير راضٍ. لم نستطع حياله إلّا أن نكون معتدياً علينا.

كل ما فعلْناه يندرج في سياق ردّة الفعل الطبيعية. الحيوانات تفعل ذلك أيضاً. لم ننجح. هنا مسؤوليتنا. لم نحسن التكيّف مع المراحل وبناء مواقع القوّة ورسم خطط المواجهة المناسبة. صحيح. غير أن هذه «الصحّة» لا تقلب الحقائق. مشكلتنا نابعة من أننا وضعنا سياسات تفيض فيضاً عن شعورنا بأننا على حق. نفهم أن «أننا على حق...» على أهميتها، لا تكفي، وأنه لا بد معها من تقدير للظروف الدولية والإقليمية وإدراك لأحوالنا وقدراتنا وأحوال العدو وقدراته.

إنتهينا إلى مداواة الغزوة الإستعمارية كما يداوي المتخلّفون المرض... بالطلاسم والدعاء. النتيجة معروفة وواضحة. لقد كان يمكن لهذه الغزوة أن تكون لقاحاً يحفز الجسم ويجعله يقوم بردّة فعل صحّية تزيد مناعته. غير أن الجرعة كانت، كما اتّضح، أكبر مما يمكن تحمّله. حصل الإنهيار. إزداد الوباء تمكّناً. إستوطن. تمدّد. أخضع الجسم كلّه إلى منطقه. وأصبح من القوة، بحيث بات الإعتذار مطلوباً عن سوء إستقباله و... إستضافته!

٦

من العلامات المبكرة لانتصار إسرائيل على العرب شروع بعضهم في تبنّي تقديم الحركة الصهيونية لنفسها، في تصديق كذبة الآخر والإقتناع بها والترويج لها. عندما يملك خصمان تعريفاً متقارباً لطبيعة الصراع فإنهما يخوضانه، ضد بعضهما، من مواقع فكرية متكافئة. يبدأ الخلل عندما يتشكّل وعي واحد منهما ليس إنطلاقاً من رواية الثاني الفعليّة بل من الخرافة التي يعمّمها ومن الدعاية التي يحيط سلعته بها. ما أن يحصل ذلك حتى تبدأ العلاقة بين الإثنين تتغيّر. لا تعود علاقة تنافس، تصبح صلة تربط البائع بالشاري. يتخلّى الزبون الجديد عن حقّه في الملكيّة ليساوم على الثمن المطلوب منه دفعه مقابل سلعة تقول روايته الأصلية أنها ملكه. وهنا لا بدّ له أن يخسر مهما كان البدل.

لقد حصل هذا، مثلاً، في حرب الخليج الأخيرة. لقد شُنّت من أجل كسر الإرادة العربية، واستباحة النفط، وحماية إسرائيل وتعزيز موقع الولايات المتحدة الأميركية في الوضع الدولي الناشئ بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. ليس هذا هو تعريف خصوم أميركا لهذه الحرب. إنه، حرفياً، التعريف

الأميركي. لم يلتقط ذلك، بين العرب، إلّا مَن أراد المقاومة. وجد نفسه هو وأي أميركي يحترم نفسه في موقع «فكري» واحد: إمتلاك تحليل متقارب لما يجري. هذان عدوّان يفهمان على بعضهما. ينفّذ الأول سياسة تقول إسمها، فيردّ الثاني ملتقطاً المعنى. قد يخطئ واحد في حساباته وتكتيكاته (ونحن المخطئين في العادة) ولكنهما، معاً، يحدّدان حقيقة المشكلة.

غير أن الأمور ليست بهذه البساطة. ففي الوقت الذي يلتقي كل أميركي يحترم نفسه مع كل عربي يحترم نفسه على تعريف الصراع، يلجأ الاثنان إلى حيل هي من عدّة الحرب الطبيعية: يبيعان تصوّرات أخرى للمعركة بينهما. يقول واحد، والمقصود هنا الطرف العربي، إن هذه مواجهة بين الإسلام والغرب وهو يرمي من ذلك، سواء نجح أو فشل، إلى توسيع دائرة تحالفاته واختراق جبهة الخصم. يقول الثاني، والمقصود هذه المرّة الطرف الأميركي خاصة والغربي عامة، إن هذه معركة الحق الدولي، والشرعية العالمية، والبنت البكر لـ«النظام الدولي الجديد» القائم على احترام الشعوب وتقرير مصيرها وردع العدوان. والذي حصل، في هذه الحال العيانيّة، أن العرب المتحالفين مع العدوان الحاصل عليهم «يصدّقون» رواية الآخر الكاذبة لما يجري ويتصرّفون إنطلاقاً من ذلك. وسواء كانوا يصدّقونها فعلاً أم لا، فإنهم في حاجة إليها لتبرير إنحيازهم. وهكذا ينشأ المشهد التالي: الغرب وخصومه الفعليّون داخلون في صراع لأنهم متفاهمين جداً حول تعريف الوضع، والغرب وعملاؤه داخلون في تحالف

لأن الأخيرين يصدرون عن تصديق الكذبة والترويج لها... أو، على الأقل، التظاهر بذلك والسلوك إنطلاقاً منه. ثمّة خصوم للغرب، هم، بهذا المعنى، أكثر «غربية» من حلفائه. أكثر غربية أي أكثر عقلانية ووعياً من «أخوة» لهم لا يستقيم إلتحاقهم بهذا الغرب إلّا على تزوير نواياه وسياساته.

لقد كان هذا الإستطراد السريع ضرورياً لضرب مثل على مخاطر التبنّي العربي لخرافة الخصم وليس لحقيقة هذا الخصم المعلنة والواضحة والتي لا يسعى، هو، إلى إخفائها. ويمكن الإضافة بأنه لا يستطيع إخفاءها لأنه «ديمقراطي» ولأنه يسعى، أولاً، إلى حشد التأييد لسياسته بين مواطنيه. والمدخل الأساسي لحشد هذا التأييد هو القول بأننا نفعل ما نفعله تحقيقاً لمصالح وطنية عليا. كان جورج بوش سيبدو مضحكاً جداً لو أنه ألقى، من أجل إقناع شعبه بضرورة حرب الخليج، خطاباً كتبه له المروّجون العرب لهذه الحرب. وكان الشيخ جابر سيبدو متواطئاً جداً لو أنه ألقى، من أجل إقناع شعبه (والعرب) بضرورة حرب الخليج، خطاباً كتبه له أحد السياسيين الأميركيين. لا تلغي الديمقراطية حق تصدير الأكاذيب. ويمكن القول، مع بعض المجازفة، أن وجهها الإستعماري إنما قائم على ذلك. فمَن يريد تحقيق مصالحه الوطنية على حساب المصالح الوطنية لشعوب أخرى يتوجّب عليه، في اللحظة نفسها، أن يكون صادقاً مع قومه وكاذباً مع الآخرين. ومَن يوافق على تحقيق المصالح الوطنية للآخرين على حساب المصالح الوطنية والقومية لشعبه وأمّته لا يمكن له إلّا أن يكون كاذباً ومتبنّياً لشقّ «النفاق» في الخطاب

الكولونيالي التقليدي.

والآن ما هي أبرز معالم التبنّي العربي لتقديم الحركة الصهيونية لنفسها؟

المفتاح الأساسي هو قول الصهيونية وتصديق العرب ان المعركة كلها إنما هي صراع على الأرض بين اليهود والفلسطينيين. وهي تضيف طبعاً أن اليهود كانوا أحقّ بها وأن الإضطهاد الذي تعرّضوا له عبر التاريخ وفي أوروبا تحديداً يُضفي بعداً أخلاقياً إضافياً على هذا الحق الأصلي لأنه يضغط في اتّجاه تأمين ملجأ ليهود العالم. فما المشكلة في أن يكون هذا الملجأ أرضهم التي لم ينسوها قط؟ تصدر، من ضمن هذه الجوقة، أصوات صهيونية يسارية تُطالب بالإفساح في المجال للفلسطينيين فوق أرض اليهود، ليس لأنهم يملكون شرعية كافية من أجل المطالبة بذلك، بل لأنه لا يمكن أن يلحق بمشروع إقامة الدولة اليهودية أي عيب أو شائبة، لا بل أي ظل من الشك في أن حداً أدنى من الظلم ألحق بآخرين.

إعتنق كثيرون من الفلسطينيين والعرب هذا المفهوم مقدّمين له تفسيرهم الخاص القائل بأن «هذه الأرض لنا» وأن توارُثها جرى عبر قرون من الزمن. كانت الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية هي السبّاقة إلى اعتماد هذا الفهم «الجغرافي» للصراع وأيّدتها في ذلك قوى عربية محافظة كان جلّ همّها أن تثبت «الطبيعة التوسّعية للكيان الصهيوني» التي ستلتهم أراضي عربية جديدة. قيل، كذباً، أن عبارة «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» محفورة عند مدخل الكنيست وكان الواضح في هذا القول أن إغراء السجع أكبر من إغراء الحقيقة.

تأسيساً على ما تقدّم، زعمت الحركة الصهيونية أن التدخّل العربي في الصراع هو اعتداء صارخ عليها لم تفعل سوى دفعه دفاعاً عن نفسها وقد نجحت. لم يعد قيام إسرائيل هو العدوان بل دخول الجيوش العربية الحرب. وجرى التركيز، في استطراد ذلك، على أن الأرض العربية واسعة ويمكن لأصحابها، طالما أنهم يحبّون الفلسطينيين إلى هذا الحد، إستقبالهم عندهم وتوطينهم وترك الشعب الإسرائيلي يعيش في سلام فوق أرضه الضيّقة.

هنا أيضاً نجد عَرَباً وفلسطينيين كثيرين يصدّقون هذه البدعة. وهي تقود، حكماً، إلى تصوير الموقف العربي من قضية فلسطين بصفته «تضامناً مع أخوة» في أحسن الأحوال أو «هبّة عشائرية» في أسوئها. ومن نافل القول أن هذا التقديم يرسم حدوداً واضحة لمدى «التضامن». لقد برّر الرئيس المصري أنور السادات إتفاق «كامب ديفيد» بصفته دليل تعب من كلفة التضامن. وغطّت دول خليجية على الكثير من سياساتها بـ«حفنة من الدولارات» دفعتها إلى «الأشقّاء في منظمة التحرير». وفي المقابل، ارتفعت أصوات فلسطينية تقول أن المتضامن العربي هو متبرّع لا يملك حق التدخّل في ما لا يعنيه وأن واجباته تتوقّف عند مدّ يد المساعدة إلى الفلسطينيين لتحصيل حقوقهم، ليس لأن له مصلحة ما في ذلك بل لمجرّد الإنتصار لأخوة غدر بهم الزمن (وإسرائيل) فطُردوا من أرضهم وهم يودّون العودة اليها. إن تصوير السياسة العربية حيال إسرائيل بصفتها «موقفاً تضامنياً» يُعطي مصداقيّة ما للموقف الصهيوني القائل بأن العرب إعتدوا

وكرّروا العدوان نظراً لأن الحدود المتعارف عليها لـ«التضامن» لا تصل إلى الحرب. ثم إنه يؤسس للتخلّي العربي عن الفلسطينيين طالما أن كلفة «التضامن» زادت وأن المتضامنين قاموا بما في وسعهم القيام به وآن لهم الإنصراف إلى شؤونهم.

اذا كان العربي «طارئاً» على الصراع اليهودي-الفلسطيني على الأرض فإن البعد الدولي للمشكلة دليل إختيار حر. إنه نموذج للعدوانية السوفياتية الطامحة، منذ زمن بعيد، إلى إيصال روسيا إلى «المياه الدافئة». وتوخّياً لذلك، تبنّت موسكو طرفاً من أجل أن تنشر أفكارها وتحقّق أطماعها الإستراتيجية وشرعت تُدير «صراعاً بالواسطة» مع الغرب لا مكان فيه إلّا لحساباتها الباردة. هذا ما يقوله التقديم الصهيوني عن اصطفاف القوى الدولي، وهذا ما يقوله أيضاً الفلسطينيون والعرب المنزعجون من هذا التطفّل. الفلسطينيون، في قسم منهم، لا يريدون لأحد أن يخترق الخلوة بينهم وبين إسرائيل. والعرب لأنهم يعتبرون أن الصراع على الأرض بين أخوتهم الفلسطينيين وبين اليهود لا يحتمل «أدلجة» تحيد به عن مضمونه وتحدث فرزاً بين أصدقاء وأعداء دوليين وتصنّف الولايات المتّحدة، مثلاً، في خانة الخصم ليس لسبب إلّا لأنها، المسكينة، مغلوب على أمرها بفعل دهاء «اللوبي الصهيوني».

هذا التقديم الإسرائيلي للصراع باعتبار أن مفتاحه «خلاف على الأرض» (بين الحقّ اليهودي والباطل العربي، أو حتى بين «حقّين») ما إن يتمّ تبنيّه عربياً حتى تصبح الأبواب مشرّعة

أمام الإنحرافات كلّها. و«الإنحرفات»، هنا، وصف لطيف جداً.

مقابل هذا التقديم يمكن حشد ما يكفي من الأدلّة القائلة بأن وعي الحركة الصهيونية لنفسها ودورها هو أكثر تعقيداً بكثير.

لم ينكر قادة الحركة الصهيونية الطابع الإستعماري لمشروعهم وصلته بتأمين المصالح الغربية في الشرق الأوسط. لقد كان في ذهنهم دائماً أن «الوطن القومي» هو كيان ودور. كيان يلتقي فيه يهود العالم، أو من يريد منهم، ودور يبرّر الدعم والمساعدة من بريطانيا أو غيرها من القوى صاحبة المصلحة في المنطقة. وقد ساجل قادة هذه الحركة ضد تيّارات كانت تخترق يهود أوروبا الوسطى والشرقية وتتشكّل من يسار يدعو إلى الإندماج، أو يسار يدعو إلى خصوصيّة يهودية ثقافيّة في إطار الحلّ الإشتراكي.

مثّلت الحركة الصهيونية، حتى في فروعها «العماليّة» يمين الخارطة السياسيّة اليهوديّة وارتأت الإرتباط بأنظمة الحكم في الدول الإستعماريّة إنجازاً لهدف مشترك: «قومي» يهودي ومصلحي غربي. إن مراجعة سريعة لأدبيّات هذه الحركة تكشف أنها، مثل غيرها من التيّارات المشابهة، لم تكن تخجل من ارتباطاتها وأهدافها. على العكس. وإذا كانت فلسطين اختيرت، بعد تردّد، كمقرّ لممارسة هذه السياسة فلأنها تجيب، في العمق، على مطلبين. إنها تمثّل، من غير شك، شحنة عاطفية لدى بعض اليهود (بعضهم فقط) ومركزاً إستراتيجياً يهمّ السياسة البريطانية في ذلك الوقت. لم يكن

القصد خوض صراع على الأرض إلّا بالقدر الذي يقود تفريغها والسيطرة عليها إلى إمتلاك قدرة أكبر على تقديم الخدمات للإستعمار البريطاني سواء على امتداد «إمبراطوريته» أو في الشرق الأوسط.

كانت المنطقة العربية مستهدفة في الصميم ولم يخفِ قادة الحركة الصهيونية وجود مصالح مشتركة بينهم وبين الجهات الإستعمارية الساعية إلى إخضاع العرب. وقد تطوّر هذا الدور لاحقاً ليأخذ بعداً دولياً بعد قيام دولة إسرائيل وانتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية «الحرب الباردة». قويت الدولة العبرية إلى حدّ أنها لم تعد تكتفي ببيع خدماتها ضد حركة التحرّر الوطني العربية بل أصبحت، منذ أن توطّدت العلاقة بينها وبين الولايات المتّحدة، جزءاً من المنظومة الأمنية الأميركية في العالم.

لا يلغي هذا الجذر الصهيوني المشترك، والذي لا ينكره أحد، وجود تمايزات بين يمين ويسار. فاليمين الصهيوني ثم الإسرائيلي يبدو أحياناً كمن يعطي الأولوية للمصلحة «القومية الإسرائيلية» على حساب المصالح الإستعمارية. يملك نازعاً مستمراً إلى فرض شروطه واختراق سقف المشروع الإستعماري في الشرق الأوسط. يقوده ذلك إلى نظرة تشاؤميّة حيال احتمالات «الصلح» مع العرب. في مقابل ذلك ينجح اليسار أكثر في ضبط المشروع الصهيوني عند حدود اللعبة الدوليّة وتوازناتها من غير الإستسلام لها. وقد أثبت، غير مرة، أنه فنّان في التقاط اللحظة الدوليّة وركب موجتها ودمج مصالحه بمصالحها. وهو، إذ قاد معظم الحروب ضد

العرب، فإنه استمرّ يعمل على تضمين خطابه قدراً من «الرسولية» يكرّر، على نحو ما، معزوفة يسار الحملات الإستعمارية كلّها ويقدّم نفسه مندوباً حضارياً لـ«الرجل الأبيض».

يشترك اليمين واليسار في إسرائيل في نوع خاص من «البارانويا»، من الشعور الحقيقي بالخوف الدائم وغير المستند إلى أي أساس من تهديد جدّيّ. لا يعقل أن يؤدّي شعب بكامله مسرحية عندما يرتدي أقنعة الغاز في خلال حرب الخليج أو يهاجر بعشرات الآلاف من الشمال مع سقوط صاروخ «كاتيوشا». ينبع هذا الخوف، طبعاً، مما حلّ بالهيود سابقاً ومن الإضطهاد الذي تعرّضوا له عبر التاريخ وصولاً إلى «المحرقة». غير أنه ينبع، أيضاً، من إدراكهم الدفين لما صنعوه بالفلسطينيين والعرب. تنقل إليهم ذاكرتهم صور عذاباتهم فترتَسم هذه في «ذاكرة الآلام» التي تنشأ، لدى آخرين، بفعل أعمالهم. لا تأتيهم الذكريات عفواً. يضطرّون إلى الإختيار وإلى الإلغاء. ولا ينجحون، على الدوام، في فكّ الرباط بين خروجهم من النار ورمي الآخر في التيه والمساعدة في التسلّط على المنطقة كلّها. أراحوا أنفسهم في البداية بالحديث عن «أرض بلا شعب» ففي هذا تبرئة لـ«الضحية» التي كانوا يودّون تمثيلها من أن تكون «جلّاداً». ثم تطوّر موقفهم لينشقّ إلى تيّارين عريضين.

يقول الأول، اليمين، مطوّراً أفكاراً جَنينيّة كانت لديه، إن الشعب الفلسطيني موجود وأن الأمّة العربية إمتُهنت ولكن كان

لا بد من ذلك ثمناً لـ«الخلاص اليهودي». يقول الثاني، اليسار، أنه لا بد من صيغة حلّ وسط تقوم على شكل من أشكال تقاسم فلسطين التاريخية شرط أن يتخلّى الفلسطينيون والعرب، مقابل هذا التنازل، عن ذاكرتهم وعن... مستقبلهم. اليمين الإسرائيلي هو، في العمق، أكثر إحتراماً للعرب من اليسار الإسرائيلي لأنه يعاملهم كشعب لا يرضى بما حلّ به ولا يقبل رهن مستقبله. اليسار متعالٍ ومتعجرف، يعتبر أنّ «الفائض الأخلاقي» عنده يشكلّ المساحة الكافية لحصول الفلسطينيين على حقّهم وبناء المستقبل العربي برمّته. يتحدّث اليمين مراهناً على كرامة العرب وطموحاتهم وحتميّة أن تجد التعبير السياسي الملائم عن نفسها. الوهن عارِض والنهضة مؤكّدة. أما اليسار الإسرائيلي فيعزل الفلسطينيين عن أمّتهم ويراهن على خنوع المنطقة. وهو، لقربه من خطط وأهداف السياسات الإستعمارية وإدراكه لصِلَته بها وتوسيعه مكاناً لها في تعامله مع المنطقة فإنه يقبل، أو بالأحرى يراهن، على «تقاسم وظيفي» معها تتولّى هي، بموجبه، أمر تطويع الأمّة العربية كلها ومنعها، عبر ذلك، من أن تستعيد تمثيلاً سياسياً لمصالحها ومستقبلها: لا يتردّد اليسار الإسرائيلي في أن يزيّن للعرب الهزيمة ويتحدّث عن قابلية الإندماج الإسرائيلي في المنطقة (علماً أن قاعدته الديمغرافية هي الأكثر بعداً عن ذلك) في سياق إندماج المنطقة كلّها في منظومة أعلى تقودها الولايات المتّحدة الأميركية والغرب. وهو، إذ يدعو إلى ذلك، فإنه يتجاوز شروط التعادل العربي-الإسرائيلي ويقفز فوقها قفزاً: يحصل «الإندماج» بين إسرائيل

القوية، الحرّة، المستقلّة، المتجدّدة، وبين الفلسطينيين الملحقين والعرب المستتبَعين.

قد يكون اليمين الإسرائيلي أخطر على الفلسطينيين غير أن اليسار هو، بالتأكيد، أخطر على العرب. يمكن الإفتراض بسهولة أن اليمين يرضى بقلعة محاصرة تردع أي هجوم وتقوم بمغامرات «وقائية» من وقت لآخر. غير أن فكرة الدولة المحاصرة تستبطن وجود عرب يحاصرونها. اليسار، في الجوهر، يراهن على سقوط الحصار، أي على إمكانية إنهاء الممانعة العربية وتحويل المنطقة إلى «ساحة» معرّضة للإختراقات. تعكس مرآة اليمين الإسرائيلي صورة للعربي أفضل بما لا يقاس من تلك التي تعكسها مرآة اليسار. العربي، حسب اليمين الإسرائيلي، وطني، حريص على بلاده وأمّته ومصالحه ومستقبله، يملك ذاكرة ويريد بناء مصيره المستقلّ. والعربي، حسب اليسار، هو اليد العاملة زائد الأموال، وذلك كله في خدمة «العبقرية» الإسرائيلية والمصالح الغربية. ليس صحيحاً ما يقوله قادة في حزب «العمل» رداً على «ليكود» حول الطريقة المثلى في معاملة الفلسطينيين والعرب: نريد التعاطي معهم مثل كائنات بشريّة لا تدبّ على أربع. الصحيح هو أن هؤلاء يعترفون لنا بالحد الأدنى من الآدمية مقدمة لحرماننا من الكثير سوى ذلك. أما اليمين الإسرائيلي الذي يصل في تهوّره اللفظي إلى أكثر من ذلك بكثير فإنه لا يكون يفعل سوى استخدام فنون الخطابة إدراكاً منه لصحّة الرفض العربي وصوابه. إن العنصرية الموجودة في النظر إلى العربي كـ «كائن بشري» هي أكبر من تلك المتضمّنة في الخطاب

اليميني الإسرائيلي. قد لا تكون أكبر ولكنها شيء آخر مختلف تماماً. إنها «عنصرية مخمليّة» لا تقارن بشتائم اليمين للعرب لأن هذا اليمين يعامل العرب مثل أعداء لا يتوقّع منهم، لأنه يحترمهم، إلّا أن يكونوا أعداء لأنهم، بالضبط، يحترمون أنفسهم.

يمثّل اليمين، أكثر، جانب الخوف في الإسرائيلي، ويمثّل اليسار، أكثر، جانب الوثوق. الجمهور الإنتخابي للأول عربي الأصل يعرف العرب، عاش بينهم، وتوجّه إلى إسرائيل في مرحلة لاحقة على قيامها. تسنّى له أن يعرف كيف عاش العرب «الرواية المزوّرة» وكيف قام هو، في سياق الصعود الصهيوني نحو تأسيس دولة إسرائيل، بعدوان على جيرانه في... المغرب أو العراق أو اليمن. إنه ملمّ بما اختزنه هؤلاء من شعور عميق بالمهانة من غير ذنب اقترفوه وكم أنهم غير مستعدّين لغفران الصفعة الأصلية التي تلقّوها وكل ما تلاها. الجمهور الإنتخابي لليسار لا يعرف العرب إلا بعيون غربيّة ويمكنه، بالتالي، إحتقارهم. يميل أكثر إلى تصديق «الرواية الرسمية»: لقد هربنا من الإضطهاد الغربي-المسيحي لنقع في مشروع إضطهاد شرقي-إسلامي. غير أن الإضطهاد الأول وفّر لنا إحتياطياً أخلاقياً يمكن له أن يوجد حلّاً لمن ينوي إضطهادنا ثانيةً ويكفي، من أجل ردّ العدوان الجديد، أن نتنازل عن بعض حقوقنا!

يستغرب اليمين قبول العرب المفاوضات والتسوية. يعتبر أنهم يكذّبون على أنفسهم والعالم وإسرائيل وينتظرون يوماً يردّون فيه على الهزائم التي قادتهم إلى مثل هذا الهوان. لذلك

فإنه يدعو إلى تشدّد يفرّغ العملية من أي مضمون ويجعل السلام لاغياً لأنه، تعريفاً، محطة نحو استئناف العرب للصراع عندما يستعيدون عافيتهم. أما اليسار فهو أقرب إلى إستغراب التصلّب العربي في المفاوضات. وهو لا يفعل ذلك لأنه يملك تقديراً لموازين القوى يؤكّد له أرجحيته بل لأنه، ثقافياً، لا يفهم تمنّع العرب عن تلقّي «الهدايا» التي يقدّمها إليهم: ربع الصلاحيات لربع الفلسطينيين على ربع فلسطين وإدخال المنطقة كلّها في «نعيم» العلاقة مع إسرائيل والقوى الغربية الداعمة لها.

لا يعني ذلك أن اليسار لا يعي تماماً «الخطيئة الأصلية» في قيام إسرائيل. لقد برزت في صفوفه دعوات إلى تجاوزها عبر تقديم «حَلٍّ ما» للفلسطينيين. غير أن هذا اليسار «مؤهّل»، أكثر من اليمين، لإعتبار أن العرب لا يدركون هذه الخطيئة. يمكن له أن ينسب إليهم وعياً ليس من تاريخهم وثقافتهم، وعياً يحوّلهم، زوراً، إلى شركاء لأوروبا في المذبحة ضد اليهود ومسؤولين، بالتالي، عن نصيب من التعويض بخس: الإعتراف لليهود بحقّهم في أرضهم والدخول معهم في علاقة تؤمّن لهم، ولداعميهم، التفوّق النوعي الذي يبعد، إلى النهاية إذا أمكن، شبح أي تهديد. ولأن هذا اليسار يشعر، هو أيضاً، بوخز الخطيئة الأصلية فإنه لا يبحث عن هدنة مع العرب أو سِلْم بل عن صلح يقرّ العرب بموجبه ليس بوجود دولة إسرائيل بل بشرعيّة هذا الوجود ويضيفون إلى ذلك ليس «إعلان نوايا» حول مضمون الحلّ المرتقب بل «إعلان محبّة» لدولة إسرائيل. يريد منهم براءة الذمة لا الصفح. يرفض أن

يسامحوه لأنه يريد منهم أن يعتذروا منه. لو طالب بالسماح لكان اعترف بذنب إرتكبه، غير أن نفسه لا تطمئن إلاّ إذا استمع من أهل الضحيّة إلى شهادة صريحة بأن قيام إسرائيل واعتداءاتها المتلاحقة نوع من الدفاع المشروع عن النفس.

لا يطالب اليمين الإسرائيلي بشيء من ذلك. فهو يعرف موقع الضحية عند أهلها وروايتهم للحادث. لا يطلب شيئاً من الآخر. يطلب فقط، من نفسه أن يكون قوياً إلى حد يردع الثأر الذي لا بد أن يكون هذا «الآخر» ماضياً في الإستعداد له. يريد اليسار الإسرائيلي من العرب تغيير أنفسهم وتبديل جلدتهم أما اليمين فيعرف صعوبة ذلك. يعتبر الأول أن تغيير النوايا هو الأساس في حين يكتفي الثاني بتثبيت موازين قوى مؤاتية له. يدّعي الأول أن «الشعب اليهودي» لا يمكنه أن يضطهد شعباً آخر، لذلك فإنه يريد تحريره من الأرض المحتلّة وسكّانها. يعرف الثاني أن «الشعب اليهودي» إضطهد شعباً آخر وأذلّ منطقة بكاملها وهو يقف حاجزاً دونها ودون التقدّم ولذلك فإنه من غير المعقول أن تسامحه على ما حصل.

ثمّة وعي عربي للصراع مع إسرائيل وحماتها يتراوح بين الوقوع في حبائل تقديم الصهيونية لنفسها (وليس وعيها لنفسها) وبين الرواية اليسارية الصهيونية لهذه الكذبة. يتطوّر هذا الوعي بحيث يكاد يصل إلى موقع الهيمنة في الفكر العربي. وليس أسهل من إقامة توازن بين صعود هذه النظرة وتراجع العرب. إنها، في العمق، عزاء المهزوم لنفسه. وارتداد كل خسارة نحو النفس على شكل تقريع لها يمنعها من

إدراك أسباب ما جرى ويقودها، في ذروة تطوّرها، إلى مصدر لـ«كره الذات» والخجل مما هي عليه.

لا تقود الهزائم العرب نحو جذرية فكرية بل نحو إنشقاق بين راديكالية لفظية تنحاز إليها الأقليّة وبين تسلّل لصورة الخصم عن نفسه وتصويره للصراع لدى الأكثريّة. فعندما يوقّع أنور السادات «كامب ديفيد»، لا يبدو ذلك طعناً لمصر والعرب بل مجرّد كفّ عن تضامن مكلّف مع الفلسطينيين. وعندما تساعد دولة خليجية منظمة التحرير بدولارات قليلة، لا يعود ذلك تغطية لسياستها الممالئة للمصالح الغربية بل نصرة لشعب فلسطين. وعندما يحلّ بالفلسطينيين ما حلّ بهم بعد الحرب على العراق، يصبح ذلك، في أفضل القراءات، دليلاً على كراهية عربية-عربية لا برهاناً ساطعاً على السقوط في براثن المصالح الأجنبية.

كان لا بد لهذا «الوعي» الصاعد أن يقود إلى استبطان تقديم الصهيونية لنفسها: نحن أمام صراع على أرض فلسطين يتضامن في خلاله العرب مع أشقّائهم وتقتحمه الدول العظمى بحثاً عن مصالحها. لا نعود أمام صراع يطال تركيبة المنطقة كلّها ويصوغ علاقاتها وتمتلك شعوبها فيه مصالح حيويّة وتبحث عن سند دولي ضد إسرائيل طبعاً ولكن أيضاً، وخاصة، ضد المعسكر الذي يحميها لأنها قاعدة صلبة لحماية مصالحه. لكل من هاتين النظرتين نتائج. إذا كان الصراع هو على الأرض فقط، فهذا يعني أن إسرائيل كيان لا دور له في المنطقة. وإذا كان لا دور لإسرائيل في المنطقة، فهذا يعني أن التضامن العربي مع الفلسطينيين «كَرَم أخلاق». وإذا كان

التضامن هو بهذا المعنى، فإن الحق في اختيار التحالفات الدولية مُصان ولا «عيب» في أن يستدعي المرء لحمايته من يحمي إسرائيل ويكلّفها بحراسة مصالحه ضد. . . العرب.

وتأسيساً على هذه النظرة المغلوطة، يصبح ممكناً الحديث عن حلّ «عادل» بمجرّد إيجاد صيغة ما لتقاسم الأرض. ليس عادلاً تماماً ولكنه أحسن الممكن ويفترض بـ«الشجرة» التي يمثّلها التغطية على الغابة كلها: الخضوع العربي. ويصل التراجع في الوعي إلى حد الوهم بأن الصلح، وهو أكثر من السلام، ممكن مع إسرائيل. يضطر العرب إلى تصديق كذبة الصهيونية عن نفسها من أجل عقد الصلح معها. الصلح مع كذبة صلح كاذب لأنه لا يعني سوى أن الصراع مستمرّ من جانب طرف واحد طالما أن الطرف الآخر، وهنا العربي، خرج من المواجهة مسلّماً لخصمه بمطالبه. لا يمكن للسلام أن يعقد ويدوم إلا بين كذبة الصهيونية عن نفسها وبين عرب أعادوا تشكيل علاقاتهم ووعيهم لتصديق هذه الكذبة. إنه سلام بين منافق ومغفّل يخفي سلاماً آخر بين إسرائيل كما هي والعرب كما أرادت لهم، مدعومة من الولايات المتّحدة، أن يكونوا. إنه سلام في حضن واشنطن، بين طفلين واحد منهما هو المدلّل.

٧

يفترض بالإستبطان العربي لتقديم عدوهم لنفسه أن يقودهم إلى الإعتذار عن علاقتهم السابقة بالإتحاد السوفياتي السابق وبالمعسكر الإشتراكي. كما يفترض بهذا الإعتذار أن يقودهم إلى اعتبار إنتهاء الإستقطاب الدولي إنقاذاً لهم من التورّط مع الخاسرين. «النظام الدولي الجديد» هو، بالضرورة، نظام قائم على احترام الشرعية والحق والعدل، ولذلك فإنه يقدّم الإطار النموذجي لحلّ مشكلات الشرق الأوسط.

لا يمكن فهم هذا التحوّل من غير فهم الترابط الذي حصل بين نهاية «الحرب الباردة» والحرب على العراق. ففي هذه «المنطقة»، بالضبط، حصل الإشكال. لقد جرى الإضطرار إلى قراءة التحوّلات الدولية بعيون الإنقسام العربي. هذه نكبة كبرى. كان يمكن لنا أن نراقب، مع العالم، ماذا يجري. وأن نعيد النظر في حساباتنا وسياساتنا. ويمكن، في هذا المجال، ضرب عدد من الأمثلة عن النقاشات الهادئة التي خيضت في غير منطقة وما أثمرته من تساؤلات وإجابات (من أوروبا إلى آسيا-الهادىء إلى أميركا اللاتينية. . .). ليس سهلاً إدراك كنه هذه التحوّلات الهائلة بسرعة. غير أن اندلاع أزمة الخليج

أرغم العرب على مثل هذا التسرّع. واستحضرت، لهذه الغاية، عدّة كاملة من الأكاذيب التي جرى توضيبها بخفّة من أجل أن تشكّل تغطية للعدوان الأميركي.

بدا العرب وكأنهم أسبق الناس إلى فهم «النظام الدولي الجديد». فهموه قبل اكتمال ولادته! لقد كانوا، في الحقيقة، أكثر الناس إستعداداً لابتلاع سقط المتاع من الأكاذيب التي كانت تُفَبْرِكُها ماكينة «القرية العالمية». كنا فئران تجارب. إختُبر الدواء علينا قبل تجربته والتيقّن من نجاعته. وتولّى الترويج لذلك «كهنة» لا بد أن يحاسبوا، لاحقاً، عن مسؤوليتهم الهائلة في واحدة من أكبر عمليّات التزوير التي شهدها التاريخ الحديث. كانوا ينافقون بفجور لا يوازيه إلا حجم العدوان. كان واضحاً أن هذه الحرب ستكون قصيرة، حاسمة، دموية و... نظيفة. لذا أدرك الـ«غوبلزات» العرب أن ادعاءاتهم يجب أن تكون كثيفة فعّالة ولا تحسب أن أحداً سيحاسبها لاحقاً. ربما توهّموا أن أحداً لن يبقى ليشهد على الجريمة. ويجب الإعتراف لهم بأنهم حقّقوا نجاحاً جدّياً في عمليّة «غسل الدماغ» الجماعي لأنهم لم يفعلوا سوى دفع سيارة تسير في منحدر. كان العرب، بعضهم على الأقل، مستعدّين لسماع من يُحوّل لهم هزائمهم السابقة، المتوّجة في حرب الخليج، إلى انتصار مؤزر. لمن يقول لهم أن ما كانوا يعتبرونه خسارة في «النظام الدولي القديم» هو ربح بمعايير «النظام الدولي الجديد». وأن هذا لا يقوم بخطوته التأسيسية على حسابهم، انما يقدّم لهم «بطاقة انتساب» إلى المستقبل.

كانت حرب الخليج تستهدف خنق الحشرجة العربية

الأخيرة. وقد نجحت. كانت المقصلة معدّة لاجتثاث قوّة العراق الخارج قوياً من حربه مع ايران، فبادرت بغداد إلى تقديم رأسها على طبق من فضّة. رافقها من رافقها في هذه المغامرة لأن البديل كان المشاركة في رقصة الموت. ضاقت الخيارات كثيراً. إمّا ينتصر العراق فتتحسّن شروط علاقته مع الأميركيين (وربما الوضع العربي برمّته) أو يهزم فتوجّه ضربة إلى مؤيّديه ويوهم معارضوه أنفسهم بموقع مميّز بين خدم القيصر.

عندما تضيق الخيارات إلى هذا الحد تكون الهزيمة حصلت. حرب الخليج نتيجة للهزيمة ودفع لها إلى أبعاد جديدة. صحيح أنها جدّدت، موضوعياً، طرح عناوين المشروع القومي العربي، وكشفت عن الإحتياطي الشعبي الذي يملكه، غير أنها فعلت ذلك من «موقع نقابي» أي من موقع الساعي إلى تحسين الشروط لا تغيير السياسات جوهرياً. ولعل في نوع الضربة الموجّهة إلى العراق ما يوحي بأن الشراكة مع الأميركيين، من موقع معقول نسبياً، لم تعد في أمر اليوم.

حجزت حرب الخليج مقعداً للعرب في «النظام الدولي الجديد». غير أن الحجز كان مشروطاً بمراجعة موقعهم في النظام السابق وباستبطان تقديم العدو الأميركي-الإسرائيلي لنفسه وببناء وعي على ركام من التفاهات.

لم يعد جائزاً النظر إلى الإتّحاد السوفياتي بصفته الحليف الدولي الكبير للعرب. لم يدخلوا في علاقة معه لأسباب

إيديولوجيّة بل لأن التجربة علّمتهم إصطدام مصالحهم بالفيتو الغربي. الذهاب إلى موسكو كان إضطراراً لا خياراً. وهو حصل ليس لأن أبواب واشنطن ولندن وباريس سُدّت، بل لأن الشر الذي صدر منها كافٍ لإسقاط التحفّظات. عندما تنقلب المعايير يصبح واجباً إيهام النفس بأن ردّ العرب على عدوان إسرائيل والولايات المتّحدة إنّما هو مجرّد إمتداد للسياسة التوسّعية السوفياتية. الصراع العربي-الإسرائيلي إختراع سوفياتي يقوم على توريط العرب حتى تكسب موسكو مواقع قدم في الشرق الأوسط. وحكّام الكرملين على دهاء كافٍ بحيث يثيرون العداء العربي لإسرائيل ولكنهم لا يقدّمون السلاح الكفيل بحسمه. لذلك كان من الأفضل، أصلاً، الذهاب إلى مصدر السلاح الإسرائيلي. العمالة الكاملة لأميركا خير من التحالف الناقص مع الإتحاد السوفياتي. لنزاحم إسرائيل على قلوب الأميركيين خير لنا من أن نكون أداة سوفياتية ضد إسرائيل وحليفتها. وهكذا، فإن «النظام الدولي الجديد» لم يشطب دولة عظمى حليفة للعرب، بل أنقذهم ممن حاول إرغامهم على خوض معاركه وحوّلهم إلى بيدق في مواجهته العالميّة مع خصمه وتسبّب في خلافات بينهم كانوا في غنى عنها.

يفقد التحالف السابق بين حركة التحرّر الوطني العربية وبين الإتّحاد السوفياتي منطقه. لا نعود أمام تحالف يقتضيه لقاء المصالح، لا الصداقة كما يزعم البعض ولا مهارة اللعبة السوفياتية كما يردّ عليه البعض الآخر، بل أمام عبء. يصبح إنهيار الإتحاد السوفياتي إنهياراً للحاجز الذي كان يحول دون

اللقاء الطبيعي بين العرب والأميركيّين. وُلِدَ هؤلاء للعيش معاً. فتدخّل من نكّد هذا التعايش وصوّر لواحد أن الثاني يغدر به ويخونه ويستغلّه وهو لا يرتدع عن شيء طالما أنه ملحد أصلاً. الصدام العربي-الاميركي بدعة سوفياتية. الصداقة العربية-الأميركية تفرضها طبيعة الأمور. صحيح أن التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتّحدة وإسرائيل «ينغّص» عليها ولكن أين هذا من التكدير السوفياتي لهناء العلاقات العربية-الأميركية. ومن يجرؤ على القول بأن واشنطن لم ترتض صداقة إسرائيل لأن «اللوبي» سيطر فيها ولا يطرده منها إلّا تعبير العرب عن كراهية للسوفيات؟ قد يكون هذا صحيحاً. وهو، في كل الأحوال يستحقّ التجربة. كلا، أكثر من ذلك. إنّه، بعد التحوّلات الدولية، الخيار الوحيد. لقد أنقذ هذا الانهيار العرب من معاملات الطلاق. وباتت جثة الإتّحاد السوفياتي دليلاً على سفاهة رأي مَنْ «إختار» التحالف مع قوة عظمى قابلة للموت رافضاً صداقة القوة التي أردتها... وأردته.

لا حجّة ضد فكرة التحالف مع الإتحاد السوفياتي أقوى من حجّة... موته. ولكن هذا شيء مختلف تماماً عن الحجّة إياها التي كانت مستخدمة ضد الإتحاد السوفياتي عندما كان في عزّ حياته، يساعدنا قدر ما يستطيع، على ردّ الموت عنا. التمسّك بالعلاقة السابقة، على كل ما شابها، يدفع، بعد الإنهيار، إلى مراجعة السياسات. غير أنه، عندنا، شجع التيّار الداعي إلى مراجعة الأهداف. لقد طبّل هذا التيار وزمّر لبروز الولايات المتّحدة بصفتها القوّة الدولية العظمى الوحيدة.

واعتبر أن هذا الإنفراد، ولو في الأمد المنظور، هو من حظّ العرب الذين دفعوا غالياً ثمن علاقتهم المنحرفة السابقة. هذه العلاقة التي اسْتَعْدَت الولايات المتّحدة ودفعت بها دفعاً إلى دعم اسرائيل. الإنفراد يلغي الإستقطاب الدولي في المنطقة ويجعل من «الصديق» الأميركي المفترض سيّداً. ليس في هذا إنتصار عرب على عرب فقط بل نصر جماعي على إسرائيل يؤكّده إضطرارها إلى البقاء متفرّجة في الوقت الذي تقوم الولايات المتّحدة بنجدة العرب ضد... العراق!

تقضي الأمانة القول بأن هذه المفاهيم كانت موجودة باستمرار. وهي تتعزّز منذ مطالع السبعينات. لا بل يمكن اعتبار تقدّمها ورسوخها من دلائل إستبطان العرب لهزيمتهم. توهّم العرب أنهم «قابلة» النظام الدولي الجديد لأنهم ساعدوا على ولادته في حرب الخليج. ولمّا قيل لهم: لا بل أنتم «أيتامه» لأنكم خسرتم «صديقكم» السوفياتي ونحن لن نعدل عن حليفنا الاسرائيلي، لم يصدّقوا. لم يرغبوا في التصديق. مالوا إلى تزيين الأمور. وفعلوا ذلك من مواقع مختلفة.

قطاع كبير منهم لجأ إلى تقليديّته ليرفعها سلاحاً في وجه مشروع الإستقلال والتنمية. قطاع آخر لجأ إلى قطريّته ليعزّز وعياً يخلط، بغباء، ما بين «الدولة القطريّة» و«الدولة الحديثة» و«حكم العشيرة». وأفرز هؤلاء «فرقة كوماندوس» تخوض المعركة وراء خطوط «العدو»: تستعير لغة حديثة لتحارب مشاريع التحديث وسائر تعبيراتها عن نفسها. كان هؤلاء الأشَدّ تطرّفاً. هذا طبيعي. ليس لأنهم حفنة من المرتدّين تحاسب ماضيها. وليس لأن سوابقهم تقوم على الدوغمائية

والجمود بحيث أنهم لا يستطيعون سجالاً معها إلا إذا كان زعيقاً دوغمائياً وجامداً. ليس لهذا فقط بل لأن هذه هي طبيعة المهمّة الخطرة والمعقّدة التي إنتدبت هذه الفئة نفسها لها في خدمة الوضع الناشئ.

تستخدم «فرقة الكوماندوس» هذه، أسلحة يصعب إستخدامها عند من هي موجّهة لخدمتهم. تبدو مقطوعة الصلة، وهذا من شروط النجاح في مناورة الإلتفاف على الخصم، بقيادة الأركان التي تحسن توظيف نجاحها في خدمة الإستراتيجيّة العامة. ولعل من شروط «النجاح» هذا القدر من التماهي مع العدو ومهاجمة مواقعه المعزولة بألبسة مموّهة شبيهة بتلك التي يرتديها. من هذه الألبسة، مثلاً، التظاهر بأنها تملك ملاحظات قاسية على الوضع القائم وبأنها تعاني منه، غير أن هذا التظاهر سرعان ما يتحوّل إنقضاضاً على كل من يريد تغييراً. من هذه الألبسة، أيضاً، الإدّعاء بأنها تعمل لحسابها في حين أنها كاسحة لما تَبَقّى من ألغام تعيق تقدُّم التخلّف العربي. انها مجموعة «طليعيّة» تستخدم دعوتها الحداثية ضد مشاريع التحديث تأبيداً للتأخر.

لقد لعبت هذه الفئة دوراً مهمّاً في مرحلة ولادة حرب الخليج من رحم إنتهاء الحرب الباردة لأنها تملك، وحدها، اللغة التي يتمفصل فيها الدفاع عن التخلّف بتمجيد الحداثة. كانت حاجة «النظام العربي» اليها كبيرة. فالنظام الدولي الجديد يقدّم نفسه بصفته نظاماً كونياً حراً، ديمقراطياً، منفتحاً، ليبرالياً. وهو يريد للعرب، فيه، مكاناً محصوراً، ضيّقاً، تابعاً، مستبدّاً، ومستسلماً. يحتاج هذا الوضع الهجين

إلى لغة هجينة: خنق الأكثر تقدّماً وانفتاحاً ونمواً بين العرب بحجّة عدم إنطباق أفكارهم على «وصفة» النظام الناشئ. لم يكن ممكناً تسويق هذا النظام، مع ترجمته الإقليمية في حرب الخليج ثم الإستسلام أمام إسرائيل، عبر الخطاب التقليدي العربي القديم وحده. كان لا بد من رديف يحمي مواقع التخلّف بـ«عمليات إنتحارية». كان لا بدّ من «تكنولوجيا» لكل هذه البداوة.

لا شك في أن هذا الخطاب الهجين ينتج أفكاراً لا يتعرّف فيها التخلّف العربي على نفسه وتتضمّن عناصر تناقض معه. غير أن حجم الإنتصار الذي تحقّق في العالم والمنطقة يسمح بقدر من التسامح مع من يقوم، على طريقته، بتصفية جيوب المقاومة. أي ضير لِسَدَنَة «النظام العربي» في أن يحاربوا دفاعاً عن مصالحهم الضيّقة وحكم عوائلهم وعن التفوّق الإسرائيلي وأنظمة الإستبداد الحامية له وتسييباً لخيرات المنطقة، فيقال في وصف ذلك أنهم حاربوا من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وإرغام الديكتاتوريين على احترام الحدود عملاً بما استقرّ عليه العالم الحديث؟ أي ضير لهؤلاء في أن يبدّدوا ثروات بلادهم، فيخرج منْ يدافع عنهم بإسم «الإقتصاد المدوّل» وضرورات «التعاون الدولي»؟ أي ضير لهؤلاء في أن يستسلموا أمام اسرائيل، تمهيداً لإدخالها، من موقع متفوّق، في «نظام أمني إقليمي» يحرس النهب اليومي، فيدّعي المدّعون بأن العرب وصلوا إلى حال من الرقيّ باتوا مستعدّين معه للإعتراف بالآخر؟ لا ضير على الأطلاق. حجم الإنتصار يسمح بالحق في الإختلاف.

هذه الأصوات ليست نشازاً في السمفونية العامة. لها موقعها الخاص. لها وقعها. قد لا يطرب لها تماماً المعنيّون بالأمر غير أنهم يدركون وظيفتها المحدّدة في منظومتهم العامة. ليس ضرورياً أن تفكّر مثلنا طالما أنك تخدمنا. لا بل، لا بأس أن تفكّر عكسنا طالما أنك تعتبر ذلك شرطاً لمزيد من الخدمة. أضرب بسيفنا وأنت حرّ. ومتى أردت أن تلومنا لعارض ما فافعل، فنحن إنتدبناك، من حيث تدري أو لا تدري، لمهمّة معقّدة وخطرة. نحن نريد من هذا العالم المتغيّر غير ما تريده أنت، والقوى الفاعلة والمؤثرة توافقنا على ما نريد، وأنت لا تعلم كم نضحك في سرّنا، نحن وهي، عندما نسمعك تضجّ ناسباً إلينا العكس تماماً مما نَوَدّ. إن جهلك هو شرط إستفادتنا من علمك، وسذاجتك مدخل إلى إقتناعك بأهميّتك وبدورك في «صياغة» العالم.

لعبت هذه الفئة دوراً خاصاً في المرحلة المبتدئة في أواسط الثمانينات. كان مطلوباً منها إستعارة «اللغة الدولية» السائدة من أجل إلحاق فئات حديثة بالسياسات العربية التقليدية. تَصدر هي عما بعد الشيوعية في أوروبا لتحمي سياسات ما قبل البورجوازية في الوطن العربي. إنها أقدر من غيرها على توظيف الإنهيار الإشتراكي عربياً. تُحسن التصرّف بمصطلحات من نوع الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإنفتاح الثقافي على الغرب، واقتصاد السوق، والتسوّل على أبواب المؤسّسات النقدية العالمية. وتُحوّل هذا إلى تفسير لجوهر ما جرى في أوروبا الوسطى والشرقية متجاهلة أن جوهر ما جرى فعلاً هو «إنبعاث الأمم» واحتلال «المطلب

القومي» الصدارة وأن أي محاولة عربية لتقليد ذلك كانت ستقود، كما سنرى لاحقاً، إلى إرتفاع وتيرة المواجهة مع إسرائيل والولايات المتّحدة.

شكّل إنهيار المعسكر الإشتراكي ضربة جدّية لمشروع النهضة العربية. لا لأنه حرمه من نموذج بل لأنه حرمه من حليف. فمشروع النهضة هذا محجوز عليه غربياً. كل توازن دولي يفيده، فكيف بتحالف مع الخصم العالمي للخصم؟

لقد خسر العرب من جرّاء ما جرى في الإتّحاد السوفياتي وأوروبا وتضاعفت الخسارة مع التحوّل الذي أدخلته روسيا الإتحادية على سياستها. وأدّت هذه الخسارة إلى تعزيز موقع الخصم الذي بات ميّالاً إلى التصرّف وكأن أحد الحواجز الرادعة له عن الإمساك بتلابيب الشرق الأوسط قد أُزيح.

وعلى هذا الأساس فإن الوضع الدولي الناشئ يطوّر كل ما هو سلبي حيال العرب في الوضع السابق. لقد باتوا، فعلاً، وفي الأمد المنظور، من غير مظلّة دولية، وأصبحت الولايات المتّحدة أكثر حرّية في العبث بديارهم ومصالحهم. لقد سبق لواشنطن أن نجحت في إمتحان صعب: الدعم المطلق لإسرائيل من دون خسارة كبيرة بين العرب. لا بل يمكن القول أن هذا الدعم المطلق لإسرائيل، وتقويتها، وتعزيز تفوّقها على الأمة العربية، أدّى إلى كسر شوكة الحركة التحرّرية وأفاد المصالح الاميركية كثيراً.

إن إسرائيل هي أهمّ استثمار خارجي أميركي في النصف الثاني من القرن العشرين. وأي حساب يجريه أي أميركي

عادي من الذين تذهب ضرائبهم مساعدات إلى الدولة العبرية ينتهي إلى خلاصة مؤدّاها أن الصفقة رابحة. وصلت مليارات الدولارات من واشنطن إلى تل أبيب. ولقد كانت هذه مسؤولة، إلى حد ما، عن مئات مليارات الدولارات العربية المتحوّلة نحو الولايات المتّحدة الاميركية. أضف إلى ذلك أن إسرائيل وأصدقاء أميركا في المنطقة أتاحوا لها الإمساك بموقع استراتيجي مهمّ في إطار الصراع الذي تخوضه مع الإتّحاد السوفياتي وهو موقع يتجاوز الشرق الأوسط لما من تأثير لبعض العرب على العالم الإسلامي كلّه.

إن الحسبة الإجمالية لنسبة الربح الأميركية في الشرق الأوسط تجعل منها منطقة استراتيجية مهمّة لدى الولايات المتّحدة. قد لا تكون في أهمّية «المسرح الأوروبي» ولكنها، بالتأكيد، أهمّ (كانت أهمّ؟) من منطقة آسيا-الهادئ أو غيرها. ولا يمكن في هذا المجال إلّا توجيه الشكر الأميركي إلى إسرائيل التي ضبطت المنطقة في حين كانت الولايات المتّحدة تضطرّ إلى خوض حربين في آسيا (كوريا وفييتنام).

نجاح أميركا في امتحان الربح على صعيدين يدفع بها، قطعاً، إلى مكافأة إسرائيل على دورها في الشرق ولا يمكنه، في أي حال من الأحوال، أن يقودها إلى معاقبتها. إن الدور الإسرائيلي قادم على ازدياد في أهميته من وجهة نظر أميركية.

إن إنتهاء «الحرب الباردة» سيعرّض الموقع الإسرائيلي في المنظومة الأميركية الدفاعية الكونية إلى تعديل. هذا صحيح. كانت تل ابيب جزءاً من حسابات المواجهة مع الإتحاد

السوفياتي وهذا غير وارد حالياً. غير أن «تعديل» لا يعني «تراجع». فالوظيفة الجوهرية لإسرائيل إقليمية وهنا القرار الأميركي حاسم: الحفاظ على التفوّق النوعي لإسرائيل حيال جيرانها العرب مجتمعين. واذا كان هذا التفوّق يعني ما يعنيه في زمن «الحرب»، فإن القدرة على تطويعه في زمن «السلم» كبيرة و... سهلة!

إن انعكاس النظام الدولي الناشئ، إقليمياً، سيُعطي لإسرائيل اليد الطولى في المنطقة. هذا بديهي. لقد أنجزت إسرائيل مهمّتها التاريخية (مؤقتاً على الأقل) بإلحاق هزيمة بالعرب وبإجبارهم على تكريس هزيمتهم في إتفاقات. كان بعضهم مع أميركا فأصبح الكل يسعى في ركابها. حوصِرَت عناصر الإستقلال والممانعة والمقاومة. المشروع الصهيوني هو، اليوم، في ذروة انتصاره. النشوة التي يعيشها أصحابه لا تقلّ عن تلك التي يعيشها من راهن عليه وحماه وأوصله إلى حيث هو. منظر الشرق الأوسط مريع. تكاد إسرائيل تكون القوة الوحيدة الواقفة على رجليها. تعيش إقليمياً الهَمّ الذي تعيشه الولايات المتّحدة دوليّاً: هل نملك أدوات إستثمار هذا الانتصار؟ ثمّة مشاكل، طبعاً، غير أنها «مشاكل نمو» يعرفها كل مَن يرتبك في إدارة فوزه. ستكون أبرز المهمّات اللاحقة ليس حراسة هذا الوضع فحسب إنما تثبيته في «نظام إقليمي جديد». واذا سلّمنا، وهذا ما لا بد منه، أن الأمة العربية ستستعيد أنفاسها، فإن «مهمّة الحراسة» كفيلة باستمرار الدعم الغربي لإسرائيل. ومع ذلك يقف مَن يقول أن الدور الإسرائيلي إنتهى متجاهلاً أنه «انتهى» من فرط نجاحه ولأنه لا

يجد أمامه خصماً يعاند ويصرّ على الإحتفاظ باستقلاله.

ستبقى إسرائيل، في المرحلة القادمة، الحليف الأكثر وثوقاً للغرب الإستعماري. وذلك، ببساطة، لأنه يعاملها مثل قطعة منه. قد تتغيّر الحكومات والأنظمة في إسرائيل غير أن حبل الصرّة مع الغرب لن يقطع. وليست هذه حال أنظمة عربية حليفة. فهذه مضطرّة إلى تعميم وعي مزوّر وإلى خداع شعوبها وقمعها في كل مرّة لا تنطلي الحيلة عليها.

ثمّة ضرورة لإستدراك طويل بعض الشيء يوضح حقيقة العلاقة بين الهزيمتين اللتين وقعتا بالعرب، الهزيمة الإقليمية والهزيمة الدولية، وتأثيرهما على الإستسلام أمام إسرائيل والولايات المتّحدة.

من التبسيط القول ان إنتهاء «الحرب الباردة» باختفاء المعسكر الاشتراكي أنجب هذا الوضع. لقد حصل التسليم لأن المقاومة العربية سقطت وليس لأن جدار برلين اختفى. بدأت هذه المقاومة تتراجع بعد وفاة جمال عبد الناصر في ١٩٧٠ وإنزياح العقبة التي كانت تمنع عُدوان ١٩٦٧ من أن يأخذ مداه. تدهورت الحال في السبعينات في مصر أساساً ودخلت في مُنْزَلَق دراماتيكي في الثمانينات. إننا نحصد اليوم، وبمعنى ما، آثار حرب ١٩٦٧ ونكتشف كم كان ثميناً شعار «إزالة آثار العدوان»، هذا الشعار الذي حورِب من «أغرار» مَوَّلَت البعض منهم القوى العربية المحافظة والراغبة في تصفية الحساب مع الناصرية.

عندما التقت الثورة المضادة الساداتيّة بالثروة النفطيّة على قاعدة «وهج» حرب أكتوبر، باتت أبواب الأمة العربية معرّضة

للإكتساح. منذ ذلك الوقت وكل نظام تقريباً يرتكب الإنحراف المُتاح له: مَن يتحكّم بالموقع المصري يبدّده، ومن يملك نفطاً يسلّمه، ومن يدرك أن وزنه لا يُتيح له شراكة معقولة يسعى إلى تجميع الأوراق وضرب القوى الأكثر راديكالية، ومن يعتبر أن هذا هو المجرى العام في المنطقة يحاول إنهاء «الشواذ» اللبناني بإفتتاح الحروب الأهلية، الخ... وفي غضون ذلك يجري تفريغ التحالف التاريخي الذي أقامه عبد الناصر مع السوفيات من مضمونه. ثم تبدأ الثمانينات بغزو لبنان لتنتهي بضرب العراق. حقّق التحالف الأميركي-الإسرائيلي في خلالها إنتصارات لا تخطر على بال: تثبيت الموقع المصري الجديد، إخراج الفلسطينيين من لبنان، الغاء الجبهة الشرقية، إشغال المغرب العربي، إنخفاض سعر النفط، زيادة المديونية والإرتهان ثم تفكّك النظام العربي بمجمله في الحرب ضد العراق.

هنا تقع الهزيمة الكبرى التي يعطيها ما أصاب المعسكر الاشتراكي أبعاداً أخرى. ليست الأمة العربية كوبا او نيكاراغوا أو النظام الأفغاني لتكون محتاجة إلى الدعم السوفياتي من أجل أن تمارس حداً أدنى من الصمود. ولا شيء كان يمكنه أن يمنع هذه الأمة، مع قدر من المعافاة، من رفض الشروط المذلّة المفروضة عليها. هُزمنا أولاً ثم انهار الإتّحاد السوفياتي. لا بل كانت العلاقات العربية-السوفياتية، عند سقوط جدار برلين، في أحطّ درك وصلته. يبدو الأمر خرافياً اليوم ولكن من الواجب التذكّر أن بلداناً عربية لم تكن تملك، حتى ذلك الوقت، مجرّد علاقات دبلوماسية مع موسكو. أما

البلدان المحسوبة حليفة فكانت علاقتها مع السوفيات تقتصر على صفقات التسلّح وعلى «معاهدات صداقة وتعاون» فارغة.

لا يناقش أحد في أن تفكّك المعسكر الإشتراكي مؤثّر جداً، غير أنه يقدّم تفسيراً مغلوطاً لما حلّ بالعرب اذا أخذ منفرداً. إنه التفسير النموذجي الذي يلغي المسؤولية العربية ويعلّقها على مشجب الآخرين. لم ننتظر نحن العرب إستسلام السوفيات أمام أميركا. سبقناهم إلى ذلك كاسبين به «شرفاً» عظيماً. لقد سبق للبعض منّا أن قدّم رؤوس الخبراء السوفيات الذين دافعوا عن الأرض العربية ضد إعتداءات إسرائيل عربوناً للصداقة مع الولايات المتحدة الأميركية. وحين كانت العلاقات بين الجبّارَيْن تتراوح بين «الانفراج» و«التوتّر» في إطار الحرب الباردة لم نحسن الإستفادة من ذلك كما لم نحسن فهم وتوظيف التناقضات الكثيرة ولو الجزئية الموجودة في داخل المعسكر الغربي. ولكن على الرغم من إضطراب العلاقات العربية-السوفياتية فقد كان الحلف الأميركي-الإسرائيلي مضطرّاً إلى أخذ موسكو في الاعتبار عند رسم سياساته في المنطقة. أما الآن فقد إنتفى هذا الإضطرار.

المنطقة مباحة. والنظام الدولي الجديد هو نظام تعاون وتنافس بين كتل كبرى محرّرة من الوزن السوفياتي المقابل. يكفي جمع هذين العامِلَيْن لإدراك كم أن ما قيل في التحوّلات الدولية وتأثيراتها الإقليمية علينا هو كلام ببّغاوي لا يمكن للغرب أن يرضى بإستهلاكه علماً أنه يشجّع على تصديره.

٨

لا يعني السلام «الحدود الآمنة والمعترف بها» لإسرائيل. هذه الحدود كانت آمنة باستمرار في السابق وقد جرى توسيعها غير مرّة. لم تكن مهدّدة جدّياً ولا تعني «ضربات القشرة» وجود قدرة على زعزعتها. أقصى ما تعرّضت اليه هذه الحدود هو تحرّش كان يغطّي إلغاء الإعتراف والأمن عن الحدود العربية.

يعني السلام «السيادة غير الآمنة ولا المعترف بها» للدول العربية. كل كلام آخر هذيان. يفترض هذا السلام حدوداً سياسية واضحة وسيادات عربية منقوصة ومُسْتَلَبة. وهو يتضمّن إقامة توازن داخل كل بلد عربي وضمن الأمة كلّها تصعد فيه إلى السلطة وتبقى وتحكم القوى الحامية للسلام في معناه الأصلي والصحيح والوحيد: التخلّي عن أي طموح في الإستقلال، والتنمية، والخروج من التخلّف، والتكامل، والتدرّج نحو الوحدة. السلام هو التسليم بتقسيم العمل المفروض علينا والذي يحدّده حساب التحالف المعادي لمصالحه وهذا يشمل مناحي الحياة كلّها السياسية، والإقتصادية، والثقافية، والإستراتيجية. سيُعاد تحديد معنى

المسموح به والممنوع. قد يدخل في الدائرة الثانية بناء معهد علمي في الأردن، أو فتح طريق برّية بين العراق وسوريا، أو تطوير صناعات معيّنة في مصر، أو إجراء إنتخابات في المغرب، أو إقامة إتحاد بين ليبيا والسودان، أو الحرّيات الصحافية في لبنان، الخ... ستبدو أوامر البنك الدولي لإعادة هيكلة الإقتصاديات الوطنية مزحة ولعب أطفال أمام لائحة الطلبات الجديدة. لقد تجاوزت هذه الأوامر، في بعض الحالات، الحيّز الإقتصادي وذلك لمجرّد الموافقة على إعطاء قرض بمئات ملايين الدولارات. فما بالك والموضوع المطروح ليس أقلّ من حماية مفاعيل السلام بما تتضمّنه من تفوّق إسرائيلي نوعي. وحتى قبل أي توقيع كان كل حديث عن نتائج السلام يصدر عن هيئة دولية يتحدّث عن «الليبرالية والسوق والإنفتاح» ويحدّد طبيعة المشاريع المشتركة ودور إسرائيل فيها وحجم الإرتباط بالإقتصاد الدولي والتبعيّة لبعض مراكزه.

إن موقع إسرائيل اللاحق في الشرق الأوسط يكاد يكون مضموناً ولو أنه قد لا يكون كبيراً. ولعلّه من الواجب لفت الأنظار إلى ضرورة الكفّ عن التهويل باحتمال أن تبتلع إسرائيل المنطقة. هذا كلام كاذب ويُراد به باطل. الإقتصاد الإسرائيلي غير مهيّأ لذلك علماً أنه إقتصاد ضخم بالمقاييس الإقليمية. إنه جاهز ليلعب دوراً محورياً يستمدّه من تقدّمه التكنولوجي ويتوافق مع تقسيم العمل العالمي الجديد حيث تختفي وراء «تدويل الإقتصاد» القوى النافذة والمؤثّرة وهي، طبعاً، القوى التي تملك مفاتيح التقدّم.

الحديث عن «الإبتلاع الإسرائيلي» باطل لأنه قنبلة دُخّانيّة يقصد منها التغطية على الوضوع الأصلي: ما هو الموقع الذي ستحتلّه الولايات المتّحدة الأميركية أساساً ودول الشمال عامة في الوضع العربي. قد ينشأ تنافس بين هذه القوى وخلافات. ولن يخلو الأمر من شراسة تتناسب مع القدر المتفاوت من التأزّم في اقتصاديات أميركا وأوروبا واليابان. ستقتصر الحرّيّات العربية في هذا المجال على الحد الأدنى: أيّ شريك نريده للولايات المتّحدة، طالما أن حصة إسرائيل مضمونة، في إخضاع المنطقة ونهبها وسرقة ثرواتها ومنعها من تقدّم يتجاوز الخطوط الحمر.

هناك من يتذاكى مستخدماً المثال الياباني. هذه بلاد خسرت الحرب فوقّعت صك الإستسلام وعدّلت دستورها وتخلّت عن قسم من سيادتها للولايات المتّحدة وعن الأمل في إستعادة جزر الكوريل من الإتحاد السوفياتي. فُرضت الديمقراطية فرضاً عليها، ونجحت بعد ذلك، في اجتراع معجزة النمو الإقتصادي الذي عاد فجعل منها، بعد عقود، قوّة عظمى بمقاييس الإزدهاد والنمو. هذا تسرّع في المقارنة.

لم تكن الشروط التي وضعتها أميركا على اليابان تسمح بنمو من هذا النوع. لقد كان مقصوداً الحجز على مستقبل البلد. الإزدهار الياباني هو نقض للشروط الأميركية الإقتصادية نجح في أن يتسلّل إلى حيّز التطبيق في خلال إنشغال واشنطن بحربَيْ كوريا وفييتنام والحاجات التي نجمت عن ذلك. هذا إوّلاً. ثانياً لا تملك الولايات المتّحدة في اليابان نوع المصالح

التي تملكها في الوطن العربي. لا موارد أوّليّة في الجزر اليابانية وبالتالي لا ضرورة لإبقائها في حال من البدائية الإقتصادية خاصّة في ظلّ استعار «الحرب الباردة» في آسيا- الهادئ وإشتداد المنافسة والإضطرار إلى تقسيم جديد للعمل ووصول الشيوعيين إلى السلطة في الصين. ثم ان الإحتلال المستمرّ لجزر الكوريل او المعاهدات الأمنية مع أميركا لا تعني نوع التخلّي عن السيادة الذي تمثّله إسرائيل في فلسطين واستغلالها هذا الموقع في قلب الوطن العربي لإخضاعه كلّه.

وفي اي حال، يمكن القول أن الولايات المتحدة خرجت باستنتاجات معيّنة من طريقتها في حراسة مفاعيل الإستسلام الياباني وأنها لا تنوي تكرارها في الشرق الأوسط. وربما يدلّل ذلك أنه في الوقت نفسه الذي كانت إستطلاعات الرأي العام الأميركي كلها تحدّد اليابان بصفتها العدو الجديد ومصدر الخطر على الولايات المتّحدة فإن هذه شنّت حرباً عالمية على... العراق (!) وفي اعتقادها أنها ستطوّق اليابان بإحكام السيطرة على النفط.

أضف إلى ذلك كلّه الفرق الكبير بين الحالين اليابانية والعربية. لقد كانت اليابان في موقع هجومي في آسيا وضد اميركا وهي التي افتتحت النزاع. لذلك كان منطقياً عند إلحاق الهزيمة بها مطالبتها بدفع البدل المرتفع (مثل المانيا التي جرى تقسيمها و«إحتلالها»). وعلى هذا الأساس يبدو مفهوماً سلوك اليسار الياباني الذي يصرّ أكثر من غيره على إبقاء الطابع السلمي للبلاد والذي كان يغلّف وطنيّته بالنضال ضد المحاولات الأميركية المستمرة لإعادة «إستخدام» اليابان في

«الحرب الباردة». كما يصبح مفهوماً أن تَصدر الدعوات إلى التسلّح وإلى لعب دور خاص وإلى قول «لا» لأميركا من أوساط اليمين المتطرّف الشوفيني.

نحن، العرب، لا علاقة لنا بذلك. نحن كنا، ولا نزال، في موقع دفاعي. حصل عدوان أوّل ضدنا ثم ثانٍ ثم ثالث. نجاح هذه الاعتداءات لا يمكنه ولا يتوجب فيه أن يكون مدخلاً لمطالبتنا بما طولِبَت به اليابان بعد كسر عدوانها. إن وظيفة هذه الإعتداءات المتكرّرة علينا هي السعي إلى منعنا من تحقيق مطلبنا القومي.

وإيصالنا إلى هذا «السلام» لا يعني غير الموافقة على نتائج هذه الإعتداءات والبصم عليها. وفي هذا السياق، تكون حماية آثار «السلام» بقيام بنية إقليمية تُشَيِّع مرة، وإلى الأبد، أو هذا ما ترمي اليه على الأقل، المطلب القومي للعرب الذي يشكّل العنوان العريض لحقهم في التقدّم والوحدة. لحظة تشييع هذا المطلب القومي هي، بالضبط، لحظة إنجاز المطالب «القومية» لآخرين، لخصوم، او المطالب التي تقدّمها النخب الحاكمة بصفتها كذلك.

٩

لا يتحدّث الكثيرون عن طبيعة الأنظمة السياسية التي ستواكب مرحلة «السلام» وتحميها، وإن كانوا يميلون إلى القول بأن الديمقراطية والتعدّدية السياسية يلائمان الليبرالية الإقتصادية. ولعلّه من الضروري، هنا، السجال مع الأوهام التي تروّج لعصر من الإنفتاح السياسي يبدأ بمجرّد أن يرمي العرب جانباً عبء الصراع مع إسرائيل بالإنحناء أمامها.

لا توجد أي قاعدة للحديث عن الإرتباط العضوي بين الليبرالية الإقتصادية والديمقراطية. ثمّة بلدان عرفت الأولى فقط. «النمور الآسيوية» هي، تعريفاً، بلدان الإنفتاح الإقتصادي والإنغلاق السياسي. ليس إنغلاقاً بمعنى الحكم الديكتاتوري أو التوتاليتاري ولكنه أكثر تعقيداً بحيث يقوم، عملياً، على منع تداول السلطة. وتقدّم الصين النموذج الأرقى لكيفية الجمع بين أقصى التشدّد السياسي وبين إنفجار إقتصادي مذهل و«مُتَرَسْمِل» يدوم منذ سنوات وقد يستمرّ إلى آخر القرن دافعاً بها إلى طليعة البلدان في العالم من حيث نسبة النمو.

يمكن ضرب عشرات الأمثلة على أن دول الشمال الرأسمالي تغضّ النظر عن جانب الإنفتاح السياسي لدى دول

الجنوب بمجرّد أن تفتح هذه أسواقها وتأتمر بأوامر البنك الدولي وصندوق النقد. ويشترك في هذا السلوك رونالد ريغان اليميني مع فرنسوا ميتران «اليساري». وفي المرّات التي يبدو معها أن «التعدّدية» قادرة على ضبط الوضع وعدم إيصال من يهدّد الإنفتاح الإقتصادي إلى السلطة يرتفع شعار المطالبة بها من غير حماس إستثنائي لوضعه موضع التنفيذ.

إذا كانت الدعاية الغربية بتنويعاتها قد تحدّثت، طويلاً، عن الديمقراطية في الشرق الأوسط فذلك، بالضبط، من أجل التأكيد على إنعدامها في وجه «الواحة» التي تشكّلها إسرائيل. لا نقاش في أن إسرائيل دولة ديمقراطية. ويمكن الذهاب أكثر إلى القول بأن إسرائيل قد تكون أكثر الديمقراطيّات تقدّماً اذا أخذنا في الإعتبار الظروف التي تحيط بها والعداء الذي تستثيره حولها. غير أنها، مثل غيرها، ديمقراطية لليهود فقط. لم تمنع الديمقراطية العواصم الغربية الكبرى من أن تكون إستعمارية. ولم تمنع ديمقراطية البيض في جنوب أفريقيا ممارسة التمييز العنصري. كذلك فإن الديمقراطية الإسرائيلية لم تمنع إحتلال أرض العرب واضطهاد الفلسطينيين. ثم أن الصهيونية رسمت حدوداً لهذه الديمقراطية داخل أراضي ١٩٤٨. ليست إسرائيل دولة لمواطنيها. إنها دولة يهودية يعيش فيها حوالي مليون عربي يمارسون قدراً من حرّياتهم في دولة تعلن جهاراً انها ليست لهم. المقصود أن الضجة المقامة حول الديمقراطية في الشرق الأوسط لم تخدم الاّ كسِتار «أخلاقي» لدعم إسرائيل والتنديد بالعرب وهذا لا يعني إطلاقاً أن مستخدمي هذا الستار يريدونها لنا.

لا يعني ذلك أنهم يكذبون كلّهم. ولكنه قد يعني أن بعضهم مغشوش ويقوم بعملية نقل ميكانيكية من شرق أوروبا إلى الشرق الأوسط. عاشت شعوب أوروبا الشرقية والوسطى حالات عداء لأنظمتها وللإتحاد السوفياتي، وهو، في العمق، عداء قومي ضد مستعمر وضد الفئات المرتبطة به. ولقد كان من الطبيعي أن تستعير النخب المعادية هنا لغة خصوم الإتّحاد السوفياتي في «الحرب الباردة»: الليبرالية الإقتصادية، الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان. غير أن التطوّرات اللاحقة على «الثورات» في هذه البلدان أثبتت، بما لا يَدَع مجالاً لأي شك، أن الأولوية المطلقة هي لـ«المطلب القومي» وأن مجرّد الحصول عليه كفيل بالدفع نحو إعادة النظر بالديمقراطيّة السياسية والإبقاء، فقط، على الإنفتاح الإقتصادي. لم تَعِش أوروبا الوسطى والشرقية «ثورة ديمقراطية». عاشت «ربيع الأمم» والإنبعاث القومي الذي يتلطّى وراء الديمقراطية بصفتها لغة الحليف الدولي ضد الخصم الدولي. لم تعرف هذه البلدان في تاريخها صراعاً مع أوروبا الغربية (باستثناء المانيا) أو الولايات المتّحدة الأميركية. لم تخضع لعدوان منها. لا تحمل لها ضغينة. تعتبرها، في آن، الحليف والنموذج. تريد الإنتماء اليها وتقليدها. لذلك لم يكن غريباً أن تخوض معاركها القومية تحت لواء الديمقراطية. ليس الأمر عندنا على هذا الشكل. لقد عشنا صراعاً تاريخياً مع الغرب. إنّه، في جانبه الإستعماري، العدو الأول وإسرائيل هي امتداد له في «وجه البربرية». وعلى هذا الأساس لا يمكن للمطلب القومي حياله أن يستعير، بسهولة، لغته.

إن الجهد المطلوب لتطعيم المطلب القومي العربي بالديمقراطية يختلف نوعياً عن ذلك الذي قامت به نخب أوروبا الوسطى والشرقية. ليست الديمقراطية عندنا تحصيل حاصل. ونملك في تجربة حزب «الوفد» المصري من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ ما يدلّ بشكل قاطع على أن الإستعمار لا يعادي شيئاً قدر معاداته إرتباط الديمقراطية بالمطلب الوطني. يمكن القول، من غير مبالغة، أن الحد الأدنى من ممارسة الديمقراطية في بلداننا سيقود إلى تعزيز العداء للغرب الإستعماري ومدّه بقوّة جديدة. لا يوجد حالياً، في الأمّة العربية كلّها، وبما في ذلك في الدول التي تدّعي العداء للولايات المتحدة، سجين سياسي واحد بحجّة أنه صديق للغرب وداعٍ إلى التعاون معه. السجناء السياسيون كلّهم قابعون حيثُ هم لأنهم بالضبط، أكثر عداء لأميركا وإسرائيل من حكّامهم. صحيح أن المناخ الفكري تغيّر، بعد حرب الخليج خاصة، وبتنا نرى أحزاباً متحدّرة من أصول قومية أو شيوعية أو إسلامية تمالئ الغرب، على أن هذا التغيير محدود إلى حد ما. ينتج عن ذلك أن الديمقراطية في الأمة العربية لا تزال مدخلاً يفتح أمام مزيد من العداء لأميركا وإسرائيل أو، بالأحرى، أمام مزيد من الدعوات لتنظيم الصفوف رداً على العدوان الذي نتعرّض له. من هنا، يمكن القول، من دون مجازفة كبيرة، أن الديمقراطية لن تكون تتمّة طبيعية لـ«السلام» مع إسرائيل لأن في ذلك «مجازفة» خطيرة لن يقدم عليها أولئك الذين سيعطون الأولوية المطلقة لحماية هذا «السلام».

لقد جرى إيصال الوضع العربي إلى هذا «السلم» بالقمع لا

بالاختيار الحر. شُنّت حروب عديدة على العرب لإقناعهم بالاستسلام. جرى تجويف المنطقة وضرب قواها الحيّة. أكثر من ذلك، إمتُهنت الشعارات الصحيحة إلى حدّ أن مجرّد ذكرها على لسان القيّمين عليها حالياً يكاد يثير التقيّؤ والغثيان. لا يمكن أن تكون الديمقراطية تتويجاً لهذا كما لا يمكن لوردة أن تنبت في صحراء. هل تنشأ ديمقراطية في مجتمعات مسلوبة الإرادة إلى هذا الحدّ؟

لا ديمقراطية من دون سيادة وطنية. انها تشترط حدّاً أدنى من الإجماع الوطني حول ثوابت معيّنة وهو الأمر الذي يستحيل توفيره على قاعدة الإستسلام أمام إسرائيل وتبديد المصالح العربية. كما أنّها لا تصبح مطلباً شعبياً إلّا في ظلّ نخب حاكمة تدير بلدانها بما يوحي بوجود مصالح عامّة فيها. «السلام» هو مصلحة الأقلية الضئيلة طالما أن معناه الفعلي هو تجيير المصالح العربية للغرب وإسرائيل وضرب مشروع النهضة العربية.

ثمّة تناقض لا حلّ له بين هذا «السلام» وبين الديمقراطية. والأولوية المطلقة ستعطى لحماية السلام. قد لا يكون القمع العاري هو الشكل الأساسي لممارسة هذه الأولوية في المدى القريب على الأقل. إن الموجة عاتية وستجرف، ربما، قوى كثيرة وتضطرّ قوى أخرى إلى إحناء الرأس. غير أن الأمور ستعود إلى نصابها. ولذلك فإن القوى النافذة لن تركب مغامرة الإنفتاح الديمقراطي خوفاً من أن تنخرط فئات واسعة في الحياة السياسية حاملة مصالحها. إن هذه الفئات هي التي ستدفع ثمن السلام والتطبيع وتسليم المقدّرات إلى الخارج

وتنحاز تدريجياً إلى القوى التي تدعوها إلى النهوض وإمساك مقدّراتها بأيديها.

١٠

ثمّة جانب هزلي ومأساوي في الوهم القائل بأن قضية الديمقراطية ستتقدّم عند العرب بعد هذا الحلّ البائس للمأساة الفلسطينية. سيبقى هذا الحلّ مثل حجر رحى على صدر الأمّة يمنعها من أن تتنفّس بحرية.

لقد كانت الأزمة تحدّياً فُرِضَ على العرب من غير اختيار وكان يفترض فيه أن يتحوّل إلى حافز يدفع بهم نحو الإرتقاء لتوفير قدرات الصمود ورَدّ العدوان والحسم. لم يحصل ذلك. إنتصر الإعتداء إلى أن حقّق غاياته. أوصل العرب إلى هذا الحل الإستسلامي بكلّ ما للكلمة من معنى. وسيتحوّل هذا الحلّ، بغضّ النظر عن تقدير أصحابه له، إلى كرة صلب كبيرة تشدّ العرب وتمنع عليهم أي تقدّم. لن يكون في وسعهم تجاهلها من أجل السير نحو مستقبل زاهر. إن مَن يرتضي هذا الحل للشعب الفلسطيني لن يكون مسموحاً له المطالبة، لنفسه، بوضع أفضل. لن تزيد حقوقنا في بلادنا وفوق أرضنا، قياساً بحقوق القوى الأجنبية، عن حقوق الفلسطينيين، قياساً بإسرائيل.

من العبث إعتبار أن الديمقراطية هي الخطوة التالية بعد هذا

الحل الذي فرض على الفلسطينيين. إنه حلّ عاجز عن عكس التيّار الذي يجرف الأمة وهو دليل على استمرار غرقها في مستنقع العجز. لا ديمقراطية عربية من غير حلّ وطني للشعب الفلسطيني. إنه شعب يملك موقعاً خاصاً ضمن الأمّة.

من معالم هذا الواقع أن المسؤولية عن مأساة الفلسطينيين مشتركة: إسرائيلية ـ غربية، أولا، ثم فلسطينية ـ عربية، ثانياً. نحن، العرب، شركاء في ما أصاب الشعب الفلسطيني. فعلنا ما فعلناه قبل ثورة ١٩٣٦ وأثنائها وبعدها. لم ننجح حيث فشل الفلسطينيون في ١٩٤٨، لم نعرف الدفاع عن أرضنا وما تبقى من أرضهم في ١٩٦٧. لم يكونوا موجودين سياسياً، عندما حصل العدوان الإسرائيلي على العرب في حرب حزيران فاستولت إسرائيل على ما تبقّى من فلسطين. ثم إن الفلسطينيين تعرّضوا إلى عقود من التمييز ضدّهم في ضيافة إخوانهم العرب. لا تُجدي خطابات التضامن الجوفاء في التغطية على الوضعية الدونية التي كانت وضعيتهم في غير بلد والتي انفجرت، غير مرّة، كتلة من الحقد شبه العنصري.

يمكن القول، من غير مبالغة، أن شعوباً عربية كثيرة تملك وجهين في التعاطي مع الفلسطينيين وقضيتهم: وجه الدعم ووجه الضرر. مصر الناصرية طرحت برنامجاً راقياً للمواجهة، قياساً بما هو سائد عربياً، ولكن مصر الساداتية أدارت الظهر وفتحت الطريق نحو الوضع الراهن. سوريا قدّمت للفلسطينيين وضعية اجتماعية معقولة غير أن مزايداتها كانت سبباً في تبرير ما حصل عام ١٩٦٧ وذلك قبل أن تحسن دمشق المزاوجة بين خطاب فلسطيني متشدّد وممارسة قليلة العلاقة به

حتى لا نقول مناقضة. والعراق لم يوقّع على أي صلح مع إسرائيل لكنه فعل ما فعله في أيلول ١٩٧٠ في الأردن. والأردن إحتضن اللاجئين ثم النازحين لكنه دافع مديداً عن دوره كبديل سياسي لهم. لبنان إنشقّ بين محارب عليهم متحالف مع إسرائيل، ومحارب معهم لسنوات طويلة ومكلفة. السعودية ساعدتهم بقدر من الأموال وبسلاح النفط ولكنها عارضت كل سياسة عربية جدّية لوضع الصراع في إطاره الطبيعي ضد القوى الحليفة لإسرائيل. الكويت إحتضنت (لأسباب مشبوهة!) قيام حركة «فتح» واستضافت فلسطينيين فوق أرضها غير أنها إرتكبت، لاحقاً، واحدة من جرائم التهجير البشعة وغير القابلة للنسيان. ويمكن الإستطراد في تعداد معظم الدول العربية. إلى ذلك فإن المؤسسات المشتركة من مجلس الجامعة إلى القمة إلى مجلس الدفاع إتخذت قرارات بالأطنان وأثارت الأحلام والأمال ولكن عدم تنفيذ ولو واحد في المئة من ذلك أشاع شعوراً بالإحباط والخذلان وشجّع المغامرات على أنواعها.

يكاد يكون من المستحيل، تاريخياً وسياسياً وأخلاقياً، رمي هذه المسؤوليات جانباً وإدارة الظهر لها والإدّعاء أن هذا «الماضي» لن يشكّل حاجزاً دون بناء المستقبل ويستحيل هذا أكثر طالما أن النيّة معقودة على بناء هذا المستقبل عبر التلاقي مع «الشريك الأكبر» في توليد هذه المأساة التي أحرقت الفلسطينيّين وكَوَت العرب جميعاً.

يمكن، من باب المقارنة، القول بأن أحد أبرز معايير التقدّم

الديمقراطي والإنساني لأوروبا هو النجاح في تصفية الحساب مع بقايا النازية والفاشية واللاسامية. لقد أصبح الموقف من يهود أوروبا، أو مَنْ تبقّى منهم فوق القارّة، عنواناً للخلاص الفعلي من الشياطين التي سكنت روح الغرب. مشبوهٌ كلّ بلد أوروبي أو حزب أو شخص يرفض الوقوف وجهاً لوجه أمام هذه المسؤولية الجسيمة. وإذا كانت أوروبا حقّقت نجاحاً كبيراً في ذلك فلأنها وجدت في دعم إسرائيل (ملجأ اليهود) ما يؤمّن لها، فضلاً عن مصالحها، تكفيراً عن ذنوبها. لم تتوقّف كثيراً حيال «النتيجة الفرعية» التي أحدثها دعمها للحل الصهيوني للمسألة اليهودية ولم تكن تجد مبرّرات كافية لهذا التوقف طالما أنها وجدت جمعاً سعيداً بين «الممتع والمفيد»: نكفّر عن ذنوبنا حيال اليهود الذين إضطهدناهم بمساعدتهم على اضطهاد شعب آخر خدمة لمصالحنا. إنه صكّ براءة مدفوع الأجر. نعوّض عن اليهود بعض خسائرهم عندنا بجزء مما نحصل عليه لدى العرب الذين ترغمهم إسرائيل على الإستسلام أمامنا! لم تَرْتَح أوروبا من عذاب الضمير الذي سبّبه لها «ارتكاب الكبيرة» فحسب بل قبضت ثمن ذلك من نجاح إسرائيل، ضحيّتها، في «ارتكاب الصغيرة» وإيجاد ضحيّة جديدة!

لقد كانت «إراحة الضمير» هذه شرطاً من شروط تدعيم الديمقراطيات الغربية. تمثل ألمانيا في هذا المجال حالة قصوى. تصبح ديمقراطية بقدر ما تتخلّص من لاساميّتها وتطارد فلولها التنظيمية والفكرية. تذوب صورة «الألماني البشع» في صورة الألماني الداعم لأسرائيل وتحتار النخبة

هناك في كيفية الإعتذار، من يهود العالم، عن الوحدة الألمانية المستعادة لأنها تُعيد إلى الذاكرة صورة ما قبل الحرب العالمية الثانية. تخشى هذه الذاكرة أن يُمحى في ما يُمحى صور ما جرى في خلال هذه الحرب وبعدها من إضطهاد قلّ نظيره لليهود. ومن الطبيعي أن يهتزّ العالم كلّه عندما تبرز في ثنايا هذه الوحدة شلل عنصرية ضد العمال «الضيوف» أساساً واليهود عرضاً، لأن هذه الشلل تنتصب شاهداً على احتمال عودة أشباح الماضي. لقد تخلّصت ألمانيا من يهودها (ويهود جيرانها) في مذبحة رهيبة تقيم ربطاً لا فِكاك له بين رسوخ الديمقراطية وتحمُّل مسؤولية ما جرى. فرنسا مثال آخر. لقد إنحازت الأكثرية الساحقة من نخبها إلى المُحتلّ النازي وقُدّمت، في سبيل ذلك، تبريرات لا ترقى إلى قَدَمِها التبريرات المعطاة هذه الأيام للدفاع عن «الانحياز» العربي إلى المحتلّ الإسرائيلي. وحصل، في سياق ذلك، ما حصل من تسليم لليهود الفرنسيين إلى المحرقة النازية، وبحماس أدْهَشَ، في أحيان كثيرة، الضبّاط الألمان وفاق قدرة «أفرانهم» على الإستيعاب. ليس غريباً، تأسيساً على ذلك، أن تقيم السياسة والثقافة والقوانين الفرنسية ربطاً محكماً بين «القيم الديمقراطية للجمهورية» وبين تحمّل قسط من العبء الذي وقع على اليهود. ويكفي المرء أن يراقب العاصفة التي تهبّ عند أي عمل لاساميّ، مهما كان صغيراً، لإدراك أن الشعوب التي تحترم نفسها لا تتهرّب من مسؤوليتها بسهولة ولا ترضى إدارة الظهر لمأساة كان لها نصيب في وقوعها. تقدّم بريطانيا مثالاً مخالفاً غير أنه يذهب في الإتّجاه نفسه. لا

شكوك لديها حول دورها في مقاومة الغزو النازي لأوروبا، ولا عقدة لديها من أي إضطهاد تعرّض له اليهود فوق أرضها. على العكس ثمّة شعور واضح بالدور البريطاني العام في المساعدة على قيام دولة إسرائيل وهذا الشعور يجعل نخبها الثقافية والإعلامية أكثر «راحة» في التعاطي مع إسرائيل سواء نقداً لا يخشى لوماً أو دعماً لا يبحث عن تغطيات أخلاقية لتحالف يؤمّن «المصالح المشتركة». ويمكن الإستطراد في هذه الأمثلة وصولاً إلى اليابان حيث الإرتباط واضح بين إنتهاج سياسة خارجية نشطة وبين الإعتذار عن «الماضي الآسيوي».

لقد اكتشفت أوروبا مفهوم «الجريمة ضد الإنسانية» تشخيصاً لما قامت به ضدّ يهودها. وكلّ من لا يحتكم إلى هذا الشعار يتحوّل فوراً إلى عنصر تهديد للديمقراطية وجذب لأوروبا إلى الوراء. إن ليش ڤاليسا، رمز الديمقراطية، عندما يقود نقابة «تضامن» ضد النظام الشيوعي ولكنه، هو نفسه، كاثوليكي متعصّب ذو ميول لاساميّة دفينة وخطيرة عندما يتردّد في إتّخاذ موقف من بناء دير قرب أوشفيتز. لو كان هذا هو المجال، لأمكن تقديم مئات الأمثلة التي تؤكّد هذه الوجهة: إن أوروبا مصابة بحساسية خاصّة ومفهومة حيال أي مظهر من مظاهر اللاسامية، وهي تعتبر ذلك نتيجة طبيعية لمسؤوليتها عمّا صنعته بعض أنظمتها (وأفكارها وأحزابها...) بيهود القارة. إنها لا تتردّد إطلاقاً في اعتبار الموقف من هذه القضية الحسّاسة «ميزان حرارة» لتقدّمها الحضاري كله.

لقد كانت هذه المقارنة ضرورية من أجل القول بأن العرب

إن لم يُعامِلوا «فلسطينييهم» مثلما تُعامِل أوروبا «يهودها» أي بإيجاد حلّ لهم يريح الضمير ويحقّق المنفعة، فلا أمل لهم بأي تقدّم يكسر الطوق الذي يأسرهم.

وجه الخطأ في هذه المقارنة أن العرب ليسوا مسؤولين، كما أنظمة أوروبية، عن أي مشروع إبادة حيال الفلسطينيين. غير أن جوهر المقارنة لا يتأثّر بهذا الإختلاف. إنه، بمعنى ما، كمّي لا نوعي. لماذا؟

لقد اكتشفت أوروبا «الجريمة ضد الإنسانية» وتوقّفت عندها. جرى بعذ ذلك إرتكاب جرائم كثيرة لا ترقى إلى ذلك. وأوروبا، إياها، هي التي ارتكبت معظم هذه الجرائم في حروبها الإستعمارية. فعلت ذلك من دون قلق كبير. لقد إضطرّت تحت ضغط الشعوب وتضحياتها إلى منح الإستقلالات. ومع ذلك فإنها لم تراجع، كفاية، هذه الحروب كما فعلت في مجال جريمتها، جريمة البعض منها، ضد اليهود. ومع أنه يصعب إرتكاب مثيل لهذه الجريمة في نهاية القرن العشرين، فإن أوروبا استمرّت متمسّكة بمفهوم «الجريمة ضد الإنسانية» كمرجع عام للمحاكمة. هذا توصيف لِما بات صعب الحصول. إنه كَمَنْ يضع في قوانينه بنداً جزائياً لجريمة لن تقع ويرفض، بإسم ذلك التشريع، لمعاقبة جرائم تقع فعلاً.

يبدو أحياناً وكأن الجريمة-المرجع تخدم، وهنا المفارقة، في تبرير ما هو أقل منها. ولذلك يضطرّ السياسيّون والمثقّفون والإعلاميّون الأوروبيون إلى الكذب عند مواجهة حالة خارجة عن هذه المرجعية. إنّ تشبيه صدّام حسين أو سلوبودان

ميلوسيفيتش بـ«هتلر» دليل على الكسل الفكري، ناهيك عن الكذب. اللجوء إلى هذا التشبيه يدلّ على أن أوروبا فشلت في تقديم مفهوم تجديد غير «الجريمة ضد الإنسانية» من أجل محاكمة أحداث تختلف عن ذلك، كما في حال العراق، أو تقلّ عنه، كما في حال يوغسلافيا.

لقد كان مطلوباً، ومنذ فترة، مراجعة مفهوم «الجريمة ضد الإنسانية» في إتجاه أكثر تواضعاً وبحيث تصبح الجريمة القصوى هي من النوع القابل للإرتكاب فعلاً (الحروب الإستعمارية، التطهير الإثني، الخ...). لو حصل ذلك لَكان مؤشّراً فعليّاً إلى أن المدنية تقدّمت كلّها بحيث باتت جرائم أقلّ من تلك التي تعرّض اليهود لها في أوروبا هي «جرائم ضد الإنسانية»، أي هي أقصى الجرائم الممكنة في هذا العصر. عندما ينطبق على ما هو أقلّ من «المحرقة» التحريم الذي جرى تطبيقه عليها فهذا يعني أن البشرية خطت خطوة كبيرة إلى الأمام.

لم يحصل ذلك في أوروبا لأسباب عديدة منها أن «أبناء المحرقة» هم الذين إرتكبوا في حق الفلسطينيين والعرب أقصى الجرائم التي يمكن إرتكابها في هذه المرحلة اللاحقة على «الهولوكست». ولو روجِع مفهوم «الجريمة ضد الإنسانية» في الإتجاه الطبيعي والمشار إليه آنفاً، لوَجَدَ العالم نفسه أمام منظر مريع: الخارج من المحرقة يدفع شعباً آخر إلى التيه. هذه هي خصوصية الحال الفلسطينية: الإبادة السياسية، لا الجسدية، لشعب. إلغاؤه وطنياً وشطبه. القائمون بذلك هم «أبناء المحرقة» والنادمون عليها، وبدرجة

أقلّ، المسؤولون الفلسطينيون والعرب.

إن ما حلّ بالشعب الفلسطيني هو أقل هولاً من «المحرقة»، غير أنه مهول. ولا يجب نسيان أنّنا، نحن العرب، شاركنا بوعي وإرادة أم لا، في نصيب من ذلك. من هنا يتوجّب علينا، أدبياً، إكتشاف المفهوم الخاص الذي يحدّد مسؤوليتنا حيال الفلسطينيين وإجراء المحاكمات السياسية والأخلاقية على أساسه. وكما أن أوروبا تضطرب لأي مظهر عنصري ضدّ الهيود لأنه يعني، في ما يعني، عودتها إلى حروبها ونزاعاتها وتخلّفها، فأنه يجب على العرب أن يرتجفوا لأي سلوك مجّاني ضد الفلسطينيين ليس لأنه الدليل الأكثر سطوعاً على موقفهم ضد «إخوتهم» و«أبناء عشيرتهم» بل على مبلغ الإنحطاط الذي وصلوا إليه في ما يخصّ مشروعهم الخاص.

لا بد من التوقّف بعض الشيء عند الحال اللبنانية. إنه البلد العربي الذي لحق به دمار كبير، مادي وروحي، من جرّاء «القضية الفلسطينية». أدّى ذلك، في ما أدّى إليه، إلى سيادة وعي ينسب إلى الفلسطينيين المسؤولية الأساسية عمّا جرى. تراجعت إنقسامات سابقة كثيرة (المسلمون/المسيحيون، اليسار/اليمين) لتتقدّم رواية عن الحروب الأهلية تحظى بما يشبه الإجماع وتُحكم هيمنتها على الحياة الثقافية والسياسية. تقوم هذه الرواية على توزيع غير عادل للمسؤوليات يقلّل من أدوار قوى سياسية لبنانية وجهات إقليمية على رأسها إسرائيل. يتصاحب تركيز الإتّهام على الفلسطينيين مع ارتداد طوائفي يزداد تحكّمه بالبلد ويجرف في طريقه مثقّفين عديدين يفضّلون

اللجوء إلى هذه «الأحضان الدافئة». كما أنه يتزامن، في حالات أخرى، مع تَبَلْور عصبية لبنانيّة ضيقة ذات نفس معادٍ للعرب وللعلاقات معهم وتقوم على اختزال لـ«العروبة» في ممارسات بعض الأجهزة. يتستّر ذلك كلّه بتصوّر مغلوط للغرب وسياساته وخططه ومشاريعه في المنطقة و . . . ثقافته.

ينتج عن ذلك منظومة مفاهيم تبدو لَسْعَة الحرب واضحة عليها. إحتراق من الدرجة الثالثة. تنطلق هذه المفاهيم ممّا تعتبره دروس الحرب اللبنانية لتنشر وعياً عن الكون يشمل العرب طبعاً: مزيج من رفض التقليدية لأنها منبع الإنقطاع عن العصر ومن رفض التحديث والعصرنة لأن القوى الداعية إلى ذلك إختبرت في بيروت فأعملت فيها تهشيماً وقضت على كل ما هو إيجابي فيها.

لقد نشأت نخبة في بيروت تُفوِّت على نفسها وبلادها وعلى الثقافة العربية عامة فرصة هامّة: تقديم كشف حساب عقلاني لما جرى في لبنان حيث اخْتُبرت، بالفعل، سياسات إقليميّة ودوليّة، وأحزاب، وأفكار سياسيّة. يصعب على المرء أن يكتشف في المشهد الثقافي اللبناني هذه العقلانيّة المطالبة باستنباط دروس التجربة والسّجال حولها وتعميمها. لا تزال هذه «الكنوز» مطمورة ويبدو غالب الأحيان أنّ ما نشهده هو استمرار لشكل جديد من الحرب الأهليّة يحتلّ «الفلسطيني» فيها الدور البشع علماً أنه «اختفى» سياسياً من لبنان (أو، لِنَقُل، تراجع موقعه) منذ ١٩٨٢. ولا يمكن مقارنة ذلك، مع بعض التحفّظ، سوى باستمرار اللاسامية في بولونيا، مثلاً حيث اليهود بضعة آلاف، أو بالزخم الذي يعرفه، «الأدب

اللاسامي» في اليابان حيث الوجود اليهودي يكاد يكون معدوماً! مواقف معادية ولا عدو. مواقف تعيش بقوة الإستمرار متجاهلة التغيير الجذري الذي طرأ على طبيعة الوجود الفلسطيني في لبنان. مواقف لا تؤدّي، عملياً، إلّا إلى التعبئة حيال مدنييّن أو حتى حيال مسلّحين لا يمكن اعتبارهم، في أي حال، مسؤولين عن الأزمات التي يتخبّط فيها البلد.

«الفرصة الضائعة» في لبنان ثقافية بامتياز. لقد كان في الإمكان، ومن بيروت وليس من أي مكان آخر، وصل الثقافة المحلية بالكون. غير أن النظرة الضيقة، السلبية، الموتورة، (شبه العنصرية؟) حيال الفلسطينيين تعمي عن رؤية الخط الرابط بين ثلاث مآسٍ قد لا تكون توالدت من بعضها غير أنها شديدة الإتّصال إلى حدّ يوحي بالتناسل: المحرقة ضد اليهود، مشروع الإبادة السياسية ضد الفلسطينيّين، الحروب الأهلية في لبنان.

إن النظر إلى المأساة اللبنانية بصفتها نتيجة فرعية، وهذا لا يقلّل من أهميّتها، لقيام إسرائيل وللمصير الفلسطيني، هو شرط لتقديم عربي وإنساني لها تماماً مثلما أن وعي «الهولوكست» هو شرط لطرح عقلاني للقضية الفلسطينيّة يرتفع بها إلى مستوى عجزت قياداتها السياسية عن إيصالها إليه.

يتحدّث مثقّفون لبنانيون عن «التجاوزات الفلسطينية» ويعجزون عن تجاوز ذلك. ينظرون إلى قضية فلسطين وإلى الفلسطينيين تماماً كما ينظر القطاع الأشدّ تخلّفاً من هؤلاء إلى «المحرقة» وضحاياها.

لا شكّ في أن القضية الفلسطينية لم تنجح في إيجاد تغطية ثقافية لها على مستواها. وإذا وضعنا بعض الإستثناءات جانباً (محمود درويش، إدوار سعيد، عزمي بشارة. . .) فإن مصدر هذا هو الفشل في وصل المأساة الفلسطينية بـ«المحرقة» إنطلاقاً من رفض جذري لها يتحوّل إلى حجّة في وجه الحركة الصهيونية. كان يمكن للفلسطيني في فلسطين وخارجها أن يكون الوريث الشرعي للقطع الراديكالي مع «المحرقة» أكثر من اليهودي لأنه، بالضبط، ضحيّة هذا اليهودي. إن تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني هي الرَدّ التاريخي والإنساني على «المحرقة» لأنها تقوم على تنقية الردود الأخرى، بما فيها اليهودي، من اللوثة الأصلية التي أصابتها عند تشريد الشعب الفلسطيني عبر إيجاد «ملجأ» لليهود يلعب دور شرطي المنطقة لصالح القوى الأجنبيّة.

تكرّر هذا الفشل الفلسطيني في لبنان. لم تنجح النخب اللبنانية في توليد وعي يقوم على التفكير بأوجه الترابط بين «المحرقة» و«المأساة الفلسطينية»، وعلى قاعدة الرفض للجريمتين من أجل تحويله إلى أساس لمحاكمة التجارب اللبنانية. تجري الإستعاضة عن رحابة الصدر الفكرية هذه والتي توصل، حكماً، إلى الكونية (من لبنان مروراً بفلسطين والعرب وصولاً إلى يهود اوروبا. . .) بأفكار عصبويّة خاضعة بالكامل للتزوير الذي تحدثه ضراوة التجربة: الفلسطينيون خرّبوا لبنان! تمخّض جبل المأساة اللبنانية، بالمعنى المشار إليه، فولد فأراً من هذا النوع. عاش لبنان والموت للعرب! إسرائيل لا علاقة لها. أما الغرب الذي تجري معانقته إنطلاقاً

من هذه التفاهات، فهو غرب لا علاقة له بنفسه طالما أنّه كتلة موحّدة من «الخير» («ردّاً» على النظرة الأصوليّة التي لا تجد فيه إلّا «كتلة موحّدة من الشرّ»). تضيع الصراعات وتضارب المصالح والتيّارات والسجالات، ولا يحضر سوى «غرب» يخجل الغربي العادي منه لأنه ينكر ما جرى التوصّل إليه بعد عذاب مرير.

إن رفض بعض اللبنانيين الإعتراف بـ«الخصوصية الفلسطينية» هو الإبن البارّ لرفض الإعتراف بخصوصية «المحرقة» وهو، بالتالي، رفض النظر إلى العالم بعين الأزمة اللبنانية المولودة من رحم المأساة الفلسطينية-العربية. والطريف أن هذا الرفض يلحّ على العرب داعياً إياهم إلى التعاطي مع العالم متخلّصين من أسر المأساة الفلسطينية في حين أنه واقع، حتى أذنيه، في أسر الأزمة اللبنانية. إن صياغةً ما لسرّ العلاقة بين المشكلتين اللبنانيّة والفلسطينيّة يمكنه أن يحوّلها، مروراً بـ «المحرقة»، إلى مدخل لوعي كوني، منفتح، إنساني، كما أن صياغة أخرى، قد تكون السائدة في لبنان حالياً، تقود إلى وعي قروي مُنغلق، متوتّر، يكتفي من الغرب بلبس القبّعة من غير أن يحاوره جدّياً وهو يملك ما يقول.

يلتقي طرح هذه النخبة اللبنانية مع الطرح التقليدي العربي الداعي إلى «طَيّ الملفّ الفلسطيني» بأي ثمن، أي بالثمن الذي تقترحه إسرائيل والولايات المتّحدة، والمراهنة على أن اليوم التالي لـ«السلام» هو يوم الخروج ممّا قبل التاريخ للدخول فيه.

إن التسوية الإقليمية هي ثمرة الفشل العربي المتمادي في تنظيم المقاومة وتتويج لحال التراجع العامة ودفع لها إلى الأمام. يستحيل من هذا القعر الذي نحن فيه الآن، ونتيجة الدينامية التي تشدّنا إلى أسفل، تصديق أن أبواب المستقبل مشرّعة أمامنا. إن ما يجري هو محاولة لتنظيم العيش قائمة على الإعتراف بشرعية وجود السارق في البيت ومن غير توفّر القدرة على ضبط نشاطه، أو، حتى، مطالبته بإعلان التوبة. لم يسطِ هذا السارق على فلسطين فحسب. عينه على المنزل كله وهو مدعوم، تنفيذاً لمهمّته، بأصدقاء كثيرين في الخارج.

لا يمكن الإكتفاء بالقول أن لعنة التخلّي عن الفلسطينيّين ستلاحق العرب وتُقْلِق ذاكرتهم، وذلك لأنها ستلاحقهم في تفاصيل حياتهم اليومية. ستنتظم هذه الحياة على قاعدة استمرار الغوص في مستنقعات الهزيمة والتخلّع والتخلّف التي كانت أصلاً، سبباً للخلاص من العبء الفلسطيني وتعبيراً عن الفشل في إيجاد حلّ وطني عادل لهذه المشكلة.

إن هذا السلام يعني الهزيمة وحماية آثاره تعني تكريسها وتطويرها. هذا هو عنوان المرحلة المقبلة. لا عنوان غيره. يمرّ التقدّم العربي، حكماً، بتضييق الخناق على هذه الآثار وتفريغها من أي محتوى تمهيداً لاستئناف المواجهة. سندخل، قريباً، في الدرجة صفر من الممانعة قبل ان تستعيد الأمة أنفاسها عندما تكتشف الشعوب، وبالملموس والعياني واليومي المعنى الفعلي لهذا «السلام» الذي أوصلت إليه والذي لا يعني سوى تضخيم أوجه البؤس في حياتها وسدّ المنافذ أمامها.

١١

تضمّ الجوقة المدافعة عن هذا السلام، أصواتاً تكذب وتعرف أنها تكذب. وتضمّ الجوقة أيضاً أصواتاً صادقة ولو أنها مخطئة في تقديراتها. هل يرضى أصحاب هذه الأصوات رهاناً؟ هل يعلنون أنهم مستعدّون لتحمّل مسؤولية دعوتهم بعد سنوات؟ هل سيتهرّبون من ذلك بالخفّة الطائشة إياها التي تهرّبوا بها بعد ما قالوه في فضائل «النظام الدولي الجديد» والآثار الإيجابية الهائلة لحرب الخليج؟

المدخل إلى هذا الرهان التوافق على معايير يجري الإحتكام إليها لاحقاً لتبيان ما إذا كانت آثار هذا «السلام» سلبية أو إيجابية علينا، على كل واحد منا. هذه لائحة بمعايير مقترحة للتحاسب بعد سنوات:

١. هل يمرّ هذا «السلام» بسلام؟

٢. هل يعقبه الإزدهار الإقتصادي الموعود والذي يفترض فيه لا تحقيق المساواة بل مجرّد إمتصاص الأزمات الحادّة التي يتخبّط فيها غير بلد عربي؟

٣. هل يصاحب ذلك تطوّر نحو الإنفتاح السياسي وتخفيف وطأة القمع والتعدّدية وعودة «المجتمع» إلى اكتساب

حيّز من الإستقلال عن الدولة؟

٤ . هل ينشأ نظام إقليمي يحتلّ فيه العرب موقعاً يقترب في المساواة من الموقع الإسرائيلي؟

٥ . هل تنشأ علاقات تكامليّة ومعقولة وناضجة وسليمة وصحيحة مع دول الجوار ومع العالم كله والغرب أساساً؟

٦ . هل سيمتلك العرب الحدّ المعقول، في ظلّ التداخل الإقتصادي الدولي، من أن يحدّدوا لأنفسهم، آخذين في الإعتبار المصالح المشروعة للآخرين، ما الذي يفضّلونه ويريدونه؟

٧ . هل تستقرّ الحدود العربية من غير أن يحول ذلك دون قيام الدول بإدارة علاقات عقلانية مع بعضها لا تستند إلى أيّ إيديولوجيا قوميّة بل تكتفي بإنجاز خطوات تكامليّة محدودة وطوعيّة ومحتكمة إلى الشعوب؟

٨ . هل يؤدّي إرتفاع «سيف دموقليس» (الصراع العربي-الإسرائيلي) إلى تحرّر المجتمعات العربية وعلاقاتها الداخلية وتطوّرها البطيء والتدريجي نحو الأفضل؟

ليس ضرورياً أن يحصل ذلك كلّه سريعاً. المهم أن تبرز مؤشّرات تقول أنّ «السلام» هو الخطوة الأولى في طريق الألف ميل التي توصل إلى ذلك. هذا يكفي. كما أنّه ليس من الضروري سَجْن النفس بما تقدم. ربما كان هناك من يَوَدّ إقتراح معايير أخرى من أجل المحاكمة اللاحقة. لا بأس. ليتفضّل! ليجرؤ على إعلانها والتعهّد أنّه سيحتكم إليها بعد سنوات وأنه مستعدّ لتغيير رأيه إذا اكتشف خطأه والإعتراف بأن ما دفعه إلى الخطأ هو الإنهاك الذي أصابه وأصاب الأمة

كلها نتيجة الفشل في تنظيم المقاومة.

يجب على من يقبل هذا التحدّي أن يأخذ في الإعتبار أن هناك من يملك تقديراً آخر لهذه النتائج المحتملة وإنّه سيحاول الدفاع عنه والتصرّف إنطلاقاً منه وإنّه سيستخدم في سبيل ذلك الوسائل المتاحة ضمن «الشرعيّات الجديدة» وإلّا فخارجها إذا ضاقت السبل وكمّت الأفواه.

إن من يجيبون بـ«لا» عن التساؤلات السابقة يدركون جيداً أنّهم سيعاودون الإلتقاء بِمَن يجيبون بـ«نعم» شرط أن يكونوا صادقين. للكاذبين عمداً، مرة اخرى، موعد آخر... لقد حلّ هذا «السلام» فلينصرف كلٌّ إلى موقعه!

١٢

يراهن المعترضون على هذا «السلام» على ضيق القاعدة الإجتماعية للقوى التي فرضت التسوية ضمن العرب. إن هذا «السلام» بما هو مشروع داخلي متكامل سيمضي قدماً في إعادة تشكيل الوضع العربي، مضخِّماً على الأرجح السلبيات الموجودة فيه والتي أوصلت إلى حال من التراجع والوهن أمكن معها القبول بأقل من القليل.

قد تبدو الفترة السِلْميّة الأولى واعدة. قد تؤخذ قطاعات شعبية واسعة بهذا الوهم. ستأمل في أن تقود نهاية الصراع إلى ازدهار إقتصادي وانفراج سياسي. ليس هذا غريباً. لقد عاش العالم الغربي كلّه مثل هذه الأجواء غداة انتهاء «الحرب الباردة». قيل، يومها، أن الشعوب ستقبض «مستحقّات السلام». لم يحصل ذلك. وهو لم يحصل ليس فقط بسبب النزاعات التي اندلعت في وسط أوروبا وشرقها بل لأن المنتصرين لم يتمكّنوا من ترجمة فوزهم على الخصم الدولي إلى مردود سريع. على العكس، أدّى ارتفاع الخطر بالتبديد النووي المتبادل إلى صرف الإهتمام نحو قضايا أخرى أقلّ «أهمية»: الركود، البطالة، الفساد، أنظمة الضمانات الصحيّة

والإجتماعيّة، المخدّرات، الجريمة، الهجرة، البيئة، الخ... وأدّى اكتشاف هذا «العالم» من المشاكل بعيون جديدة إلى نشوء جوّ من الإحباط في غير بلد طالما أن النخب لم تَصُغْ بعد لغة الإعتراض الجديدة وأن الحركة النقابية تمرّ في مرحلة حرجة جداً من تاريخها. هدأ الحماس لأن الحلول السحرية لم تكن خلف الباب ولأن سرعة التحوّلات في أوروبا الشرقية سمحت، لوهلة، باعتبار أن زمن المعجزات عائد.
أدّى انتهاء «الحرب الباردة» إلى تسليط ضوء على العديد من المشكلات البنيوية التي يعيشها الإقتصاد الغربي سواء في شقّه «الريناني» حيث الضمانات قويّة أو في شِقّه «الريغاني» حيث فئات واسعة متروكة لقساوة العرض والطلب. ويفسّر هذا ما حصل في الولايات المتّحدة من تغيير سياسي، وتلكؤ المشروع الأوروبي في الإنطلاق وأزمة الفائض التجاري الياباني التي تدلّ على انخفاض الإستهلاك أكثر ممّا تدلّ على زيادة الصادرات. وظهر، في خلفيّة المشهد، حجم التنافس المصاحب لإنتهاء الإستقطاب السابق وعودة الأولوية لـ«الحروب الإقتصادية» من غير وازع سياسي أو أمني.
وكان ملفتاً للنظر أن اللغة المستخدمة في شرح المواقف التي تؤخّر التوقيع على «الإتفاقية العامّة حول التجارة والتعرفات الجمركية» (غات) هي لغة عسكرية من الطراز الأول، وكذلك اللغة المستخدمة في شرح خارطة التحالفات الكبرى بين الكتل الإقتصادية الرئيسية في العالم والتي تحاول كلّ واحدة منها أن تلعب الثانية ضد الثالثة...

المقصود القول ان نهاية حرب هذا الحجم، ولو انها

باردة، لم تَعنِ بداية الإزدهار انما إفتتاح عصر جديد مِن القلق. ويكفي القول أنّ سنوات مرّت على التحوّل في طبيعة العلاقات الدولية من غير ان تنجح دولة غربية واحدة في إستثمار ذلك ولو في الحدّ الأدنى: خفض حقيقي وملموس لميزانيّات الدفاع. لم يحصل ذلك ليس لصعوبته الفنيّة بل لإرتباط الصناعات العسكرية بغير قطاع، وتحوّلها، في بعض الدول (أميركا الريغانية) إلى قاطرة النمو والتقدّم التكنولوجي ولأن ارتفاع البطالة يعرقل سدّ واحد من أهمّ منافذ العمل. لم تستطع واشنطن، مثلاً، ان تقتطع أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من ميزانيّتها الدفاعية من أجل مساعدة روسيا على تطوير برنامجها الخاص بتدمير الأسلحة النووية الإستراتيجية التي جرى الإتّفاق على تدميرها. يعني ذلك، بلغة الأرقام، أنّ الولايات المتّحدة كانت تنفق سنوياً ما لا يقلّ عن ٣٠٠ مليار دولار لمواجهة «الجيش الأحمر» ولكنها عاجزة عن توفير حفنة من الدولارات للخلاص من الترسانة المقابلة. قد لا يكون هذا بريئاً بالكامل ولا شك أن خفضاً سيحصل في الميزانيّات العسكريّة. غير أن ما تقدّم يؤثّر على عدم وجود ربط آلي بين «إنتهاء حرب» و«قطف ثمار السلام».

إنعدام هذا «الربط» يقود بالضرورة إلى تقصير فترة الإحتفال العام بالسلام، اذ سرعان ما تغادر الحفل الفئات التي تدرك أنه ليس مقاماً من أجلها. لا شيء يمنع إنطباق هذه الحال على الصراع العربي-الإسرائيلي. على العكس، ثمة عوامل تدفع إلى القول بأننا سنعيش مثيل ذلك مضاعفاً. لسنا منتصرين في أي حرب لا «باردة» ولا ساخنة. الحلّ المفروض علينا حلّ

قاهر بكل ما للكلمة من معنى. ليس هذا الحلّ مصحوباً بـ«النظام الإقتصادي الإقليمي الجديد» الذي وعَدَنا به وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في أثناء حرب الخليج وتبريراً لها. لن تكون الشعوب العربية مستفيدة، ولو في الحد الأدنى، من الوضع الناشئ، طالما أن الإفادة الرئيسيّة ستذهب إلى فئات عربيّة ضيّقة تقتسمها مع إسرائيل والمصالح الأجنبيّة. يُفرض علينا الصلح الذي فرضه الحلفاء على ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية من غير أن نكون مهزومين تماماً مثلها ومن غير. . . مشروع مارشال. إنه شبيه بالصلح الذي فرض عليها غداة الحرب العالمية الأولى والذي يعتبر أحد الأسباب الجوهرية التي قادت، لاحقاً، إلى الحريق الكبير.

إن ضيق القاعدة الإجتماعية لقوى «السلام» العربية سيدفع بها، حكماً، ولو ليس بسرعة، إلى زيادة الإعتماد على الجيش لضبط الأوضاع. يعني ذلك أن جيوشاً عربية ستعيش عملية تجاذب.

ثمة عناصر يفترض فيها أن تقود إلى إضعاف المؤسسة العسكرية. منها، مثلاً، أن تأمين التفوّق النوعي الإسرائيلي سيؤدّي إلى طرح قضية العديد والعداد: حجم الجيوش، طبيعة تسلّحها، نوع انتشارها، وظيفتها الداخلية، مصير الأجهزة الكثيرة المرتبطة بها. ثم أن غياب المعسكر الإشتراكي، واشتداد الرقابة على الصين وكوريا الشمالية وغيرهما، سيعني قدرة أكبر للحلف المعادي على التحكّم بالتسليح العربي وبقطع الغيار والتدريب. في غضون ذلك لا

يتوجّب الشك في أن قدرات الجيش الإسرائيلي سوف تتعزّز وذلك لأن تل أبيب إرتضت الدخول في «مخاطرة» السلام وتخلّت عن أراض كانت تشكّل درعاً أمنية لها. ولا يخفي الأميركيون إطلاقاً أنّهم سيحرصون على هذا الأمر سواء عبر زيادة إلتزاماتهم الأمنية حيال إسرائيل، أو تدويل بعض هذه الإلتزامات، أو دعم إسرائيل لتكون قوية مكافأة لها على «التضحيات» التي أقدمت عليها.

ثم أن «السلام» يضعف شرعية الجيوش العربية ويطرح سؤالاً كبيراً حول جدواها ووظيفتها. ويترك هذا السؤال تأثيراته على المكانة الإجتماعية لهذه الجيوش وهذا يعني الدعوة إلى مراجعة ميزانياتها وامتيازاتها ورواتب ضبّاطها وما يقتطعونه من «الناتج الوطني». ثمّة شعوب عربية تعتبر أنها تعمل وتكدّ وتنتج من أجل إطعام عسكرييها وتأمين تحكّمهم بها وقمعهم لها. كان الصبر على ذلك ممكناً إلى حد ما بحجّة «المعركة ضد العدو». أما بعد انتفاء هذه الحجّة فإن باب التساؤلات مشرّع، بما في ذلك عن سبب وجود هذه الجيوش، أو من يمثّلها، في السلطة السياسية. ثمّة، في المقابل، عناصر تلعب في اتّجاه احتفاظ هذه الجيوش بموقعها. تحتاجها أنظمة معيّنة في إطار العلاقات مع جيرانها غير العرب (إيران، تركيا. . .) أو حتى في إطار علاقاتها مع بعض العرب (التهديد العراقي، السوداني. . .). وبما أن الدور الأساسي لمعظم هذه الجيوش كان، في الأساس، داخلياً، فإن لا شيء يمنع من التوقّع بأن هذا الدور قادم إلى ازدياد.

سيتطوّر، تدريجياً، الإعتراض العربي على ما يعنيه «السلام» فعلاً وستضيق، عاجلاً أم آجلاً ـ وكلّما كان عاجلاً كان أفضل ـ رقعة «أنصار السلام» وأصحاب المصلحة فيه وليس من المستبعد زيادة الإعتماد على الجيش المتحوّل في سبيل ذلك إلى شرطة داخلية. فالأنظمة المسالمة فقدت، منذ فترة، فاعلية الأجهزة السياسية التي تؤطر المجتمع لصالحها وباتت هذه، في كثير من البلدان، «قواقع فارغة». ويمكن القول، من غير مبالغة، أن الجيش هو العمود الفقري للسلطة في غير عاصمة (إن لم يكن «العمود» الوحيد)، وأنّ القوى الوسطى «ذابت» كلّها، وأن «السلام» لن يملك من يروّج له بنجاح، وأنّ طبيعته ستقوده لاحقاً إلى أن يظهر بصفته مفروضاً من الخارج والداخل وليس نتاجاً طبيعياً لتطوّر المجتمعات العربية... لهذه الأسباب، ولغيرها، يمكن الإفتراض بأن الجيوش العربيّة ستتحوّل، داخل بلدانها، إلى «قوّات السلام» الرئيسية تاركةً أَمْن الحدود لقوّات أخرى وترتيبات جديدة.

هذه مفارقة محتملة الوقوع إن لم يكن مرجّحة: القوى العسكرية العربية هي حافظة هذا «السلام» الذي ستنفكّ عنه فئات عربية واسعة ساعية إلى تدبّر مصالحها وسالكة الطريق الوحيد الموصل إلى ذلك، طريق تنظيم المقاومة المتنوّعة الأشكال للنظام الجديد الذي يدمّرها سواء عبر قواه الداخليّة أم الخارجيّة.

القطب السياسي المقابل لهذه الجيوش سيكون، ومع استثناءات قليلة جداً، التيّار الإسلامي الراديكالي. نحن متّجهون، في المرحلة الأولى من «السلام» على الأقل،

نحو ثنائية واضحة المعالم منذ الآن: العسكر في مواجهة الأصوليين.

١٣

إحتلّ التيّار الإسلامي منذ سنوات مواقع عديدة للحركة القومية واليسار. إنه احتلال «اجتماعي» لا سياسي. لقد بات منتشراً ضمن الفئات التي كانت تشكّل جمهور هذه القوى سابقاً هو يقدّم لها تعريفاً خاصّاً لمصالحها ولعلاقاتها الداخليّة ويصوغ تصوّرها للعالم الخارجي. لم يحصل ذلك من غير أن يخضع هذا التيّار لعملية تلقيح إضطرّته إليها طبيعة التحوّلات العالمية والإقليمية ودخول فئات إجتماعية جديدة إليه. لا شك بوجود تمايزات ضمن التيّار الإسلامي الأصولي، ليس هنا مجال الخوض فيها طالما أنها لا تطال ما هو مشترك بينه في هذه المرحلة.

لقد أصبح الإسلام الأصولي قوة الإعتراض الجديّة الوحيدة في غير بلد عربي رئيسي. وبات في الإمكان إختصار الحياة السياسية والأمنية والثقافية في عدد من البلدان إلى مواجهة مفتوحة بين الجيش وقوى الأمن من جهة والأصوليين من الجهة الثانية. تنظّم هذه المواجهة الحياة العامة وتعرّض قوى المعارضة والقوى الوسيطة الأخرى إلى عملية تجاذب تكاد تطردها من المشهد العام. الإستقطاب حادّ بشكل أنَّ أحزاباً

يسارية (في مصر والجزائر مثلاً، وليس هذا بقليل!) تملك الكثير ممّا تقوله نقداً لأحوال أنظمتها باتت موضوعياً في حضن هذه الأنظمة الداخلة في معركة حاسمة مع الأصوليين.

تفتّش هذه المعارضة عن موطئ قدم فلا تجده. إنها عاجزة بالكامل تقريباً عن إستقطاب التذمّرات الشعبية والطموحات السياسية والرغبة المكبوتة في «الكرامة الوطنية» والإنتماء إلى فضاء عربي - إسلامي واسع. وهي إذ تعجز عن ذلك فلأسباب عديدة بينها إثنان مهمّان. الأول هو إنكسار الحركة القومية العربية وتشتّت قواها تحت ضغط ثغراتها والهجمة الخارجية والداخلية عليها وافتقار اليسار إلى ما يقوله لجمهور يشاهد، يومياً، وبأُمّ عينيه، ومباشرة، إنهيار «الصرح العظيم» في أوروبا الشرقية. لقد حارب هذا اليسار الجذري، منذ نشوئه، الحركة القومية ووصل أحياناً، إلى الإعتقاد بأن ضربها يزيل العقبة الأخيرة من أمام صعوده. كانت تلك جريمة كبرى ساعدت في تمهيد الطريق أمام «الصحوة الإسلامية» التي تخلّصت من هذا الخصم الضعيف بسرعة لِتَرِث، أو تحاول أن تَرِث، الحركة القومية. السبب الثاني هو أن أنظمة عربية عديدة تعيش حالاً من الخواء الفكري قلّ نظيره بحيث أنها لا تملك، رداً على تحدّي الإسلاميين غير الدعوة إلى إسلام معتدل ومحافظ. يبدو أحياناً أن المواجهة هي خلاف في الإجتهاد حول التفسير. خسرت هذه الأنظمة معركتها الإيديولوجية فنشأ جَوّ، كما في مصر مثلاً، أصبح فيه الصراع السياسي مجرّد تنويعات على فهم الإسلام.

يجوز القول، هنا، أن التيّار الإسلامي حقّق إنجازاً كبيراً

عندما نجح، إلى حد بعيد، في فرض جدول أعماله على الحياة السياسية والثقافية. لا نقاش كبير في المنطقة إلّا ويتلبسّ، بسرعة، أرْدِيَةً تراثية ودينية. صحيح أن السلطة في الجزائر تحاول صياغة رَدٍّ «عصري وتحديثي» على «الخطاب الإسلامي» غير أنها تعجز عن غرس هذا الردّ في الوجدان الشعبي لأنه يتّكئ على أقلّية فرنكوفونيّة يسراويّة يسهل إقامة التماهي بينها وبين المستعمر القديم برغم ماضيها الوطني. والقوى الأمنية واقفة بالمرصاد لكي تعوّض، باستمرار، عن هذا النقص أو لتتصرّف، كما في حالات أخرى، بصفتها الفيصل بين مجموعة اجتهادات إسلامية متناقضة. يبدو أحياناً وكأن الفرق قد انعدم بين قيادة الأركان وبين مركز الإفتاء!

عندما يطرح مجتمع ما على نفسه الأسئلة التي يختارها له طرف واحد فيه فهذا يعني أن هذا الطرف في طريقه إلى الهيمنة. وعندما تستعير السلطات لغة خصومها، ولو بتفسيرات مخالفة، كي تحاربهم، فهذا يعني أنهم حقّقوا إنتصاراً أولاً وهم متّجهون نحو التالي. وعندما ينعدم تدخّل أطراف ثالثة، فإن ذلك يساوي نشوء إستقطاب قابل للكسر في أي لحظة. في ظل سيادة هذا المناخ يصبح صعباً شقّ الدرب أمام لغة اعتراض أخرى.

يشهد «الخطاب الإسلامي» منذ انتهاء «الحرب الباردة» تحوّلات لا بدّ من رصدها تجنُّباً للوقوع في فخ التقييمات السابقة.

مع انتهاء هذه الحرب، كان طبيعياً أن تشعر الولايات

المتّحدة، والغرب عموماً، بقدر من التحرّر من الإضطرار إلى التحالف مع الإسلاميين في مواجهة «الخطر السوفياتي». أصبحت الخيارات أوسع.

كان ممكناً لواشنطن أن تدعم في ظلّ «الحرب الباردة» تيّارات أُصولية في الجمهوريات الإسلامية السوفياتية طالما أن ذلك يخدم إستراتيجيتها العامة في الصراع مع موسكو. أما بعد أن أصبحت موسكو حليفة، فقد انتفى هذا الإضطرار وأصبح الترويج مفضلاً لـ«النموذج التركي»: علمانية موالية للغرب. وفي وضع مثل أفغانستان بات طبيعياً أن يذهب الإختيار في إتّجاه أحمد شاه مسعود لمجرّد أنه أقلّ «إسلامية» من قلب الدين حكمتيار. ليست المواقف الغربية موحّدة في هذا المجال. فالأنغلوساكسون لا يأنفون من التعاطي مع الأصوليين في حال تمّ توافق سياسي. أما الأوروبيون، الفرنسيين خاصة، فيعانون من حساسية ثقافية في النظر إلى الموضوع تجعلهم ميّالين، قدر الإمكان، إلى تجنّب جرع هذه الكأس المرّة. غير أن القواسم المشتركة عديدة. تدلّ عليها النقاشات الإستراتيجية كلّها حيث أن البحث عن خصم يحتلّ مكان المعسكر الإشتراكي ويبرّر النفقات الدفاعية الهائلة لا يتردّد كثيراً في اعتبار «الإسلام» مصدر التهديد المحتمل. ويبدو أحياناً أن الولايات المتّحدة برغم من إدّعاءاتها، تميل إلى تزعّم المعسكر الداعي إلى الحذر والتخوّف من الصعود الإسلامي... فكيف إذا كان معزّزاً بقنبلة نووية تحمل الإسم نفسه!

في مقابل إعادة التموضع الغربية هذه، تصاعدت الدعوات

ضمن التيّار الإسلامي التي لم تَعُد ترى في الولايات المتّحدة وأوروبا الغربية حليفاً موضوعياً ضد «الإلحاد الشيوعي». ثم كرّت السبحة التي توحي بأن معادلة الصراع تغيّرت جذرياً. لم تنتقل من مواجهة بين الاشتراكية والرأسمالية إلى مواجهة بين الشمال والجنوب بل مباشرة إلى صراع إسلامي-مسيحي او حتى إسلامي مع كل ما عدا ذلك.

لعبت حرب الخليج دوراً مفصلياً في ذلك. حصلت في وقت كان الجانبان، الغربي والإسلامي الحزبي، متحرّرين من «زواج العقل» الذي جمعهما. وبما أنّه، تعريفاً، ليس «زواجاً كاثوليكياً»، فقد انفكّ بسرعة لتغادر معه قوى إسلامية حزبية عديدة مواقعها السابقة ولتتخلّص من الضوابط العربية المالية وتنحاز، معظمها على الأقل، إلى موقع الدعوة إلى صَدّ العدوان الأميركي (فلسطين، الأردن، لبنان، السودان، مصر، الجزائر، تونس، الخ...). تلا ذلك إنقلاب المواقف حيال القوى الأفغانيّة المتصارعة ثم ضعف الإهتمام بمُسْلمي البوسنة والهرسك ثم تأييد وقف المسار الإنتخابي في الجزائر، فحصار ليبيا، فالإشكالات مع السودان، فالنزول في الصومال، فدعم الأرمن ضد الأذربيجانيين، فقمع التيّار الإسلامي في طاجكستان، فالمجازر في الهند، فتحذير الباكستان من امتلاك القنبلة... ليس هذا هو الترتيب الزمني للمشاكل غير أن عددها، وما تمّ إغفاله منها، يوحي بأن ثمة شيئاً ما يدبّر ضد الإسلام والمسلمين وهو يندفع بسرعة إلى حد فرض هذا «السلام» في فلسطين وإشاعة جو حول الهجمة الجديدة التي سيتعرّض لها الأصوليّون «أعداء السلام». كيف

لا، طالما أن أحد أهمّ أسباب التعجيل به والإرتضاء بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية هو تدارك الخطر الذي يمثّله هؤلاء!

في غضون ذلك كانت تجري تطوّرات بطيئة وذات مغزى: مغادرة كوادر كثيرة صفوفها في الحركات القومية واليسارية وانضمامها إلى التيّارات الأصولية. أدّى هذا «الحراك» إلى تطعيم الخطاب الأصولي بعنصر عداء سياسي للغرب وأضفى على دعوته «التمايُزيّة» بعداً «صراعياً». طرحت في هذا السياق أفكار تتراوح بين «التسوية الايديولوجية» بين تيّارَي الحركة الوطنية المصرية وضرورة تحالف «المعرّبين» في الجزائر ضد «المتفرنسين».

ومن العلاقات البارزة في هذا المجال التحوّل الذي طرأ على «حزب العمل الإشتراكي» في مصر الذي انتقل في غضون عقد من الزمن، الثمانينات، من تأييد «كامب ديفيد» إلى حزب إسلامي عالي النبرة وجذري العداء للقوى الغربية وحلفائها العرب. من هذه العلامات أيضاً إنفجار الوضع الجزائري إلى مكوّناته الأصلية وسعي تيّارَي الحركة الوطنية الفكريَين («جبهة التحرير» و«جبهة الإنقاذ») إلى حوارٍ وتلاقٍ يدافع عن الثوابت الوطنيّة الجزائرية، وعلى رأسها العروبة والإسلام. وكان وصول التحالف العسكري-الإسلامي إلى السلطة في السودان يوفّر للمركز الذي بات يحتلّه حسن الترابي منبراً إضافياً وموقعاً مهمّاً. إذ لا شك فيه أن صعود الترابي هو ما يميّز تجربة «الإسلام الحزبي» في الثمانينات طالما أنه نجح، مع آخرين، منهم راشد الغنوشي، في إقامة محور يُساجل مع التيار

الإخواني التقليدي ومع حركات الجهاد الراديكالية. وفي حين يدعو التيّار الأول إلى العمل التبشيري التدريجي ويدعو التيّار الثاني إلى العمل المباشر والعنيف، احتل «تيّار الترابي» المساحة الفارغة بينهما: السياسة. واحتلال هذا الموقع، في هذه الظروف الدولية والعربية، يعزّز تطعيم الخطاب الأصولي، ولو رغماً عن إرادة بعض أصحابه، بعناصر فكرية معادية للغرب.

لا بد، هنا، من التوقّف عند الحال الفلسطينية لخصوصيتها.

درجت العادة أن تبدأ حركات التحرّر الوطني على اليمين وتنتهي على اليسار (كوبا، اليمن، نيكاراغوا، الصين، فييتنام...). إلّا أنّ الحالة الفلسطينية شذّت عن هذه القاعدة. فقد شهدنا منذ أواسط الستينات أن ما يحصل، على الدوام، هو إنشقاق عناصر يسارية عن تنظيماتها وانضمامها إلى حركة «فتح». لا بل شهدنا أحياناً ما يوازي إنضمام منظّمات بكاملها إلى «فتح» كما حصل ويحصل مع الجناح في «الجبهة الديمقراطية» الذي يتزعّمه ياسر عبد ربّه. لم ينجح اليسار الفلسطيني، مرّة، في الإيحاء بقدرته على تجاوز ياسر عرفات. وكانت هذه المحاولات تسقط في الكاريكاتور والإرتباط كما في انشقاق ١٩٨٣ او تعود إلى «بيت الطاعة» سريعاً. إستمرّ هذا الوضع إلى حين نشوء وتَبَلْور التيّار الإسلامي الذي تحوّل، بسرعة، إلى مركز إستقطاب جدّي يمكنه أن يغري عناصر من «فتح» بالإنضمام اليه او أن يشكّل تهديداً ملموساً لزعامتها. حصل ذلك قبل الدخول في

المفاوضات مع إسرائيل وجاء معبّراً عمّا جرت الإشارة اليه من زيادة نفوذ التيّار الأصولي عربيّاً ومن التعديل في خطابه وممارساته.

الواضح مما تقدّم أن الإسلام الأصولي، في صيغته المحافظة سياسيّاً والمتحالفة مع الغرب، لم يَعُد ناجحاً في ضبط صفوفه وأنّه مضطر إلى التراجع أمام إسلام أصولي من نوع جديد يحمل، لأسباب موضوعية وذاتية، شحنة عداء للغرب ويكثر من نقاط الإشتباك معه.

كسب هذا التيّار مواقع على حساب الحركة الوطنية الفلسطينية المتجدّدة في الستينات، واكتسح مواقع كثيرة كانت تدين بالولاء لليسار اللبناني، واستقطب، في مصر، عناصر من التيّارات الناصرية وكاد يصبح، غداة مؤتمر مدريد، القوة التي تحتكر ليس المعارضة الداخلية فحسب، بل المقاومة أيضاً. ويمكن، تأسيساً على ذلك، تقدير الإندفاعة في أوضاعه في حال نجح في الإمساك بـ«ورقة القدس» مع ما لها من وقع إستثنائي في العالمين العربي والإسلامي.

الإسلام الأصولي في طبعته الجديدة والمنقّحة هو لغة إعتراض فئات متزايدة على النظام الجاري فرضه في المنطقة (والعالم؟). تطرح هذه الحقيقة إشكالاً. يصعب، على الصعيد السياسي، عدم التعاطف مع تمرّد هذه القطاعات على الهيمنة الداخلية والخارجية. هذا من جهة. أما من جهة ثانية، فإن ما يبدو واضحاً هو عجز هذا التيّار عن قيادة المعركة حتى نهايتها السعيدة لأنه لن يتمكّن من تأمين الوعي اللازم بشروطها ولا من حشد القوى اللازمة لها.

القول بأن القوى الإسلامية الأصولية ستشكّل العصب الفعلي لجبهة التصدّي هو ملاحظة واقع لا تحمل أي تقييم إعتباري. لا يعني هذا على الإطلاق أن الانضمام اليها هو شرط لحفظ مقعد في معسكر الحريصين على مصالح المنطقة. أنّه بالأحرى دعوة إلى أن تشق قوى أخرى طريقها من أجل أن تفرض على التيّار الأصولي تحالفات وترغمه عليها، معلنة، جهاراً، رغبتها في تجاوزه وفي تصدّر المواجهة الفعلية. ليس هذا من باب الإنتقاص المسبق من المرجعية الفكرية والروحية لهذا التيار، إنما من باب الإدراك المسبق أن المنظومة التي يصدر عنها، لا يمكنها أن تقود إلى كسر موازين القوى، بشكل حاسم، لمصلحتنا. أضف إلى ذلك أن إستعدادات بعض قياديّيه للمساومة ليست ضعيفة كما انه يمثّل، فكرياً، ثورة بإسم إسلام محافظ في حين أن ما يحتاجه العرب فعلاً، والمسلمون، هو ثورة في الإسلام تفتحه على العصر وتنقل متوسّط الوعي العام إلى حيث يصير ممكناً أن يكون الإسلام زاداً حضارياً للأمّة التي تعد نفسها بمستقبل بدل أن يكون وسيلة لإعادة ربطها بماض تَليد لن يتكرّر.

لا يستطيع التيّار الإسلامي توفير وعي مطابق للعالم والمنطقة. وهو، حتى في تعبيراته الأكثر تقدّماً، يحصر التطوّرات في ثنائية مغلوطة: الإسلام ضدّ كل ما عداه. لا تعود أحداث العالم مفهومة ولا تناقضاته. لا مجال، في هذا التصوّر، لمكان تحتلّه دول الشمال ولا للصلات الفعلية والمعقّدة بين المراكز الكبرى فيه. العلاقات بين الشمال والجنوب تحشر حشراً في هذا المنظور ويصبح مستحيلاً

التدقيق في ما يشدّ دول جنوبية إلى دول أكثر «جنوبية» منها. ما من قضية كبرى مطروحة في عالم اليوم يملك هذا التيّار تحليلاً مطابقاً لها يستطيع أن يقود إلى تشخيصها بدقّة وتحديد استراتيجية حيالها وبناء سياسة تحالفات مقنعة. المشكلة الرئيسية معه أنه يعتبر الخصم على شاكلته يتصرّف إنطلاقاً من «صليبية» مفترضة لا من حساب بارد للمصالح قد يدفع به نحو سياسات تبدو غريبة على الوعي التقليدي. ليس الغرب مسيحياً بالقدر الذي يتوهّم التيار الإسلامي أنه كذلك. أو، بالأحرى، لا يحدّد الغرب سياساته إنطلاقاً من مسيحيته. إنّه أرقى من ذلك بكثير، أي أشدّ خطراً.

وفي ما يخصّ الوضع العربي فإن هذا التيّار يملك، حالياً، قوى مواجهة ولكنه لا يملك إستراتيجية مواجهة. الأنكى من ذلك أنه لا يستطيع، لأنه محكوم بتقليديته، إستيلاد هذه الإستراتيجية. يمكنه، في أحسن الأحوال، أن ينتقل من إدارة الظهر إلى الخصم إلى مناكفته، وربما إسقاط موقع من مواقعه، غير أن هذا شيء والقدرة على الإنتقال من الممانعة إلى المبادرة العامة شيء آخر. لا يشذّ طرف إسلامي واحد عن هذه القاعدة، من «حزب الله» إلى «جبهة الإنقاذ الإسلامية» إلى «حماس» إلى «الجهاد» إلى «الجماعات الإسلامية» إلى «النهضة»، الخ... هذه كلّها قوى تستطيع التعبئة في معركة دفاعية غير أن شروط هذه تختلف جذرياً عن تلك المطلوبة في حال الإنتقال إلى طور أعلى.

وإذا كانت سبقت الإشارة إلى القنبلة النووية الإسرائيلية فذلك، بين أمور أخرى، بقصد القول أن هذا التيار، تحديداً،

لا يملك جواباً مقنعاً على هذا التحدّي. الحديث عن التدمير العسكري لدولة إسرائيل النووية المهزومة أمام جحافل المؤمنين كاذب من الألف إلى الياء. والمشكلة مع التيّار الإسلامي أنه لا يملك بديلاً يطرحه يأخذ في عين الإعتبار تعقيدات الصراع مع إسرائيل وحلفائها ويطرح خطة واضحة، وشاملة، لحسمه.

ليست شعبية هذا التيّار حجّة دامغة لصالحه. فهي لا تحول دون أن تتعرّض المقاومة الفعلية التي قد يمثّلها إلى انكسارات جديدة في مواجهة التحالف المعادي وجبروته وامتداداته في العالم. فهذه الشعبية، حتى في ذروتها المفترضة، لا تقارَن باتساع القاعدة الجماهيرية للحركة الناصرية. وفي وسع من ينتمي إلى هذه الحركة ويدعو إلى تأسيس عمل قومي عربي إنطلاقاً منها أن يردّ على تهمة «العزلة» بالتأكيد على أن إحتياطيها الشعبي لا يزال موجوداً ينتظر القوى السياسة التي تنظّمه بعد أن تستنهضه. سنعود إلى ذلك لاحقاً من أجل القول بأن الواجب العربي الأول في زمن تكريس الهزيمة هو إطلاق حركة قومية جديدة تستوعب إيجابيات الناصرية وسلبياتها وتعيد إنتاجها في شروط نهاية القرن والتحوّلات الكبرى في العالم.

لقد وافقت قوى «السلام» العربية على الحلّ الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والحلّ الإسرائيلي الأميركي للوضع العربي كله. تقابلها قوى «الإسلام» التي قد تتصدّى لها حاملة مشروعها الذي لا يمكنه أن ينجح لأنه يجيب على الأسئلة

الغلط. تدّعي قوى «الإسلام» أنها تمتلك ردّاً على السؤال الكبير المتعلّق بكيفيّة حلّ القضية الفلسطينية. يجب القول، بادئ ذي بدء، أن هذا السؤال هو أقرب أسئلتها إلى الواقع غير أنه، في العمق، خاطئ. إن السؤال الفعلي المطروح على العرب ليس حلّ القضية الفلسطينية. لو كان هو السؤال لكان الجواب عليه سهلاً. السؤال هو: كيف نحلّ القضية الإسرائيلية؟

١٤

المضادّات التي يفرزها الجسم العربي، في مستوى وعيه الراهن، مضادّات إسلامية. ولا يمكن لهذه أن تملك برنامجاً جدّياً للخلاص، غير الحديث عن «الإبادة العسكرية» للعدو. إنها تعد بإعداد النفس لمناطحة حاسمة يحرز فيها طرف إنتصاراً نهائياً. هذا مستحيل. لم يكلّف واحد من دعاة هذا الحلّ نفسه أمر توضيح الموقف والنقاش الجدّي مع التحدّيات التي يطرحها الطابع النووي لإسرائيل والتي تزداد حصانة بفعل «السلام».

القوة النووية الإسرائيلية تُسقِط، مسبقاً، الخيار الإسلامي كطريق نحو حسم الصراع. ويبدو واضحاً أن لا مفرّ من أن يَتَبَلْوَر تيّار قومي تقدّمي ديمقراطي ليبرز بين مطرقة قوى السلام وسندان الحركة الأصولية. فهذا التيّار هو القادر، وحده، على طرح برنامج شامل للمواجهة يمكن لخاتمته السعيدة أن تؤدّي إلى تفكيك دولة إسرائيل وإنهاء الحلّ الصهيوني لـ«المسألة اليهودية» عبر تقديم حلّ عربي أكثر رقيّاً منه.

لا بد لنشوء هذا التيّار أن يستند إلى تراث وأن يتجاوزه في الآن معاً. لقد عرف العرب في القرن العشرين مدارس

سياسية-فكرية عديدة: التيّار الإسلامي، التيّار الوطني سواء في جناحه الليبرالي أم لا، التيّار الشيوعي، التيّار القومي بمدارسه المخلتفة. وتميّزت الناصرية عن هذه الإجتهادات كلّها بأنها كانت القوة الوحيدة، أو التجربة الوحيدة، التي طرحت على الأمّة العربية الأسئلة الفعلية المطروحة عليها: الإستقلال السياسي والإقتصادي، التنمية، التدرّج نحو الوحدة، موقع إسرائيل في الصراع العربي مع القوى الإستعمارية. وكان بدا، لفترة، أن «جمهورها» تضعضع وذاب إلى أن جاءت حرب الخليج لتثبت أنه لا يزال يشكّل الإحتياطي الشعبي الأكثر إتساعاً. القوى موجودة ولكن لا برامج ولا أحزاب. قد تكون هذه القوى، في حالتها الخام، قد تراجعت، غير أن ذلك ليس سبباً للتخلّي عن الدروس الهائلة للناصرية في إتّجاه إنجاز ما لم تنجزه من برنامجها بعد تعديله ليصبح متوافقاً مع نهاية القرن والتحوّلات الدولية الهائلة. إن الأمّة العربية محكومة بذلك لأسباب عديدة.

١. ستتوالد التناقضات الجديدة من جرّاء تطبيق نظام الهيمنة المفروض على المنطقة وسيتجدّد إتّضاح الإرتباط بين أي نضال من أجل التقدّم وتحسين الحياة وبين الإصطدام بإسرائيل والمصالح التي تحميها.

٢. ستنهض قوى سياسية تعبّر عن هذه التناقضات وترفع لواء الدفاع عن مصالح شعوبها بمفردات يبذل التيّار الإسلامي جهداً لإدراجها في خطابه غير أنه يبقى عاجزاً عن وضعها في سياق منظومة متكاملة.

٣. ستتوحّد المنطقة بصفتها «ساحة» إستراتيجيّة وأمنية

وإقتصادية وسياسية. ستفتح كلّها أمام النهب الخارجي الذي تصونه إسرائيل وتأخذ منه حصّة مؤكّدة وتساعدها في ذلك أنظمة حكم إقليمية. وليس من باب المبالغة القول أن «وحدة عربية مقلوبة» سوف تتحقّق بمعنى أن التعامل مع الوطن العربي لن يأخذ بعين الإعتبار خصوصيّات البلدان والأقاليم والدول إلّا بالقدر الذي يؤدّي ذلك إلى توطيد النظام الإقليمي الجديد الخاضع والتابع.

٤. إن الحركة القومية العربية المتجدِّدة هي الأقدر على تعيين مصدر التناقضات الجديدة، وعلى تقديم رؤية مطابقة لوضع المنطقة والعالم وعلى حشد أوسع جبهة ممكنة لإطلاق دورة جديدة من محاولات النهوض العربي. إنها، في آن معاً، صادرة عن هموم العرب، كما هي فعلاً، ومعانقة لتعقيدات الوضع الدولي الجديد، كما هي فعلاً.

٥. إن الحركة القومية، في طبعتها الجديدة والمنقّحة، هي الأقدر على صياغة برامج وتكتيكات ملائمة لا تكتفي بترداد اللازمة حول «إزالة إسرائيل». هناك، حتماً، مرحلة أولى من الممانعة ورفض التطبيع ومقاتلته. ويفترض بذلك أن يحصل مرفقاً بالإصرار على التمسّك بالأهداف البعيدة وبالرؤية التاريخية للصراع العربي-الإسرائيلي وموقعه من العداء «الغربي» للنهضة العربية. الحركة القومية، وهي تملك في ذلك تراثاً معقولاً، هي الأقدر من غيرها على تعيين مواقع ضعف الخصم وحصارها وعلى انتهاج سياسة تحالفات داخلية وخارجية قائمة على تقدير للواقع كما هو وليس على تصوّرات له تخضعه لثنائيات لا أساس لها (الإسلام ضد الصليبية).

إن الهدف هو التوصّل، بالجهد والعرق، إلى بناء، طوق حول إسرائيل يضرب إختراقاتها، ويحاصرها، ويقلّل من أهمية دورها في المنطقة بجعله غير قابل للممارسة وغير مُغْرٍ، للجهات الداعمة له، بالإنفاق عليه لقطف ثماره. إن التوصّل إلى هذه الحال «الموارِبة»، وهي حلّ وسط بين المناطحة الشاملة وبين إدارة الظهر للعدوّ كصيغة من صيغ الإستسلام أمامه، هو الكفيل بتجديد طرح الموضوع الأصلي: تقديم حلّ عربي للقضية الإسرائيلية.

يجب الخلاص نهائياً من الفكرة التي تختصر ذلك إلى مجرد عملية عسكرية. أنها عملية حضارية شاملة. تقود من وقف الهجوم الإستعماري والصهيوني، إلى محاصرته، إلى الإنتقال للتغلّب عليه.

لقد اعتبر المُفكِّر الصهيوني «اليساري» مارتِن بوبر أن تحقيق الهدف الإنساني للصهيونية لن يكتمل من غير إيجاد حلّ وطني للشعب الفلسطيني. قال ذلك في معرض الإصرار على تبرئة المشروع الصهيوني، ثم إسرائيل، من الإرتباط العضوي بمشاريع استعمارية أو، بالأحرى، في سياق نقده لهذا «الإرتباط السياسي» الذي يجعل من اليهود جالية أجنبية ومعادية في المنطقة. راهن على فكّ هذه العلاقة وعلى تحويل الحلّ الصهيوني لـ«المسألة الفلسطينية» إلى جواز مرور لإسرائيل إلى المنطقة.

تقوم هذه النظرية على مجموعة من المسلّمات الخاطئة أبرزها إفتراض وجود ثنائية إسرائيلية-فلسطينية قابلة،

مختبرياً، للعزل والعلاج. أما في الواقع فإن الثنائية الأصلية هي عربية-إستعمارية وبالتالي عربية-إسرائيلية ذات بعد فلسطيني خاصّ. وتأسيساً على ذلك يصبح الأمر مختلفاً. تصبح الأمّة العربية مطالبة بتقديم حلّ لـ«القضية الإسرائيلية» ويعني ذلك، بالملموس، وصول العرب إلى حدّ من القوة والمعافاة والديمقراطية يصبح ممكناً، معه، تقديم إقتراح دمج للإسرائيليين بصفتهم أفراداً يعيشون في المنطقة وليس بصفتهم دولة.

هذا هو الطموح الكبير للعرب: الوصول إلى وضع لأنفسهم يصبح معقولاً معه وعد اليهود بحقوقهم، كأفراد، في ظلّ نظام عربي جديد لا يمكن له التعايش مع «دولة إسرائيلية» متحصّنة ومتوثّبة ومستعدّة للإنقضاض عليه.

سيأتي ذلك في خاتمة تَبَلْور حال عربية تكون حَسَمت مشكلة الأقليّات كلّها بحيث لا يبقى أمامها سوى مشكلة الأقليّة اليهودية.

يجب التذكير هنا أن معظم سكان إسرائيل الحاليين عرب يهود وإن الأمّة التي فقدتهم يفترض فيها أن تصل إلى حيث تستطيع إستعادتهم. ذهب «الإبن الضال» بعيداً، غير أن التسامح، من موقع القوة، قادر على إعادته. إنّ المزج بين الحصار والتضييق والخنق وقطع «المصل الخارجي» واقتراح المخرج الديمقراطي الذي يؤمّن لليهود حقوقهم كمواطنين، وليس كأمّة، ضمن العرب، إنّ هذه العناوين هي الملامح العامة لبرنامج الحركة القومية العربية (وهو لا يستبعد لجوءاً محدوداً إلى العنف) لحلّ معضلة الأمّة العربيّة أولاً وتقديم

مشروع حلّ عربي للقضية الإسرائيلية. ولا يمكن لهذا الحلّ إلا أن يكون «حلاً نهائياً للمسألة اليهودية» لأنه يضمن الخروج، مرة وإلى الأبد، من اللعنة التي طاردت اليهود طويلاً ومن محاولة «الحلّ الإستعماري-الصهيوني» توظيفها.

يُطرح هذا الحلّ في ظلّ الإدراك بأن إسرائيل الجديدة ستتغيّر. ستقوى. ستعدّ نفسها للمرحلة المقبلة. قد يصاحب ذلك تغيير ديمغرافي قائم على هجرة أوروبية كثيفة إليها. غير أن العرب لا يملكون بديلاً آخر عن بناء أنفسهم وتدبّر أمر قوّتهم والوصول إلى مرحلة يكون فيها متوسّط الوعي العربي السائد قادراً على التسامح مع ما أنزلته إسرائيل به وعلى تقبّل المصالحة التاريخية مع الأفراد اليهود القابلين بأنهم مواطنون، مثل غيرهم، في الدولة التي يريد العرب بناءها.

يبدو هذا الهدف بعيداً جداً. أسطورياً. خرافياً. غير أنه التحدّي الحضاري الأكبر أمام الأمّة العربية. إن التقدّم من تحقيقه هو مقياس التقدّم العربي العام. إن في الحلّ العربي لـ«القضية الإسرائيلية» تحقيقاً للمشروع القومي، وفي حلّ «المسألة اليهوديّة» إضفاء البعد الإنساني على العروبة والدليل الساطع على أنّ مكانها بات محفوظاً تحت الشمس.

«السلام» يقود إلى الهاوية. «الإسلام الحزبي» يوصل المقاومة إلى الإصطدام بحائط. وحدها العروبة الحضارية التقدّمية المنفتحة الإنسانيّة مؤشّر إلى طريق المستقبل. إنها المستقبل. مستقبلنا. لا بدّ من النظر إلى هذا «البعيد» إنطلاقاً من القعر الذي نحن فيه.

قد لا نكون وصلنا إلى نهاية تدهورنا، ولذلك لن يكون

درب الصعود سهلاً. لنوقف التراجع. هذه مهمّة أولى. لننظّم المقاومة. هذه مهمّة ثانية. لنتقدّم نحو توازن رعب. هذه مهمّة ثالثة. لنبدأ الحصار والتضييق. هذه مهمّة رابعة. لننظّم الهجوم الحضاري العام. هذه مهمّة خامسة.

لا تَرَف في هذا الردّ. إنه خبزنا اليومي. إنه الشيء الوحيد الذي لا بديل عنه. إنه أبسط الحقوق.

طبع في بيروت
على مطابع هايدلبرج، لبنان
في الخامس من كانون الأول ١٩٩٣

سلام عابر

محاولة لتأسيس وعي عربي جديد للهزيمة، كما تتكشّف أبعادها في السلام الآتي. تنطلق من قناعة بضرورة النقد الذاتي لكنها تتصدّى لموجة كره الذات الهاجمة بقوة. إنه وقت للمواساة، يقول لنا جوزف سماحة، ووقت للعناد وللإستنهاض. الأولويّة هي إذاً لاسترجاع البديهيّات ولرصد ورفض مظاهر الإستبطان العربي لخطاب العدو عن نفسه وعنّا. ليست الغاية التقوقع. فالتمسّك بالبديهيّات يتزاوج، عند سماحة، مع إدراك عميق لتفاعلات الساحة الدوليّة منذ نصف قرن. ولعل أهميته تحديداً في كونه يقترن بحِسّ مرهف، لا مثيل له على الأرجح في الأدب السياسي المنشور بالعربية، لخصوصيّة «المسألة اليهودية» ولفرادة «المحرقة» النازيّة، وبقراءة متميّزة لارتباطهما بالوعي الغربي وبالطريقة التي تمّ فيها توظيف الكيان الإسرائيلي. إن هذا التزاوج بين صلابة عربيّة لا تخجل الإفصاح عن نفسها ووعي كوني رحب هو ما يسمح للكاتب أن يرسم طموحاً عالمياً كبيراً للعرب: ليس حلّ القضيّة الفلسطينيّة، وإنما حلّ القضيّة الإسرائيلية، وبوسائل لا يعقل أن تكون محض عسكريّة، ومن ثم توفير «حلّ نهائي» عربي لـ «المسألة اليهودية» من خلال إعادة صياغة مشروع النهضة العربية في اتّجاه يتيح التحرّ من إسار «السلام» والتقدّم نحو الديمقراطية في آن معاً.

جوزيف سماحة

صحافي لبناني، مولود عام ١٩٤٩. من الرعيل المؤسس لجريدة «السفير» البيروتيّة التي عمل فيها مديراً للتحرير على مراحل متقطّعة بين ١٩٧٤ و١٩٨٤. رئس تحرير جريدة «الوطن»، الناطقة بلسان الحركة الوطنية اللبنانية، عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، وكان، كمدير تحرير مجلّة «اليوم السابع» الصادرة في باريس بين ١٩٨٤ و١٩٩٠، محرّك إحدى التجارب الأكثر تمييزاً في الصحافة العربية المهاجرة. وهو منذ ١٩٩١ من الكتّاب الرئيسيّين في جريدة «الحياة».

تصميم الغلاف: رشا سلطي.

اللوحة: «ضباب صباحي» للمستشرق البريطاني ماك بيه

(الحقوق محفوظة للمتحف الإمبراطوري الحربي، لندن)